

**”توفيق رب البرية في جمع مرويات
زينب بنت جحش رضى الله عنها من كتب السنة النبوية”**

دراسة استقرائية حديثية.

**The success of the Lord of Creation in collecting the narrations
of Zainab bint Jahsh , may God be pleased with her from the
books of the Prophetic Sunnah"
An inductive hadith study.**

إعراء

د / محمد أحمد محمد أحمد قنديل

**مدرس الحديث وعلومه في كلية أصول الدين والدعوة
جامعة الأزهر بالمنصورة**

"توفيق رب البرية في جمع مرويات زينب بنت جحش ؓ من كتب السنة النبوية"

دراسة استقرائية حديثة.

محمد أحمد محمد أحمد قنديل

**قسم الحديث وعلومه، كلية أصول الدين والدعوة، جامعة الأزهر،
المنصورة، مصر**

**البريد الإلكتروني: Mohamedkandil.2111@azhar.edu.eg
الملخص :**

قمت في هذا البحث المبارك؛ بدراسة استقرائية وافية، لجمع مرويات أم المؤمنين زينب بنت جحش ؓ من كتب السنة النبوية المسندة، ودراستها، والحكم عليها وفق قواعد المحدثين، والتعليق عليها بما يُزيل عنها اللبس، ويوضح المقصود منها، وقد بينت الدراسة أن أم المؤمنين زينب ؓ روت عن رسول الله ﷺ اثني عشر حديثاً؛ حديثان منها: اتفق الشيخان عليهما، وحديث منها إسناده حسن، والشواهد ترقيه إلى الصحيح، وحديث منها حسن، وحديثان منها ضعيفان، والشواهد ترقيهما إلى الصحيح، وأربعة أحاديث منها ضعيفة لا ترتقي، وحديثان منها ضعيفان جداً، وقد ترجمت في هذا البحث المبارك لأم المؤمنين زينب ؓ ترجمة وافية من خلال ذكر اسمها، ونسبها، وكنيتها، وأسرتها، وعلمها، وتلاميذها، وزواجها من زيد بن حارثة ؓ، وطلاقها منه، والعام الذي تزوجها النبي ﷺ فيه، ووليمة عرس رسول الله ﷺ عليها، ونزول آية الحجاب في منزلها، ومكث النبي ﷺ عندها، ونزول آية التحريم، ثم مناقبها وفضائلها، وسنة وفاتها، وأنهيت البحث بخاتمة بها أهم النتائج والتوصيات، وذيلتها بنبث لأهم المصادر والمراجع التي قمت بالرجوع إليها في هذا البحث، وأسأل الله التوفيق والسداد.

الكلمات المفتاحية : زينب ، جحش ، مرويات ، جمع ، حديثة ، استقرائية.

"The success of the Lord of Creation in collecting the narrations of Zainab bint Jahsh , may God be pleased with her from the books of the Prophetic Sunnah"

An inductive hadith study.

Mohamed Ahmed Mohamed Ahmed Qandil

Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion and Da'wah, Al-Azhar University, Mansoura, Egypt

Email: Mohamedkandil.2111@azhar.edu.eg

Abstract:

In this blessed research, I conducted a comprehensive inductive study to collect the narrations of the Mother of the Believers Zainab bint Jahsh, may God be pleased with her, from the books of the Prophetic Sunnah, and to study them, and to judge them according to the rules of the hadith scholars, and to comment on them in a way that removes ambiguity from them, and clarifies what is meant by them. The study showed that the Mother of the Believers Zainab, may God be pleased with her, narrated twelve hadiths from the Messenger of God, may God bless him and grant him peace; Two hadiths from it: the two sheikhs agreed upon them, and one hadith from it has a good chain of transmission, and the evidence elevates it to the authentic, and one hadith from it is good, and two hadiths from it are weak, and the evidence elevates them to the authentic, and four hadiths from it are weak and do not rise to the level, and two hadiths from it are very weak. In this blessed research, I have provided a comprehensive biography of the Mother of the Believers Zaynab by mentioning her name, her lineage, her nickname, her family, her knowledge, her students, her marriage to Zayd ibn Haritha, may God be pleased with him, her divorce from him, the year in which the Prophet, may God bless him and grant him peace, married her, the wedding feast of the Messenger of God, may God bless him and grant him peace, on her, the revelation of the verse of hijab in her house, the Prophet, may God bless him and grant him peace, staying with her, the revelation of the verse of prohibition, then her virtues and merits, and the year of her death. I ended the research with a conclusion with the most important results and recommendations, and at the end of it a list of the most important sources and references that I referred to in this research, and I ask God for success and guidance.

Keywords : Zainab , Jahsh , Narrations , Collection , Hadith , Inductive.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد، فإن أشرف ما يمكن أن يقدمه المسلم في حياته خدمة دين الله ﷻ، ومن أفضل ذلك: مدارس حديث رسول الله ﷺ، والبحث فيه، والتتقيب عن الحكم والأسرار الواردة في معانيه، والكلام عن مكانة أزواجه ﷺ، وبيان فضلهن وعلمهن؛ فهن أمهات المؤمنين، وأزواج سيد العالمين ﷺ.

ومن هذا الباب العظيم؛ رغبت أن تكون لي مساهمة -ولو بسيطة- في خدمة سنة رسول الله ﷺ، وإبرازها للعامة والخاصة، وقد أردت في هذا البحث المبارك الترجمة الوافية لأم المؤمنين زينب بنت جحش ؓ، والاستقراء التام في كتب السنة النبوية لجمع ودراسة مروياتها ليسهل الوقوف عليها، ومعرفة الصحيح منها من السقيم، وجعلته بعنوان

"توفيق رب البرية في جمع مرويات زينب بنت جحش ؓ من كتب السنة النبوية"

دراسة استقرائية حديثة.

أسباب اختياري للموضوع:

ومما دفعني الى اختيار هذا الموضوع مايلي:-

- التشرف بخدمة السنة النبوية علي صاحبها أفضل الصلاة والسلام.
- المساهمة ولو بجزء يسير في خدمة حديث رسول الله ﷺ، وبيان معناه للناس.
- إلقاء الضوء على مكانة أم المؤمنين زينب بنت جحش ؓ، وإبرازه للناس.
- جمع مرويات أم المؤمنين زينب بنت جحش ؓ في مكان واحد ليسهل الوقوف عليه، والاستفادة منه.
- التشبه بأئمة الهدى في جمعهم لمسانيد الصحابة ؓ في مؤلفات مستقلة.

هدف الدراسة:-

- التعريف بأُم المؤمنين زينب بنت جحش عليها السلام، وبيان مكانتها.
- جمع مروياتها من كتب السنة النبوية، ودراستها والحكم عليها والتعليق بها.
- حدود البحث:** ترجمت لأُم المؤمنين زينب بنت جحش عليها السلام ترجمة وافية: من خلال ذكر اسمها ونسبها وكنيتها وأسرتها، وعلمها، وتلاميذها، وزواجها من زيد بن حارثة عليه السلام، وطلاقها منه، والعام الذي تزوجها النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه، ووليمة عرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها، ونزول آية الحجاب في منزلها، ومكث النبي صلى الله عليه وآله وسلم عندها، ونزول آية التحريم، ثم مناقبها وفضائلها، وسنة وفاتها، وجمعت الأحاديث المسندة لأُم المؤمنين زينب بنت جحش عليها السلام من كتب الحديث الأصلية، وخرجتها من مظانها من كتب السنة، وقمت بدراسة أسانيدها، والترجمة لرواياتها وفقاً لقواعد الترجمة، وحكمت عليها وفقاً لقواعد المحدثين، وعلقت على تلك الأحاديث تعليقا يزيل الغموض، ويوضح ما خفي من معناها، وبتلك الدراسة يستطيع القارئ أن يصل إلى جمع ما تفرق في كتب السنة النبوية حول أم المؤمنين زينب عليها السلام .

الدراسات السابقة:- لم أقف في حدود علمي أثناء كتابة هذا البحث

على بحث علمي تناول الاستقراء التام لمرويات أم المؤمنين زينب بنت جحش عليها السلام، فغاية ما ذكر من مسندها إشارات؛ ففي مسند أحمد ذكر لها أربعة أحاديث بالمكرّر، وذكر ابن الجوزي في جامع المسانيد لها ستة أحاديث، منها حديث ليس من مسندها بل من مسند أبي هريرة، ولم أقف على دراسة أو حصر لأحاديث أم المؤمنين بلغ اثني عشر حديثاً، وقد عدّ المقدسي أحاديثها فقال: لها أحد عشر حديثاً، وتبعه على ذلك الذهبي في السير كما سيتضح بيانه في هذه الدراسة بإذن الله جلّ.

منهجي في البحث: اعتمدت فيه على:-

- ١- المنهج الإستقرائي^(١) حيث قمت بجمع الأحاديث المسندة المتعلقة بأم المؤمنين زينب بنت جحش ؓ من كتب السنة النبوية الأصلية، وكذا تخريجها من خلال المصادر الحديثية الكثيرة، والترجمة لرواة أسانيدھا من خلال كتب الرجال، جامعا بين أقوال أهل العلم، والنظر في كتب غريب الحديث، والشروح الحديثية المتعددة؛ حتى أصل إلى النتائج المرجوة .
 - ٢- المنهج التحليلي^(٢) حيث قمت بتحليل الألفاظ الواردة في الحديث من خلال كتب الغريب، واستخلاص النتائج منها من خلال دراستها وتحليلها، والنظر إلى أقوال أئمة الشأن في ذلك.
 - ٣- المنهج الإستنباطي^(٣) لاستخلاص النتائج النهائية من الأدلة.
 - ٤- المنهج النقدي حيث قمت بالرد والنقد للأقوال المرجوحة التي تتعلق بالأسانيد أو المتون، مَرَجِّحًا ما يبدو لي وفق قواعد المحدثين.
- طريقتي في تخريج الأحاديث والحكم عليها والتعليق عليها:-
- البدء بتخريج الحديث بناء على المتابعات؛ أبدأ بالمتابعة التامة مقدماً إياها على القاصرة، ثم أرتب الكتب تحت كل متابعة على حسب الأصحية؛ فأذكر الكتب الستة، ثم أرتب بقية الكتب على حسب الوفاة.
 - إذا كان الحديث في الصحيحين اكتفيت بهما في الحكم على الحديث؛ إذ العزو إليهما أو أحدهما دليل الصحة، وإن لم يكن في الصحيحين أو في أحدهما؛ فإني أستوعب في التخريج حتى أتمكن من الحكم على الحديث.

(١) هو الذي يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة (البحث العلمي مناهجه وتقنياته د.

محمد زيان ص ٣٢)

(٢) هو تفتيت الكلى إلى أجزاء، وتقويم الأجزاء لاختيار فرضيات معينة، والوصول إلى نتائج جديدة (البحث العلمي المؤسسي، د. عبد القادر الشخلي، ص ٧)

(٣) هو الذي يربط العقل فيه بين المقدمات والنتائج عن طريق التأمل والملاحظة لاستخلاص الحكم النهائي من الأدلة(البحث العلمي مناهجه وتقنياته د. محمد زيان ص ٣٢)

- إذا توافرت للحديث شروط الصحة حكمت عليه بالصحة، وإلا حكمت عليه بما يناسبه مبيناً السبب.
- قمت بالتعليق على الحديث ببيان ما فيه من مسائل فقهية أو نكات أو فوائد علمية ينفع الله ﷻ بها المسلمين، وذلك من خلال النظر في كتب الشروح الحديثية والتقريب بينها.
- بيّنت غريب الألفاظ الواردة في الحديث من مظانها.

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة.

المقدمة: وقد اشتملت على أسباب اختياري للموضوع، وهدف الدراسة، وحدود البحث، والدراسات السابقة، ومنهجي في البحث، وطريقتي في تخريج الأحاديث، والحكم عليها، والتعليق عليها، وخطة البحث.

المبحث الأول: التعريف بأُم المؤمنين زينب بنت جحش ؓ، وفيه ثمانية مطالب:

- المطلب الأول: اسمها ونسبها وكنيتها وأسرتها،
- والمطلب الثاني: علمها، وتلاميذها.
- والمطلب الثالث: زواجها من زيد بن حارثة ؓ، وطلاقها منه.
- والمطلب الرابع: متى تزوجها النبي ﷺ؟.
- والمطلب الخامس: وليمة عرس رسول الله ﷺ عليها، ونزول آية الحجاب في منزلها.

- والمطلب السادس: مكث النبي ﷺ عندها، ونزول آية التحريم.
- والمطلب السابع: مناقبها وفضائلها.
- والمطلب الثامن: وفاتها.
- المبحث الثاني: الأحايث المسندة التي روتها أُم المؤمنين زينب ؓ، وعددها اثنا عشر حديثاً.

"توفيق رب البرية في جمع مرويات زينب بنت جحش عليها السلام من كتب السنة النبوية".....

وأما الخاتمة: فلخصت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها، وذكرت بها التوصيات، وذيلتها بثبت للمصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

وأسأل الله التوفيق والسداد، إنه ولي ذلك ومولاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على نبينا محمد وسلم تسليماً كثيراً.

المبحث الأول: التعريف بأُم المؤمنين زينب بنت جحش

وينتظم الحديث عنها في عدة مطالب: المطلب الأول: اسمها ونسبها وكنيتها وأسرتها، والمطلب الثاني: علمها، وتلاميذها، والمطلب الثالث: زواجها من زيد بن حارثة رضي الله عنه، وطلاقها منه، والمطلب الرابع: متى تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم؟، والمطلب الخامس: وليمة عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها، ونزول آية الحجاب في منزلها، والمطلب السادس: مكث النبي صلى الله عليه وسلم عندها، ونزول آية التحريم، والمطلب السابع: مناقبها وفصائلها، والمطلب الثامن: وفاتها

المطلب الأول: اسمها ونسبها وكنيتها وأسرتها

هي زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ ^(١) بِنِ رِيَابٍ ^(٢) بِنِ يَغْمُرٍ ^(٣) بِنِ صَبْرَةَ ^(٤) بِنِ مُرَّةَ بِنِ كَبِيرٍ ^(٥) بِنِ غَنَمٍ ^(٦) بِنِ دُودَانَ ^(٧) بِنِ أَسَدٍ بِنِ خُرَيْمَةَ ^(٨).
قال الحاكم: ويقال: ابن كثير بن غنم، ويقال: ابن مُرَّةَ بن كثير بن لُودَانَ بن غنم بن أَسَدٍ بن خُرَيْمَةَ الأَسَدِيِّ ^(٩).

-
- (١) ويعرف باسم بُرَّة؛ بضم الموحدة، «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» (١/ ٧٤).
 - (٢) رِيَاب: بِكسر، وياء مثناة تَحْت، «توضيح المشتبه لابن ناصر الدين» (٤/ ١٠٨).
 - (٣) يَغْمُر: بفتح أوله، وَسُكُونُ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ، وَفَتْحُ الْمِيمِ وتضم أيضا، وبالوجهين قيده الْمُصَنَّفُ فيمَا وجدته بِخَطِّهِ، وَبَعْدَ الْمِيمِ زاء، المصدر السابق (٩/ ٢٤١).
 - (٤) صَبْرَةَ: بفتح ثم كسر الموحدة، «تبصير المنتبه» (٣/ ٨٣١).
 - (٥) كَبِير: بفتح الكاف وكسر الباء المعجمة بواحدة، «الإكمال - لابن مأكولا» (٧/ ١٢٥).
 - (٦) غَنَم: بفتح الغين المعجمة، وسكون النون، «سبل الهدى والرشاد» (١١/ ١٤٤).
 - (٧) دُودَانَ: بضم الدال الأولى المهملة، وبالنون، «جامع الأصول» (١٢/ ٧٦٤)،
 - (٨) نسبها بذلك كل من: ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٨/ ٨٠)، وابن حبان في «الثقات» (٣/ ١٤٤)، والكلاباذي في «الهداية والإرشاد» (٢/ ٨٤١)، وابن منجويه في «رجال صحيح مسلم» (٢/ ٤١٥)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (١/ ١٦١)، وابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤/ ١٨٤٩)، وعبد الغني المقدسي في «الكمال» (٢/ ٥٩)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٣/ ٩٠)، والمزي في «تهذيب الكمال» (٣٥/ ١٨٤). وابن كثير في «البداية والنهاية» (٦/ ١٥٠).
 - (٩) «الأسامي والكنى - أبو أحمد الحاكم» (٥/ ٦١).

وكان اسمها برة؛ فغير النبي صلى الله عليه وآله الاسم إلى زينب؛ فعن محمد بن عمرو بن عطاء، قال: حَدَّثَنِي زَيْنَبُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ عليها السلام قَالَتْ: كَانَ اسْمِي بَرَّةَ، فَسَمَّانِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله زَيْنَبَ. قَالَتْ: وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ عليها السلام وَاسْمُهَا بَرَّةُ فَسَمَّاهَا زَيْنَبَ^(١)، وقد ورد عن زينب بنت أم سلمة حديثاً يدل على العلة التي من أجلها غيّر النبي صلى الله عليه وآله الاسم؛ وهي قوله " لَا تَرْكُوا أَنْفُسَكُمْ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبَيْرِ مِنْكُمْ. فَقَالُوا: بِمَ نُسَمِّيْهَا؟ قَالَ: سَمُوهَا زَيْنَبَ^(٢)"

كنيتها: أم الحكم، وقد ذكر هذه الكنية ابن عساكر^(٣)، وابن الأثير^(٤)، والنووي^(٥)، والذهبي^(٦)، **وأمها:** أميمة بنت عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي، وهو محل اتفاق أيضاً لا خلاف عليه.

أخواتها: ذكر ابن أبي خيثمة رحمه الله لها ثلاث إخوة: حمّة بنت جحش عليها السلام^(٧)،

-
- (١) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَابُ الْأَدَابِ، بَابُ اسْتِحْبَابِ تَغْيِيرِ الْإِسْمِ الْقُبْحِ إِلَى حَسَنِ وَتَغْيِيرِ اسْمِ بَرَّةَ إِلَى زَيْنَبَ وَجُودِيَّةَ وَتَحْوِمَا، (٦/ ١٧٣) رقم «٢١٤٢»
- (٢) أخرجه مسلم في صحيحه، نفس الكتاب السابق، والباب، رقم «٢١٤٣»
- (٣) «تاريخ دمشق لابن عساكر» (٣/ ١٨٦).
- (٤) «أسد الغاية» (٧/ ١٢٦).
- (٥) «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/ ٣٤٤).
- (٦) «سير أعلام النبلاء» (١/ ٤٦٦).
- (٧) كانت حمّة تحت طلحة بن عبيد الله: قاله القاضي في «إكمال المعلم» (٢/ ١٧٩)، وكانت وكانت تجادل في حادثة الإفك؛ لتعلي من قدر أختها، وتُنزل من مكانة عائشة عليها السلام؛ فقد أخرج البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: قوله: {لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ}، «صحيح البخاري» (٤/ ١٧٧٨) رقم «٤٤٧٣» من حديث عائشة، وفيه: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله يَسْأَلُ زَيْنَبَ ابْنَةَ جَحْشٍ عَنْ أَمْرِي، فَقَالَ: يَا زَيْنَبُ مَاذَا عَلِمْتَ، أَوْ رَأَيْتِ؟ فَقَالَتْ: يَارَسُولَ اللَّهِ! أَحْمِي سَمْعِي وَبَصْرِي، مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا، قَالَتْ: وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي مِنْ أَزْوَاجِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَعَصَمَهَا اللَّهُ بِالْوَرَعِ، **وظففت أختها حمّة** تحارب لها، فهلمت فيمن هلك من أصحاب الإفك... قال الأمير الصنعاني في «التحبير» (٢/ ٢٩٢) أي تجادل وتتعصب لأختها، وتحكي قول أهل الإفك؛

وأبو أحمد بن جحش الشاعر الأعمى: واسم أبي أحمد: عبد^(١)، وحبشية بنت جحش^(٢) كانت عند عبد الرحمن بن عوف^(٣).

قلت: بل لها أخ رابع، وهو عبد الله بن جحش^(٤)، وهو أول من خرج مهاجراً إلى المدينة من مكة، كما ذكر ابن إسحاق، وابن عبد البر^(٥)، وأخ خامس: عبيد الله بن جحش: وهو الذي كان بأرض الحبشة، فتتصر بها،

لتنخفض مرتبة عائشة، وتسمو مرتبة أختها زينب، وقولها: "فهلكت" أي: بالإنتم لا بجلد.
(١) كَانَ يَقُولُ وَهُوَ يَطُوفُ أَسْفَلَ مَكَّةَ وَأَعْلَاهَا بَغِيرَ قَائِدٍ: يَا حَبْدًا مَكَّةَ مِنْ وَادِي ... أَرْضُ بِهَا أَهْلِي وَعَوَادِي...أَرْضُ بِهَا أُمِّي بِلَا هَادِي، «أخبار مكة - الفاكهي» (٣/ ٢٩٣)،
وقيل إن قوله ﷺ {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ} [النساء: ٩٥]: نزلت فيه؛ فقد أخرج ابن جرير الطبري عن ابن عباس^(٦) قال: لَمَّا نَزَلَتْ غَزْوَةُ بَدْرٍ؛ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ، وَأَبُو أَحْمَدَ بْنُ جَحْشٍ بْنُ قَيْسٍ الْأَسَدِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّا أَعْمِيَانِ، فَهَلْ لَنَا رُخْصَةٌ؟ فَنَزَلَتْ: {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ} [النساء: ٩٥]، «تفسير الطبري» (٧/ ٣٧٠).

(٢) أم حبيبة، وقيل أم حبيب، والأول أكثر، وكانت تستحاض، وأهل السير يقولون: إن المستحاضة حمنة، قال أبو عمر ابن عبد البر: والصحيح أنهما كانتا تستحاضان، أسد الغابة (٧/ ٣٠٢)

فقد أخرج مسلم في صحيحه، كتاب الحيض، بابُ الْمُسْتَحَاضَةِ وَغُسْلُهَا وَصَلَاتُهَا (١/ ١٨١) رقم «٣٣٤» عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ جَحْشٍ خَتَنَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَحَتَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ اسْتَحِضَتْ سَبْعَ سِنِينَ، فَاسْتَفْتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِالْحَيْضَةِ، وَلَكِنْ هَذَا عِرْقٌ فَأَغْتَسِلِي وَصَلِّي، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكَانَتْ تَغْتَسِلُ فِي مَرْكَبٍ فِي حُجْرَةِ أُخْتِهَا زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ حَتَّى تَعْلُو حُمُرَهُ الدَّمِ الْمَاءِ.

(٣) «التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة» (٢/ ٨٢٣)

(٤) «الاستيعاب» (٤/ ١٥٩٣)، وقال أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٣/ ١٦٠٦): عبدُ الله بنُ جَحْشٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ شَهِدَ بَدْرًا، وَاسْتَشْهَدَ بِأُحُدٍ، مِنْ مُهَاجِرَةِ الْحَبَشَةِ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي أَسَدِ الْغَابَةِ (٣/ ١٩٤): أَمْرُهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سِرِّيَّةٍ، وَهُوَ أَوَّلُ أَمِيرٍ أَمْرُهُ فِي قَوْلٍ، وَغَنِيمَتُهُ أَوَّلُ غَنِيمَةٍ غَنِمَهَا الْمُسْلِمُونَ، وَخَمْسُ الْغَنِيمَةِ، وَقَسَمَ الْبَاقِي، فَكَانَ أَوَّلَ خَمْسٍ فِي الْإِسْلَامِ.

"توفيق رب البرية في جمع مرويات زينب بنت جحش عليها السلام من كتب السنة النبوية".....

ومات بها نصرانيا، وبانت منه امرأته أم حبيبة بنت أبي سفيان، فتزوجها النبي ﷺ ^(١).

ولم تتجب أم حبيبة من عبيد الله ولدًا، وأنجبت منه حبيبه ﷺ ^(٢).

المطلب الثاني: علمها، وتلاميذها

قال عبد الغني المقدسي: لها عن رسول الله ﷺ أحد عشر حديثًا، انفق البخاري ومسلم على حديثين ^(٣)، وقد أخرج لها الجماعة، ومثله قاله الذهبي ^(٤)، والخزرجي ^(٥).

وروى عنها: أم حبيبة بنت أبي سفيان ﷺ، وزينب بنت أبي سلمة ﷺ، قاله عبد الغني ^(٦)، وزاد المزي: القاسم بن مُحَمَّد بن أبي بكر الصديق مُرسلاً، وكلثوم بن المصطلق الخزاعي، وابن أخيها محمد بن عبد الله بن جحش، ومولاها مذكور ^(٧).

قلت: وروى عنها: حدمر أبو القاسم العبسي، وحديثه عند ابن أبي شيبة والطبراني، وسيأتي في الحديث الثالث من هذه الدراسة بإذن الله. وهزيل بن شرحبيل، وحديثه عند ابن الأعرابي، والطبراني، والدارقطني في سننه، وسيأتي في الحديث العاشر من هذه الدراسة بإذن الله. وأم قيس بنت محصن ﷺ، وحديثها عند العقيلي، والطبراني، وسيأتي في الحديث الحادي عشر من هذه الدراسة بإذن الله.

(١) ينظر: سيرة ابن اسحاق (ص ٢٥٩)، وسيرة ابن هشام (١/ ٢٢٣)، والاستيعاب (٣/ ٨٧٧)

(٢) «معرفة الصحابة لأبي نعيم» (٦/ ٣٢١٧).

(٣) «الكمال في أسماء الرجال» (٢/ ٥٩).

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٢/ ٢١٨).

(٥) «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص ٤٩١).

(٦) «الكمال في أسماء الرجال» (٢/ ٥٩).

(٧) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٣٥/ ١٨٤).

وعبيد الله التمار: وحديثه عند الحاكم النيسابوري في فضائل فاطمة،
وسياتي في الحديث الثاني عشر من هذه الدراسة بإذن الله.

المطلب الثالث: زواجها من زيد بن حارثة ؓ، وطلاقها منه

تزوجت أم المؤمنين زينب بنت جحش ؓ بزيد بن حارثة ؓ مولى رسول الله ﷺ، وهو الذي أنحكها إياه، وقد أبت الزواج منه في بداية الأمر حتى نزل قوله ﷻ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (الأحزاب، ٣٦) ﴿

قال ابن جرير: نزلت في زينب بنت جحش ؓ حين خطبها رسول الله ﷺ على فتاه زيد بن حارثة ؓ، فامتنعت من إنكاحه نفسها، وأسند فيه عن ابن عباس ؓ، وقتادة، ومجاهد في سبب نزول هذه الآية أن رسول الله ﷺ خطب زينب بنت جحش ؓ، وكانت بنت عمته، فظننت أن الخطبة لنفسه، فلما تبين أنه يريد لها لزيد، كرهت، وأبت، وامتنعت، فنزلت الآية، فأذعنت زينب حينئذ، وتزوجته، وفي رواية، فامتنعت، وامتنع أخوها عبد الله لنسبها من قريش، وأن زيدا كان بالأمس عبداً، إلى أن نزلت هذه الآية، فقال له أخوها: مرني بما شئت، فزوجها من زيد^(١).

ونلاحظ في الرواية: رضا زينب ؓ، وتسليمها لأمر الله ﷻ، ثم ألقى الله بعد ذلك في قلبها بغض زيد لحكمة أرادها سبحانه، وهو تحريم التبني كما سيتضح، فجاء زيد ؓ يشكوها للنبي ﷺ، فأمره النبي ﷺ أن يمسك زوجته؛ قال ﷻ "وَإِذْ نَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ" (الأحزاب ٣٧).

(١) «تفسير الطبري» (٢٠ / ٢٧١)، وينظر «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» (٤٠ / ٢٣٢).

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «جَاءَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ يَشْكُو، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: اتَّقِ اللَّهَ، وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا لَكُنَّ هَذِهِ. قَالَ: فَكَانَتْ زَيْنَبُ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: زَوْجُكَنَّ أَهَالِيكُنَّ، وَزَوْجَنِي اللَّهُ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ» وَعَنْ ثَابِتٍ: «لَوْ خُفِيَ فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ» نَزَلَتْ فِي شَأْنِ زَيْنَبَ وَزَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ^(١).
وَأَمَّا الَّذِي أَخْفَاهُ فِي نَفْسِهِ؛ فَاخْتَلَفُوا فِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ: أَحَدُهَا: حُبُّهَا؛ قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ.

وَالثَّانِي: عَهْدَ عَهْدِهِ اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ زَيْنَبُ سَتَكُونَ لَهُ زَوْجَةً، فَلَمَّا جَاءَ زَيْدٌ يَشْكُو قَالَ لَهُ: «اتَّقِ اللَّهَ وَأَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ» وَأَخْفَى ذَلِكَ الْعَهْدَ فِي نَفْسِهِ، قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ^(٢).

وَالثَّالِثُ: إِثَارَةُ طَلَاقِهَا، قَالَهُ قَتَادَةُ^(٣) وَابْنُ جَرِيرٍ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: الَّذِي كَتَمَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّمَنَّى لِفِرَاقِ زَيْدٍ إِثَارًا وَخِافًا فِي نَفْسِهِا اسْتِحْسَانُهَا، وَتَمَنِيهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا لَيْسَ بِمَعْصِيَةٍ.

وَالرَّابِعُ: أَنَّ الَّذِي أَخْفَاهُ: إِنْ طَلَقَهَا زَيْدٌ تَزَوَّجَهَا، قَالَهُ ابْنُ زَيْدٍ^(٤)

(١) أخرجه البخاري، كِتَابُ التَّوْحِيدِ، بَابُ لَوْ كَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، (٩/ ١٢٤) رقم (٧٤٢٠).

(٢) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٩/ ٣١٣٧)، عن علي بن زيد بن جدعان عنه، والأثر ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان، «تقريب التهذيب» (ص ٤٠١).

قال ابن حجر: ووردت آثار أخرى أخرجها ابن أبي حاتم، والطبري ونقلها كثير من المفسرين لا ينبغي الشغل بها والذي أوردته منها هو المقتصد، والحاصل أن الذي كان يخفيه النبي ﷺ هو إخبار الله إياه أنها ستصير زوجته، والذي كان يحمله على إخفاء ذلك: خشية قول الناس تزوج امرأة ابنه، وأراد الله إبطال ما كان أهل الجاهلية عليه من أحكام النبي بأمير لا أبلغ في الإبطال منه؛ وهو تزوج امرأة الذي يدعى ابناً، وفوق ذلك من إمام المسلمين؛ ليكون أدعى لقبولهم، وإنما وقع الخطب في تأويل متعلق الخشية والله أعلم، «فتح الباري لابن حجر» (٨/ ٥٢٤).

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣١٣٦) عن قتادة، والأثر صحيح إليه.

(٤) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٣/ ١٩١).

وقد ذهب جمع من العلماء إلى تفسير قوله "وتخفي في نفسك"

بمعنى: علم النبي ﷺ إصرار زيد عليه السلام على طلاق زينب رضي الله عنها، وشكواه من مفاخرتها عليه، وسماعه منها ما يكره؛ قال شيخ الأزهر أ.د/ محمد سيد طنطاوي: ولفضيلة شيخنا الجليل الدكتور/ أحمد السيد الكومي رأى في معنى هذه الجملة الكريمة، وهو أن ما أخفاه الرسول في نفسه: هو علمه بإصرار زيد على طلاقه لزينب، لكثرة تفاخرها عليه، وسماعه منها ما يكرهه، وما لا يستطيع معه الصبر على معاشرتها.

وما أبداه الله جلّ: هو علم الناس بحال زيد معها، ومعرفتهم بأن زينب تخش له القول، وتسمعه ما يكره، وتفخر عليه بنسبها..

فيكون المعنى: تقول للذي أنعم الله عليه، وأنعمت عليه، أمسك عليك زوجك واتق الله، وتخفي في نفسك أن زيدا لن يستطيع الصبر على معاشرة زوجه زينب لوجود التنافر بينهما.. مع أن الله جلّ قد أظهر ذلك، عن طريق كثرة شكوى زيد منها، وإعلانه أنه حريص على طلاقها، ومعرفة كثير من الناس بهذه الحقيقة..

ومما يؤيد هذا الرأي: أنه لم يرد لا في الكتاب ولا في السنة ما يدل دلالة صريحة على أن الله قد أوحى إلى نبيه ﷺ أن زيدا سيطلق زينب، وأنه ﷺ سيتزوجها، وكل ما ورد في ذلك هي تلك الرواية التي سبق أن ذكرناها عن علي بن الحسين رضي الله عنه، ثم قال: وهذه الأقوال جميعها تهدم هدمًا تامًا كل الروايات التي رويت عن هذا الحادث، والتي تشبث بها أعداء الإسلام في كل زمان ومكان، وصاغوا حولها الأساطير والمفتريات^(١).

وخلاصة القول: أن زيد بن حارثة كان مولى لرسول الله ﷺ، وكان

يُدعى زيد بن محمد؛ فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: إن زيد بن حارثة، مولى

(١) «التفسير الوسيط لطنطاوي» (١١/ ٢١٤).

رسول الله ﷺ ما كنا ندعوه إلا زيد ابن محمد، حتى نزل القرآن: {ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله} (١)

قال النووي: قَالَ الْعُلَمَاءُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ قَدْ تَبَنَّى زَيْدًا وَدَعَاهُ ابْنَهُ، وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَفْعَلُ ذَلِكَ يَتَّبَعِي الرَّجُلُ مَوْلَاهُ أَوْ غَيْرَهُ؛ فَيَكُونُ ابْنًا لَهُ يُوَارِثُهُ، وَيُنْتَسِبُ إِلَيْهِ حَتَّى تَنْزِلَ الْآيَةُ؛ فَرَجَعَ كُلُّ إِنْسَانٍ إِلَى نَسَبِهِ إِلَّا مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نَسَبٌ مَعْرُوفٌ، فَيُضَافُ إِلَى مَوَالِيهِ؛ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ (٢)

وعليه فأردا الله جلّله تحريم التبني، وأكد تحريمه؛ بإبطال الآثار المترتبة عليه، وهو إبطال معتقدات الجاهلية من تحريم نكاح زوجة المتبني بأبلغ أسلوب، وتنفيذ ذلك من رسول الله ﷺ؛ ليكون أدعى للقبول، وإذا بطل الأثر المترتب على التبني؛ سهل إبطال الأصل نفسه، وهان تنفيذه؛ لذا جاءت الحكمة من نكاح رسول الله ﷺ من زينب (عليها السلام) واضحة صريحة في قوله جلّله فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا (٣) زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا (الأحزاب، ٣٧)

والمعنى: لما قضى زيد حاجته من نكاحها زوّجناكها، وإنما ذكر قضاء الوطر ها هنا ليبين أن امرأة المتبني تحل وإن وطئها، وهو قوله تعالى: لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا،

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: {ادعوهم لأبائهم هو أقسط عند الله}، (٤/ ١٧٩٥) رقم «٤٥٠٤»

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١٥/ ١٩٦).

(٣) والوطر: كل حاجة لك فيها همّة؛ قاله الزجاج، فإذا بلغها البالغ، قيل: قد قضى وطره. وقال غيره: قضاء الوطر في اللغة: بلوغ منتهى ما في النفس من الشيء، ثم صار عبارة عن الطلاق، لأن الرجل إنما يطلق امرأته إذا لم يبق له فيها حاجة، «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٤٦٨).

والمعنى: زوجناك زينب- وهي امرأة زيد الذي تبنيته- لكيلا يُظنَّ أن امرأة المتبنَّى لا يحلُّ نكاحها (١)

ولما انقضت عدة زينب أرسل رسول الله ﷺ زيداً يخطبها له؛ فعن أنسٍ قال: « لَمَّا انْقَضَتْ عِدَّةُ زَيْنَبَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَزَيْدٍ: فَادْكُرْهَا عَلَيَّ، قَالَ: فَانْطَلَقَ زَيْدٌ، حَتَّى أَتَاهَا، وَهِيَ تُحَمِّرُ عَجِينَهَا، قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْتُهَا عَظُمْتُ فِي صَدْرِي حَتَّى مَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَنْظُرَ إِلَيْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَهَا، فَوَلَّيْتُهَا ظَهْرِي، وَنَكَصْتُ عَلَى عَقْبِي، فَقُلْتُ: يَا زَيْنَبُ، أَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُكِ، قَالَتْ: مَا أَنَا بِصَانِعَةٍ شَيْئًا حَتَّى أُوامرَ رَبِّي، فَقَامَتْ إِلَى مَسْجِدِهَا، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَخَلَ عَلَيْهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ... الحديث (٢).

وقولها "حتى أوامر ربي" أي: أستخيره، وأنظر أمره علي على لسان رسول الله ﷺ، فلما وكَّلت أمرها إلى الله، وصحَّ تفويضها إليه؛ تولى الله تعالى إنكاحها منه ﷺ، ولم يحوجها إلى وليٍّ يتولى عقد نكاحها؛ ولذلك قال تعالى: {فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا} ولما أعلمه الله تعالى بذلك؛ دخل عليها بغير وليٍّ، ولا تجديد عقد، ولا تقرير صداق، ولا شيء مما يكون شرطاً في حقوقنا، ومشروعاً لنا. وهذا من خصوصياته اللاتي لا يشاركه فيها أحدٌ بإجماع المسلمين (٣).

(١) «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ٤٦٨).

(٢) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ زَوَاجِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَنُزُولِ الْحَجَابِ، وَإِثْبَاتِ وَلِيْمَةِ الْعُرْسِ، (٤/ ١٤٨) رقم (١٤٢٨).

(٣) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٤/ ١٤٧).

المطلب الرابع: متى تزوجها النبي ﷺ؟

قال ابن أبي خيثمة: أَخْبَرَنَا الْأَثَرَمُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمُثَنَّى، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا فِي ثَلَاثٍ مِنَ الْهَجْرَةِ ^(١)، وَمِثْلُهُ قَالَهُ ابْنُ مِنْدَةَ ^(٢)، وَخَلِيفَةُ بْنُ خِيَّاطٍ ^(٣)، وَأَبُو نَعِيمٍ ^(٤).

وقيل سنة خمس: فقد أخرج الطبري عن عثمان بن عبد الله الجحشي، قال: تزوّج رسول الله، ﷺ زينب بنت جحش عليها السلام لَهْلَالِ ذِي الْقَعْدَةِ سنة خمس من الهجرة، وهي يومئذٍ بنت خمس وثلاثين سنة ^(٥).

وأُسند ابن سعد إلى عمرة بنت عبد الرحمن قالت: سألت عائشة رضي الله عنها متى تزوّج رسول الله، ﷺ زينب بنت جحش؟ قالت: مرجعنا من غزوة المريسيع أو بعده ببسبر.

قال محمد بن عمر: وهذا يوافق قول عمر بن عثمان بن عبد الله الجحشي حيث يقول: تزوّجها لَهْلَالِ ذِي الْقَعْدَةِ سنة خمسٍ من الهجرة ^(٦)، وهو قول قتادة أيضاً ^(٧)، وهو اختيار ابن الجوزي ^(٨)، وترجيح ابن كثير؛ فقد قال: قَالَ قَتَادَةُ وَالْوَاقِدِيُّ، وَبَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ: تَزَوَّجَهَا ﷺ سَنَةَ حَمْسٍ. زَادَ بَعْضُهُمْ: فِي ذِي الْقَعْدَةِ. قَالَ الْحَافِظُ الْبَيْهَقِيُّ: تَزَوَّجَهَا بَعْدَ بَنِي قُرَيْظَةَ. وَقَالَ خَلِيفَةُ بْنُ

(١) «التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة» (٦ / ٢).

(٢) «معركة الصحابة لابن مندة» (ص ٩٦٠).

(٣) «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسادات» (٢ / ٨٤١).

(٤) «معركة الصحابة لأبي نعيم» (٦ / ٣٢٢٢).

(٥) «تاريخ الطبري» (١١ / ٦٠٨).

(٦) «الطبقات الكبير» (١٠ / ١١٠).

(٧) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٤ / ١٨٤٩).

(٨) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص ٢٤).

خَيَاطٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ مَدَّةَ: تَزَوَّجَهَا سَنَةَ ثَلَاثٍ. وَالْأَوَّلُ أَشْهُرٌ، وَهُوَ الَّذِي سَلَكَ ابْنُ جَرِيرٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ التَّارِيخِ^(١).

المطلب الخامس: وليمة عرس رسول الله ﷺ عليها، ونزول آية الحجاب في

منزلها.

من المعلوم أن وليمة العرس من سنة رسول الله ﷺ، وكان يأمر أصحابه بها؛ فعن أنس بن مالك رضي الله عنه « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رضي الله عنه أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: فَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ، أَوْلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ^(٢) »

وقد أولم رسول الله ﷺ على زينب بنت جحش رضي الله عنها وذبح شاة، فعن

أنس قال: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْلِمَ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلِمَ عَلَى زَيْنَبَ، فَإِنَّهُ ذَبَحَ شَاةً^(٣)

وقد ثبت أن أم سليم رضي الله عنها شاركت بصنع طعام لوليمة رسول الله ﷺ؛

فعن أنس بن مالك قال: تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ، قَالَ: فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا^(٤)، فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرِ^(٥)، فَقَالَتْ: يَا أَنَسُ أَذْهَبَ بِهَذَا إِلَى رَسُولِ

(١) «البداية والنهاية» (٦/ ١٥٠).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: الصُّفْرَةُ لِلْمُتَزَوِّجِ، (٥/ ١٩٧٩) رقم «٤٨٥٨»، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، بابُ الصَّدَاقِ، وَجَوَازُ كَوْنِهِ تَعْلِيمَ قُرْآنٍ، وَخَاتَمَ حَدِيدٍ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ قَلِيلٍ وَكَثِيرٍ، وَاسْتِحْبَابُ كَوْنِهِ خُمْسَ مِائَةِ دِرْهَمٍ لِمَنْ لَا يُجْحَفُ بِهِ، (٤/ ١٤٤) رقم «١٤٢٧».

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: الْوَلِيمَةُ وَلَوْ بِشَاةٍ، (٥/ ١٩٨٣) رقم «٤٨٧٣»، ومسلم في صحيحه، كتاب النكاح، بابُ زَوَاجِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَنُزُولِ الْحِجَابِ، وَإِثْبَاتِ وَلِيمَةِ الْعُرْسِ، (٤/ ١٤٨) رقم «١٤٢٨».

(٤) الحيس: الطَّعَامُ الْمَتَّخَذُ مِنَ الثَّمَرِ وَالْأَقِطِ وَالسَّمْنِ، وَقَدْ يُجْعَلُ عِوَضَ الْأَقِطِ الدَّقِيقِ، أَوْ الْفَتَيْثِ، «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/ ٤٦٧).

(٥) التور: هُوَ إِنَاءٌ مِنْ صُفْرٍ أَوْ حِجَارَةٍ كَالْإِجَانَةِ، وَقَدْ يُتَوَضَّأُ مِنْهُ، «النهاية» (١/ ١٩٩).

الله ﷺ، فَقُلْ: بَعَثْتُ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي، وَهِيَ تُقَرِّئُكَ السَّلَامَ، وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِمَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: إِنَّ أُمِّي تُقَرِّئُكَ السَّلَامَ، وَتَقُولُ: إِنَّ هَذَا لَكَ مِمَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَالَ: ضَعُوهُ، ثُمَّ قَالَ: اذْهَبْ فَادْعُ لِي فُلَانًا، وَفُلَانًا، وَفُلَانًا وَمَنْ لَقِيتَ وَسَمَى رَجُلًا، قَالَ: فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَى، وَمَنْ لَقِيتُ. قَالَ: قُلْتُ لِأَنْسٍ: عَدَدَ كَمْ كَانُوا؟ قَالَ: زُهَاءُ ثَلَاثِمِائَةٍ، وَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَا أَنْسُ هَاتِ التَّوْرَ (١)

قَالَ: فَدَخَلُوا حَتَّى امْتَلَأَتِ الصُّفَّةُ وَالْحُجْرَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِيَتَحَلَّقَ عَشْرَةُ عَشْرَةٍ، وَلِيَأْكُلَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِمَّا يَلِيهِ، قَالَ: فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، قَالَ: فَخَرَجْتُ طَائِفَةً، وَدَخَلْتُ طَائِفَةً، حَتَّى أَكَلُوا كُلُّهُمْ، فَقَالَ لِي: يَا أَنْسُ ارْزُقْ، قَالَ: فَرَفَعْتُ، فَمَا أَدْرِي حِينَ وَضَعْتُ كَانَ أَكْثَرُ أَمْ حِينَ رَفَعْتُ، قَالَ: وَجَلَسَ طَوَائِفُ مِنْهُمْ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، وَزَوْجَتُهُ مُوَلِيَةٌ وَجْهَهَا إِلَى الْحَائِطِ، فَتَقَلُّوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَلَّمَ عَلَى نِسَائِهِ ثُمَّ رَجَعَ، فَلَمَّا رَأَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدَ رَجَعَ، ظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ تَقَلُّوا عَلَيْهِ.

قَالَ: فَابْتَدَرُوا الْبَابَ فَخَرَجُوا كُلُّهُمْ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَرَاكَ السَّنَرَ، وَدَخَلَ وَأَنَا جَالِسٌ فِي الْحُجْرَةِ، فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى خَرَجَ عَلَيَّ، وَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَى طَعَامٍ غَيْرِ نَاطِرِينَ إِنَاءَهُ وَلَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ}. إِلَى آخِرِ الْآيَةِ، قَالَ الْجَعْدُ: قَالَ أَنْسُ بْنُ مَالِكٍ: أَنَا أَحَدْتُ النَّاسَ عَهْدًا بِهَذِهِ الْآيَاتِ، وَحُجِبْنَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ (٢).

(١) وفي رواية عند مسلم في صحيحه (٤/ ١٥١) قال أنس: وَوَضَعَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ عَلَى الطَّعَامِ، فَدَعَا فِيهِ، وَقَالَ فِيهِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَابُ النِّكَاحِ، بَابُ زَوَاجِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَتُرُودِ الْحِجَابِ، وَابْتِئَاتِ وَلِيمَةِ الْعُرْسِ، (٤/ ١٤٨) رقم «١٤٢٨».

قال القرطبي: غير أنه يتوجّه على هذا الحديث إشكال، وهو يقتضي أن سبب نزولها هو: أن النبي ﷺ حين أعرس بزینب؛ اجتمع عنده رجال فجلسوا في بيته، وزوجته مولية وجهها إلى الحائط، فأطالوا المجلس حتى ثقلوا عليه، فأنزل الله تعالى هذه الآية.

وحديث عائشة يقتضي أن الحجاب إنما نزل بسبب قول عمر: احجب نساءك^(١).

ويزول ذلك الإشكال بأن يقال: إن الآية نزلت عند مجموع السببين، فيكون عمر قد تقدّم قوله: احجب نساءك، وكرّر ذلك عليه إلى أن اتفقت قصة بناء زينب، فصدّقت نسبة نزول الآية لكل واحد من ذينك السببين^(٢).

هذا؛ وقد استشكل القاضي عياض ما وقع في هذا الحديث من أن الوليمة بزینب بنت جحش ؓ كانت من الحيس الذي أهدته أم سليم، بأن المشهور أنه ﷺ أولم عليها بالخبز واللحم، ولم يقع في القصة تكثير ذلك الطعام، وإنما فيه: "أشبع المسلمين خبزاً ولحماً"، وذكر في حديث الباب أن أنساً قال: "فقال لي: ادع رجلاً، سمّاهم، وادع من لقيت، وأنه أدخلهم، ووضع ﷺ يده على تلك الحيسة، وتكلّم بما شاء الله، ثم جعل يدعو عشرة عشرة، حتى تصدّعوا كلهم عنها"، يعني تفرّقوا.

قال عياض: هذا وهم من راويه، وتركيب قصة على أخرى^(٣).

(١) يقصد ما أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب: خروج النساء للبراز، (١/ ٦٧)، رقم «١٤٦»، ومسلم في صحيحه، كتاب السلام، باب: إباحة الخروج للنساء لقضاء حاجة الإنسان، (٧/ ٧) رقم «٢١٧٠» من حديث عائشة: أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ، وَهُوَ صَعِيدٌ أَفْلَحُ، فَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: احْجُبْ نِسَاءَكَ، فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ، فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي عِشَاءً، وَكَانَتْ امْرَأَةً طَوِيلَةً، فَذَاهَا عُمَرُ: أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكِ يَا سَوْدَةَ، حَرَضَا عَلَى أَنْ يَنْزِلَ الْحِجَابُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ

(٢) «المفهم» (٥/ ٤٩٦).

(٣) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤/ ٦٠٢).

وتعقبه القرطبي قائلا: وأولى من هذا أن يقال: إن القضية واحدة، وليس فيها وهم؛ فإنه يمكن أن يقال: اجتمع في تلك الوليمة الأمران، فأكل قوم الخبز واللحم حتى شبعوا وانصرفوا، ثم إنه لما جاءه الحيس استدعى الناس وجرى ما ذكر. وهذا كله والمتحدثون في بيته جلوس لم يبرحوا إلى أن خرج النبي ﷺ، ودار على بيوت أزواجه على ما تقدم، وليس في تقدير هذا بعد، ولا تناقض. وإذا أمكن هذا حملناه عليه، وكان أولى من تطريق الوهم للثقات والأثبات، من غير ضرورة تدعو إليه، ولا أمر بين يدل عليه، والله تعالى أعلم^(١).

قال الحافظ ابن حجر: وهو جمع لا بأس به، وأولى منه أن يقال: إن حضور الحيسة صادف حضور الخبز واللحم، فأكلوا كلهم من كل ذلك. وعجبت من إنكار عياض وقوع تكثير الطعام في قصه الخبز واللحم، مع أن أنسًا يقول: إنه أولم عليها بشاة، ويقول: إنه أشبع المسلمين خبزًا ولحمًا، وما الذي يكون قدر الشاة حتى يُشبع المسلمين جميعًا، وهم يومئذ نحو الألف، لولا البركة التي حصلت من جملة آياته ﷺ في تكثير الطعام؟^(٢)

قال الشيخ الأنثوي: وهو توجية حسن جدًا، والله تعالى أعلم^(٣).

المطلب السادس: مكث النبي ﷺ عندها، ونزول آية التحريم

جاء في الصحيحين من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان يمكث عند زينب بنت جحش رضي الله عنها، فيشرب عندها عسلًا، قالت: فتواطأت أنا وحفصة أن آتيناه ما دخل عليها النبي ﷺ، فلنقل: إني أجد منك ريح مغافير^(٤)، أكلت مغافير؟ فدخل على إحداها، فقالت ذلك له، فقال: بل شربت

(١) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٤/ ١٥٢).

(٢) «فتح الباري لابن حجر» (٩/ ٢٢٨).

(٣) «البحر المحيط النجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» (٢٥/ ٣٧٦).

(٤) مغافير: واحدتها مغفور، بالضم، وله ريح كريهة منكرة، وهو: شيء ينضخه شجر العرْفُط، حلو، «النهاية» (٣/ ٣٧٤)، والعرْفُط: شجر الطَّلح، وله صمغ كريه الرائحة، فإذا أكلته النحل حصل في عسلها من ريحه، «النهاية» (٣/ ٢١٨).

عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، وَلَنْ أَعُودَ لَهُ، فَنَزَلَ: {لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ} التحريم، الآية: ١، إِلَى قَوْلِهِ: {إِنْ تَتُوبَا} - لِعَائِشَةَ وَحَفْصَةَ - {وَأَدْ أَسَرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا} - لِقَوْلِهِ: بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا (١).

وفي الحديث دليل أن أم المؤمنين زينب عليها السلام كانت تتلمس ما يحبه رسول الله ﷺ من طعام أو شراب، فتأتي به ليزداد مكثه ﷺ عندها، فقد علمت أن النبي ﷺ كان يحب العسل (٢)، فجاءت به من أجله ﷺ.

هذا؛ وقد جاء في الصحيحين ما يدل على أن حفصة (٣) هي التي سقت النبي ﷺ شربة العسل، فتواطأت عائشة، وصفية، وسودة رضي الله عنهن.

ورجح القاضي عياض كون المتظاهرتين عائشة، وحفصة، وأن التي شرب عندها العسل هي زينب؛ وليس حفصة رضي الله عنها (٤)، ومثله ذكره ابن الجوزي، فقال: والأليق أنها زَيْنَب، لِأَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ كُنَّ حَزْبِينَ: فَعَائِشَةُ وَحَفْصَةُ وَصَفِيَّةٌ وَسَوْدَةُ فِي حَزْبِ وَزَيْنَبُ وَأُمُّ سَلَمَةَ وَالْبَاقِيَاتُ فِي حَزْبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٥)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب: لِيَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، (٤/ ١٨٦٥) رقم «٤٦٢٨»، وفي كتاب الطلاق، باب: لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ؟، (٥/ ٢٠١٦) رقم «٤٩٦٦»، وفي كتاب الأيمان والنذور، باب: إِذَا حَرَّمَ طَعَامًا، (٦/ ٢٤٦٢) رقم «٦٣١٣»، وفيها: {وَلَنْ أَعُودَ لَهُ، وَقَدْ حَلَفْتُ، فَلَا تُخَيِّرِي بِذَلِكَ أَحَدًا}، ومسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب: وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ حَرَّمَ امْرَأَتُهُ وَلَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ، (٤/ ١٨٤) رقم «١٤٧٤».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأطعمة، باب: الحلواء والعسل، (٥/ ٢٠٧١)، رقم «٥١١٥»، عن عائشة، قَالَتْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ الْحَلَوَاءَ وَالْعَسَلَ.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ؟، (٥/ ٢٠١٧) رقم «٥٢٦٤»، ومسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب: وَجُوبُ الْكَفَّارَةِ عَلَى مَنْ حَرَّمَ امْرَأَتُهُ وَلَمْ يَنْوِ الطَّلَاقَ، (٤/ ١٨٥) رقم «١٤٧٤».

(٤) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥/ ٢٨).

(٥) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٤/ ٣٣٦).

وهو ما جنح إليه أبو العباس القرطبي، فقال: **إِنْ تَوَبَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا**؛ يخاطب عائشة وحفصة ؓ، وهذا يدل على أن الصحيح من الروايات رواية من روى أن هذه القصة إنما جرت لعائشة وحفصة ؓ؛ لأجل العسل الذي شرب عند زينب، أو لأجل مارية ؓ، وأنهما هما اللتان تظاهرتا عليه، كما جاء نصاً من حديث ابن عباس عن عمر ؓ^(١).

وأما رواية أبي أسامة التي ذكر فيها: أن المتظاهرات عليه: عائشة، وسودة، وصفية ؓ؛ فليست بصحيحة؛ لأنها مخالفة للتلاوة؛ فإنها جاءت بلفظ خطاب الاثنين. ولو كان كذلك؛ لجاءت بخطاب جماعة المؤنث، وقد قال أبو محمد الأصيلي: حديث الحجاج أصح، وهو أولى بظاهر الكتاب، وقال غيره: انقلبت الأسماء في حديث أبي أسامة^(٢)، والله تعالى أعلم^(٣)، وهو اختيار ابن حجر رحمه الله^(٤).

(١) يقصد سؤال ابن عباس لعمر ؓ: من اللتان تظاهرتا على النبي ﷺ من أزواجه؟ فقال: تلك حفصة وعائشة.. الحديث، وقد أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب النكاح، باب: {تبتغي مرضاة أزواجك}، (٤/ ١٨٦٦)، ومسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب: في الإيلاء واعتزال، النساء، وتخييرهن، وقوله تعالى: {وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ}، (٤/ ١٩٠) رقم «١٤٧٩».

(٢) قلت لم ينفرد أبو أسامة بالقصة عن هشام بن عروة، بل تابعه: علي بن مسهر عنه كما عند البخاري في صحيحه رقم «٥٢٦٨»، ولذا قال الكرمانى في «الكواكب الدراري» (١٩/ ١٩١): وأقول لا حاجة إلى الحكم بانقلاب الأسماء على الراوي، وكيف ومثل هذا الحكم يوجب ارتفاع الوثوق عن الروايات كلها، ولعله ﷺ شرب العسل أولاً في بين حفصة، فلما قيل له ما قيل ترك الشرب في بيتها، فلم يكن ثمة لا تحريم، ولا نزول آية فيه، ثم بعد ذلك شرب في بيت زينب؛ فتظاهر عليه عائشة وحفصة على ذلك القول، فحيث كرر عليه ذلك؛ حرم العسل على نفسه؛ فنزلت الآية، ولا محذور في هذا التقدير، **وأما حكاية التنبيه:** فباعتبار أن سودة وهبت نوبتها لعائشة فهي كانت تابعة لعائشة

فإن قلت: لم دار رسول الله ﷺ إليها، ولم يكن لها نوبة؟ قلت: لم يكن لها يوم وليلة، ولكن كان رسول الله ﷺ يدخل عليها ويتردد إليها، أو كان هذا قبل هبة نوبتها.

(٣) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٤/ ٢٥٢).

(٤) «فتح الباري لابن حجر» (٩/ ٣٧٧) فقال: لَا حَاجَةَ إِلَى الْإِعْتِدَارِ عَنْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ ذِكْرَ سَوْدَةَ إِنَّمَا جَاءَ فِي قِصَّةِ شَرْبِ الْعَسَلِ عِنْدَ حَفْصَةَ، وَلَا تَثْبِيتهَ فِيهِ وَلَا نُزُولَ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْجَمْعِ

قلت: ولا مانع أن يُحمل الأمر على التعدد جمعا بين الروايات، وهو أولى من إعمال إحداها دون الأخرى؛ لاسيما والقصتان أخرجهما الشيخان في صحيحيهما، وتوجيه الكرمانى أولى.

وأما ماورد من كون الآية قد نزلت في مارية القبطية ﷺ، أم ولد رسول الله ﷺ، فلم يأت من طريق صحيح ^(١)، والله أعلم.

المطلب السابع: مناقبها وفضائلها.

تعددت مناقب أم المؤمنين زينب بنت جحش ﷺ، واشتهرت، ومن ذلك:-

أولاً: أن الله جلّله هو من تولّى تزويجها لرسوله ﷺ، ولم يحوجها إلى وليّ يتولى عقد نكاحها، وكانت تفخر على سائر أزواج رسول الله ﷺ بذلك؛ وقد قدمت ما يدل على ذلك.

=

الَّذِي ذَكَرَهُ،

وَأَمَّا قِصَّةُ الْعَسَلِ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ فَقَدْ صَرَّحَ فِيهِ بِأَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ تَوَاطَأْتُ أَنَا وَحَفْصَةُ فَهُوَ مُطَابِقٌ لِمَا جَرَّمَ بِهِ عُمَرُ: مِنْ أَنَّ الْمُتَطَاهِرَتَيْنِ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ وَمُؤَافِقٌ لظَاهِرِ الْآيَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) قال الخطابي في معالم السنن (٤/ ٢٧٢): في هذا الحديث دليل على أن يمين النبي ﷺ إنما وقعت في تحريم العسل، لا في تحريم أم ولده مارية القبطية كما زعمه بعض الناس، وقال البغوي في شرح السنة (٩/ ٢٢٧): التَّحْرِيمُ وَقَعَ عَلَى الْعَسَلِ، لَا عَلَى أُمِّ وَلَدِهِ مَارِيَةَ الْقُبْطِيَّةِ، وذكر القاضي عياض في إكمال المعلم (٥/ ٢٩): أن الصحيح في أمر العسل، لا في قصة أم إبراهيم، كما جاء في غير الصحيحين، ولم يأت بتلك القصة طريق صحيح، وقال القرطبي في المفهم (٤/ ٢٤٧): قيل: كان ذلك في قصة مارية، واستكتامه ﷺ حفصة: ألا تخبري بذلك عائشة، والصحيح: أنه في العسل، وقال ابن الترمكاني في «الجوهر النقي» (٧/ ٣٥٢): والصحيح أنه في العسل لا في قصة مارية التي لم تأت من طريق صحيح، وذكر ابن الملقن في التوضيح (٢٣/ ٤٢٤): قيل: نزلت في تحريم مارية، وقال الداودي: في إسناده نظر، والصحيح أنها في العسل، وقال النسائي: حديث عائشة في العسل جيد غاية، وحديث مارية وتحريمها لم يأت من طريق جيدة.

ثانيًا: شرف نسبها؛ فهي ابنة عمّة رسول الله ﷺ، وقد تقدم في نسبها

ما يدلّ على ذلك

ثالثًا: نزول آية الحجاب في بيتها، وقد تقدم.

رابعًا: كثرة صدقتها، وإنفاقها في سبيل الله جلّله، وقد صحّ أن النبي ﷺ

قال: أَسْرَعُكُمْ لِحَاقًا بِي أَطْوَلُكُمْ يَدًا، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَكُنَّ يَتَطَاوَلْنَ أَيْنَهُنَّ أَطْوَلُ يَدًا، قَالَتْ: فَكَانَتْ أَطْوَلُنَا يَدًا زَيْنَبُ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْمَلُ بِيَدِهَا وَتَصَدَّقُ^(١).

وقد كان أزواج النبي ﷺ يتطاولن لينظرن أيتهن أطول يدًا؛ ظنًا منهن

أن المراد بالطول حقيقته، ففي صحيح البخاري عَنْ عَائِشَةَ ؓ: أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَيُّنَا أَسْرَعُ بِكَ لُحُوقًا؟ قَالَ: أَطْوَلُكُمْ يَدًا، فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذْرَعُونَهَا، فَكَانَتْ سَوْدَةُ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، فَعَلِمْنَا بَعْدُ: أَنَّهَا كَانَتْ طَوَّلَ يَدِهَا الصَّدَقَةَ، وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لُحُوقًا بِهِ، وَكَانَتْ تَحِبُّ الصَّدَقَةَ^(٢).

قال ابن الجوزي: هَذَا الْحَدِيثُ غَلَطَ فِيهِ بَعْضُ الرِّوَاةِ، وَالْعَجَبُ مِنَ الْبُخَارِيِّ كَيْفَ لَمْ يُنَبِّهْ عَلَيْهِ، وَلَا أَصْحَابُ التَّعَالِيقِ، وَلَا الْحَمِيدِيُّ، وَلَا عِلْمُ بِفَسَادِ ذَلِكَ الْخَطَابِيِّ، فَإِنَّهُ فَسَرَهُ وَقَالَ: لُحُوقَ سَوْدَةَ بِهِ مِنْ أَعْلَامِ نُبُوته، وَكُلُّ ذَلِكَ وَهْمٌ، وَإِنَّمَا هِيَ زَيْنَبُ، فَإِنَّهَا كَانَتْ أَطْوَلَهُنَّ يَدًا بِالْعَطَاءِ وَالْمَعْرُوفِ، قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ: كَانَتْ زَيْنَبُ تَعْمَلُ الْأَزْمَةَ وَالْأَوْعِيَةَ تَقْوَى بِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ جَلَّله، وَتُوفِيَتْ زَيْنَبُ سَنَةَ عَشْرِينَ، وَهِيَ أَوَّلُ أَزْوَاجِهِ لُحُوقًا بِهِ، وَسَوْدَةُ إِنَّمَا تُوفِيَتْ فِي سَنَةِ أَرْبَعٍ وَخَمْسِينَ، وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ عَلَى الصَّحَّةِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: فَكَانَتْ أَطْوَلُنَا يَدًا زَيْنَبُ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَعْمَلُ وَتَتَصَدَّقُ^(٣).

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ: مِنْ فَضَائِلِ زَيْنَبُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ ؓ

(٧/ ١٤٤) رقم «٢٤٥٢»

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَابُ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ، وَصَدَقَةُ الشَّحِيحِ

الصَّحِيحِ، (٢/ ٥١٥) رقم «١٣٥٤»

(٣) «كُشِفَ الْمَشْكَلُ مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ» (٤/ ٣٧٢).

ويؤيد ذلك ما أخرجه الطحاوي عن عائشة، قالت: فُكُنَا إِذَا اجْتَمَعْنَا فِي بَيْتٍ إِحْدَانَا بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ نَمُدُّ أَيْدِيَنَا فِي الْجِدَارِ نَتَطَاوُلُ فَلَا نَزَالُ نَفْعُلُ ذَلِكَ حَتَّى تُؤْفَيْتَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشِ بْنِ رَبَابٍ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ امْرَأَةً قَصِيرَةً يَرْحَمُهَا اللَّهُ، وَلَمْ تَكُنْ أَطْوَلَنَا يَدًا، فَعَرَفْنَا حِينَئِذٍ أَنَّ مَا أَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ الصَّدَقَةَ، قَالَتْ: وَكَانَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةً صِنَاعَةً الْيَدِ تَدْبَعُ وَتَخْرُرُ وَتَصَدِّقُ بِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(١)

قال الطحاوي: فَكَانَ مَا قَدْ ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِمَّا قَدْ عَرَفَهُ أَزْوَاجُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّا كَانَ بَعْدَ وَفَاتِهِ مِنْ وَفَاةِ زَوْجَتِهِ زَيْنَبَ مِنَ الْقَوْلِ الَّذِي كَانَ مِنْهُ فِي حَيَاتِهِ مَعَ قِصَرِ يَدَيْهَا لِلْخَيْرِ الَّذِي كَانَتْ تَكْتَسِبُهُ بِهِنَّ أَنَّهَا أَطْوَلُهُنَّ يَدَيْنِ أَيُّ: بِالْخَيْرِ لَا بِمَا سِوَاهُ.

خامساً: ثناء أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عليها بثناءات عديدة؛ وهي المنافسة لها من أزواج رسول الله ﷺ، وبينهما من الغيرة ما لا يخفى؛ فقد قالت عائشة عنها: وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي مِنْهُنَّ فِي الْمَنْزِلَةِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ أَرِ امْرَأَةً قَطُّ خَيْرًا فِي الدِّينِ مِنْ زَيْنَبَ، وَأَتَقَى لِلَّهِ، وَأَصْدَقَ حَدِيثًا، وَأَوْصَلَ لِلرَّجَمِ، وَأَعْظَمَ صَدَقَةً، وَأَشَدَّ ابْتِدَالًا لِنَفْسِهَا فِي الْعَمَلِ الَّذِي تَصَدَّقُ بِهِ وَتَقَرَّبُ بِهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، مَا عَدَا سُورَةً مِنْ جِدَّةٍ كَانَتْ فِيهَا تُسْرِعُ مِنْهَا الْفَيْئَةُ^(٢).
قال النووي: وَمَعْنَى الْكَلَامِ أَنَّهَا كَامِلَةُ الْأَوْصَافِ؛ إِلَّا أَنَّ فِيهَا شِدَّةَ خُلُقٍ وَسُرْعَةَ غَضَبٍ، تُسْرِعُ مِنْهَا الْفَيْئَةُ: بِفَتْحِ الْفَاءِ وَبِالْهَمْزِ وَهِيَ الرُّجُوعُ، أَيُّ إِذَا وَقَعَ ذَلِكَ مِنْهَا رَجَعَتْ عَنْهُ سَرِيعًا وَلَا تُصِرُّ عَلَيْهِ^(٣).

(١) أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (١/ ٢٠٢)، والحاكم في المستدرک، كِتَابُ مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ، ذَكَرَ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ رضي الله عنها، (٤/ ٢٦) رقم «٦٧٧٦»، وقال: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ، ووافقه الذهبي.

(٢) جزء من حديث: أخرجه مسلم في صحيحه، كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابٌ فِي فَضْلِ عَائِشَةَ رضي الله عنها، (٧/ ١٣٥) رقم «٢٤٤٢».

(٣) «شرح النووي على مسلم» (١٥/ ٢٠٦).

سادسًا: ورعها التام، وحسن ظنها بأم المؤمنين عائشة ؓ، وعدم خوضها في كلام أهل الباطل ولا التعرض له في حادثة الإفك، ولمّا سألها رسول الله ﷺ عن عائشة؛ أجابت إجابة ورعة تقية، فقالت: يا رسول الله، أحمي سمعي وبصري، ما علمت إلّا خيرًا، قالت: وهي التي كانت تُساميني من أزواج رسول الله ﷺ فعصمها الله بالورع، وقد تقدم هذا الحديث وتخرجه.

سابعًا: لزومها بيتها بعد وفاة رسول الله ﷺ، فلم تخرج منه ممثلة قول الله جلّ {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ} [الأحزاب: ٣٣]، وقد قال رسول الله ﷺ لِأَزْوَاجِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: إِنَّمَا هِيَ هَذِهِ، ثُمَّ ظَهَرَ الْحُصْرُ ^(١) قَالَ: فَكُنَّ كُلُّهُنَّ يُسَافِرْنَ إِلَّا زَيْنَبَ وَسَوْدَةَ ؓ، فَإِنَّهُمَا قَالَتَا: لَا تُحَرِّكُنَا دَابَّةً بَعْدَمَا سَمِعْنَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^(٢). وعليه: فلم تخرج زينب ؓ من البيت حتى للحج بعدما حَبَّت مع رسول الله ﷺ

(١) أَيِ أَنْكَرَ لَا تَعْدُنَ تَخْرُجْنَ مِنْ بُيُوتِكُنَّ وَتَلْزَمْنَ الْحُصْرَ، وَهِيَ جَمْعُ الْحَصِيرِ الَّذِي يَبْسُطُ فِي الْبُيُوتِ، وَتُضَمُّ الصَّادُ وَتُسَكَّنُ تَخْفِيفًا، «النهاية» (١/ ٣٩٥).

(٢) أخرجه أبو داود الطيالسي في «مسنده» (٢١٨ / ٣) رقم «١٧٥٢»، وأحمد في «مسنده» (٣٣٢ / ٤٤) رقم «٢٦٧٥١» عن حجاج ويزيد بن هارون، وأبو يعلى في «مسنده» (١٣ / ٨٠) رقم «٧١٥٤» من طريق ابن أبي فديك.

وأخرجه -دون ذكر كلام أبي هريرة-: ابن الجعد في «مسنده» (ص ٤٠٤) رقم «٢٧٥٣» من طريق يزيد، وأحمد في «مسنده» (٤٧٦ / ١٥) رقم «٩٧٦٥» عن وكيع، **خمسهم** (أبو داود، وحجاج، ويزيد بن هارون، وابن أبي فديك، ووكيع) عن ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوءمة، عن أبي هريرة به.

وأورده البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة (٣/ ٢٤٠)، وقال: رواه أبو داود الطيالسي، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن منيع، والحاثر بن أبي أسامة، وأبو يعلى، وأحمد بن حنبل، **ورجالهم ثقات**.

وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٢١٤)، وقال: فيه صالح بن نبهان مولى التوءمة، ولكنه من رواية ابن أبي ذئب عنه، وابن أبي ذئب سمع منه قبل اختلاطه، وهو حديث صحيح.

قلت: ولم ينفرد ابن أبي ذئب عنه؛ بل تابعه **صالح بن كيسان**، ومتابعته أخرجها ابن سعد في «الطبقات الكبير» (١٠ / ٥٥) عن يعقوب بن إبراهيم عن صالح بن كيسان عنه به.

قال ابن حجر: وقد أَعْرَبَ الْمُهَلَّبُ؛ فَرَعَمَ أَنَّ الْحَدِيثَ مِنْ وَضْعِ الرَّافِضَةِ؛ لِقَصْدِ دَمٍّ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ فِي خُرُوجِهَا إِلَى الْعِرَاقِ؛ لِلِإِصْلَاحِ بَيْنِ النَّاسِ فِي قِصَّةِ وَقْعَةِ الْجَمَلِ، وَهُوَ إِقْدَامٌ مِنْهُ عَلَى رَدِّ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ بِغَيْرِ دَلِيلٍ، وَالْعُذْرُ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا تَأَوَّلَتْ الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ كَمَا تَأَوَّلَهُ غَيْرُهَا مِنْ صَوَاحِبَاتِهَا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِنَّ غَيْرُ تِلْكَ الْحُجَّةِ، وَتَأْيِيدَ ذَلِكَ عِنْدَهَا بِقَوْلِهِ ﷺ لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ الْحُجُّ وَالْعُمْرَةُ، وَمِنْ ثَمَّ عَقِبَهُ الْمُصَنِّفُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَكَأَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ مُتَوَقِّفًا فِي ذَلِكَ ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ الْجَوَارُ فَأَذِنَ لَهُنَّ، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ مَنْ ذَكَرَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمَنْ فِي عَصْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَكْثِيرٍ (١).

المطلب الثامن: وفاتها

توفيت ﷺ في خلافة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة عشرين، وهي بنت ثلاث وخمسين سنة.

قاله ابن سعد (٢)، وأم عكاشة بنت محصن (٣)، وابن إسحاق، وابن المنذر (٤) وأبو القاسم الغافقي (٥)، وأبو نعيم (٦)، وابن عبد البر (٧)، وابن

كما تابعه سفيان الثوري: ومتابعته أخرجه البزار كما في «البحر الزخار» (١٥ / ٦) رقم «٨١٦٧» من طريق قبيصة عن سفيان عنه به.

وقال البزار: وهذا الحديث أحسبه عن سفيان، عن ابن أبي ذئب، عن صالح، ولكن هكذا قال قبيصة، وقد رواه غير واحد عن صالح منهم ابن أبي ذئب، وصالح بن كيسان.

(١) «فتح الباري لابن حجر» (٤ / ٧٤).

(٢) «الطبقات الكبير» (١٠ / ١٠٧).

(٣) أسنده إليها الطبري في تاريخه (١١ / ٦٠٨)، والحاكم في المستدرک (٤ / ٢٥).

(٤) أسنده إليهما الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤ / ٣٨).

(٥) «مسند الموطأ للجوهري» (ص ٤٣٣).

(٦) «معرفة الصحابة لأبي نعيم» (٦ / ٣٢٢٢).

(٧) «الاستيعاب» (٤ / ١٨٥٢).

الأثير^(١)، وابن الجوزي^(٢)، والصفدي^(٣)، وغيرهم، وهو محل اتفاق بين أهل العلم.

وكانت تأتي قبول العطاء من عمر بن الخطاب عليه السلام؛ فعن عبد الله بن رافع عن بَرزة بنت رافع قالت: لما خرج العطاء؛ أرسل عمر إلى زينب بنت جَحْش بالذى لها، فلما أدخل عليها قالت: غَفَرَ الله لعمر، غيرى من أخواتى كان أقوى على قسم هذا منى، قالوا: هذا كله لك، قالت: سبحان الله! واستترت منه بثوب، وقالت: صُبَّوه واطرحوا عليه ثوباً، ثم قالت لى: أدخلى يدك فأقبضى منه قبضة فاذهبى بها إلى بنى فلان وبنى فلان، من أهل رَحِمها وأيتامها، حتى بقيت بقية تحت الثوب، فقالت لها بَرزة بنت رافع: غَفَرَ الله لك يا أم المؤمنين! والله لقد كان لنا في هذا حق، فقالت: فلكم ما تحت الثوب، فوجدنا تحته خمسة وثمانين درهماً، ثم رفعت يدها إلى السماء فقالت: اللهم لا يدركنى عطاء لعمر بعد عامى هذا؛ فماتت، قال عبد الوهاب في حديثه: فكانت أول أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحوقاً به^(٤).

وقال محمد بن كعب قال: كان عطاء زينب بنت جحش اثني عشر ألف درهم، ولم تأخذه إلا عامًا واحدًا، حُمِلَ إليها اثنا عشر ألف درهم فجعلت تقول: اللهم لا يدركنى قابل هذا المال فإنه فتنة، ثم قسمته في أهل رَحِمها وفي أهل الحاجة حتى أتت عليه، فبلغ عمر فقال: هذه امرأة يُراد بها خير، فوقف على بابها وأرسل بالسلام وقال: قد بلغنى ما فرقت؛ فأرسل إليها بألف درهم يستفتقها فسلكت بها طريق ذلك المال^(٥).

وذكرتها عمرة بنت عبد الرحمن قائلة: لما حضرت زينب بنت جحش أرسل عمر بن الخطاب إليها بخمسة أثوابٍ من الخزائن يتخيرها ثوباً ثوباً،

(١) «أسد الغابة» (٧ / ١٢٦).

(٢) «تلقيح فهوم أهل الأثر» (ص ٢٤).

(٣) «الوافي بالوفيات» (١ / ٧٧).

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٠ / ١٠٦)، والبلاذري في «فتوح البلدان» (ص ٤٣٦)، وذكره الخزرجي في «تذهيب تهذيب الكمال» (١١ / ١٣٦)، وسنده حسن لحال محمد بن عمرو بن علقمة، صدوق له أوهام، «تقريب التهذيب» (ص ٤٩٩)، وبقية رجاله ثقات.

(٥) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٠ / ١٠٧)، وذكره ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» (٨ / ١٥٥)، ومداره على محمد بن عمر الواقدي، وهو متروك «تقريب التهذيب» (ص ٤٩٨).

فكفنت فيها وتصدقّت عنها أختها حمئة بكفنها الذي أعدته تكفن فيه، قالت عمرة بنت عبد الرحمن: فسمعت عائشة تقول ذهبت حميدة فقيدة مفزع اليتامى والأرامل^(١).

وصلّى على جنازتها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب؛ فقد أخرج مالك عن محمد بن المنكدر، عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه أخبره أنه رأى عمر بن الخطاب يقدّم الناس أمام الجنازة، في جنازة زينب بنت جحش^(٢).

وأمر عمر أن يدخلها في قبرها من كان يحل له الولوج عليها؛ ولذا قال القاسم بن عبد الرحمن: قالوا: لما توفيت زينب بنت جحش وكانت أول نساء النبي، ﷺ لحوقاً به، فلمّا حُمِلت إلى قبرها قام عمر إلى قبرها فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: إني أرسلت إلى النسوة، يعنى أزواج النبي، ﷺ، حين مرضت هذه المرأة أنّ من يمرضها ويقوم عليها؟ فأرسلن: نحن، فرأيت أن قد صدقن، ثم أرسلت إليهن حين قبضت: من يغسلها ويحنطها ويكفنها؟ فأرسلن: نحن، فرأيت أن قد صدقن، ثم أرسلت إليهن: من يدخلها قبرها؟ فأرسلن: من كان يحل له الولوج عليها في حياتها، فرأيت أن قد صدقن، فاعتزلوا أيها الناس! فنحاهم عن قبرها ثم أدخلها رجلاً من أهل بيتها^(٣).

وقال عبد الرحمن بن أبيزى قال: كانت زينب أول نساء رسول الله، ﷺ، لحوقاً به، ماتت في زمان عمر بن الخطاب فقالوا لعمر: من ينزل في قبرها؟ قال: من كان يدخل عليها في حياتها. وصلّى عليها عمر وكبر أربعاً^(٤).

(١) وفي الإصابة: ذهبت حميدة متعبدة، وقد أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٠/ ١٠٧)، وأورده ابن حجر في «الإصابة» (٨/ ١٥٥).

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ - رواية يحيى» (١/ ٢٢٥) رقم (٩)، وعنه: الشافعي في «مسنده» (ص ٣٦٠)، **ياسناد صحيح**، **فمحمد بن المنكدر ثقة فاضل** «تقريب التهذيب» (ص ٥٠٨)، **وربيعة ابن عبد الله ابن الهدير له رؤية**، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين «تقريب التهذيب» (ص ٢٠٧) .

(٣) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (١٠/ ١٠٧)، بسند حسن؛ لحال عبد الرحمن ابن عبد الله ابن عتبة **المسعودي**: صدوق اختلط قبل موته، **وضابطه** أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط، «ينظر: المختلطين للعلائي» (ص ٧٣)، و «تقريب التهذيب» (ص ٣٤٤)، ولا يضر اختلاطه فقد حدث عنه وكيع بن الجراح وهو ممن سمع منه قديماً كما قال الإمام أحمد «ينظر: العلال ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله» (١/ ٣٢٥).

(٤) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (١٠/ ١٠٧) ومداره على محمد بن عمر الواقدي،

فرضي الله عنها وأرضاها، وألحقنا بها في الصالحين

المبحث الثاني:

الأحاديث المسندة التي روتها أم المؤمنين زينب ؓ، وعددها اثنا عشر حديثاً

الحديث الأول: وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ

قال الإمام البخاري ؓ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّيْبِرِ: أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ ؓ حَدَّثَتْهُ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ بِنْتِ أَبِي سُفْيَانَ ؓ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ؓ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَرَعَا يَقُولُ: "لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ اقْتَرَبَ، فَتَحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدْمٍ ^(١) يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ مِثْلَ هَذِهِ". وَحَلَقَ بِإِصْبَعِهِ الْإِبْهَامَ وَالَّتِي تَلِيهَا، قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: "نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخُبْتُ" ^(٢).

=

وهو متروك «تقريب التهذيب» (ص ٤٩٨)، لكن يشهد له ما قبله.

(١) الرَّيْطُ: السُّدُّ، وهو الحاجز بين الشيئين، وقد بناه ذو القرنين على وجه يأجوج كي لا يخرجوا من مواطنهم في الأرض، ويأجوج ومأجوج، هما قومان كافران من الترك، وهما جنسان من بني آدم «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥ / ٣٢٢)،

وقبل اسمان أعجميان، وقد همزهما عاصم. قال الليث: الهمز لغة رديئة. قال ابن عباس: يأجوج رجل، وهما ابنا يافث بن نوح ؑ، فبأجوج ومأجوج عشرة أجزاء، وولد آدم كلهم جزء، وهم شبر وشبران وثلاثة أشبار، وقال علي ؓ: منهم مَنْ طوله شبر، ومنهم من هو مُفْرِط في الطول، ولهم من الشعر ما يواريهما من الحرِّ والبرد،

وقال الضحاك: هم جيل من الترك. وقال السدي: الترك سرية من بأجوج ومأجوج خرجت تُغِيرُ، فجاء ذو القرنين فضرب السد، فبقيت خارجه «زاد المسير في علم التفسير» (٣ / ١٠٩).

(٢) الخبث: بفتح الخاء والباء، ويروى: "الْخُبْتُ" أي: إذا كثرت الفسوق والفجور، قال القاضي: العرب تسمى الزنا خبثاً وخبثَةً، ومنه في الحديث: وُجِدَ مع أمةٍ يخبث بها، أي يزني بها، وهو أحد التأويلين في قوله تعالى: {الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ} الآية النور: ٢٦، وقيل: "إذا كثرت الخبث": أي أولاد الزنا، وقيل: إذا كثرت الزنا، وقد جاء في حديث آخر مفسراً: "ويكثر الزنا" «إكمال المعلم» (٨ / ٤١٢).

وقد قال النووي: والظاهر أنه المعاصي مطلقاً، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ الْخَبْتَ إِذَا كَثُرَ فَقَدْ يَحْصُلُ الْهَلَاكُ الْعَامُّ وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ صَالِحُونَ، «شرح النووي على مسلم» (٣ / ١٨).

أولاً: تخريج الحديث:

أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب: قول النبي ﷺ: (وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ افْتَرَبَ)، (٢٥٨٩ / ٦) رقم «٦٦٥٠»، عن مالك بن إسماعيل، وفيه "وَعَقَدَ سُفْيَانُ تِسْعِينَ أَوْ مِائَةً"، ومسلم في صحيحه، كِتَابُ الْفِتَنِ وَأَشْرَاطُ السَّاعَةِ، بَابُ افْتِرَابِ الْفِتَنِ وَفَتْحِ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، (١٦٦ / ٨) رقم «٢٨٨٠»، عن عمرو الناقد، وفيه "وَعَقَدَ سُفْيَانُ بِيَدِهِ عَشْرَةَ" كلاهما (مالك، وعمرو الناقد) عن سفيان بن عيينة به.

وأخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأنبياء، باب: قصة يأجوج ومأجوج، (١٢٢١ / ٣) رقم «٣١٦٨» من طريق عُقَيْل، وهو لفظ حديث الباب، وفي كتاب المناقب، باب: علامات النبوة في الإسلام، (١٣١٧ / ٣) رقم «٣٤٠٣»، من طريق شعيب، وفي كتاب الفتن، بَابُ: يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، (٦ / ٢٦٠٩) رقم «٦٧١٦»، من طريق محمد بن أبي عتيق، وأحمد في «مسنده» (٤٥ / ٤٠٤) رقم «٢٧٤١٤» من طريق صالح بن كيسان خمستهم (سفيان، وعُقَيْل، وشعيب، ومحمد بن أبي عتيق، وصالح بن كيسان) عن ابن شهاب الزهري به.

وأخرجه الترمذي في جامعه، أَبْوَابُ الْفِتَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَابُ مَا جَاءَ فِي خُرُوجِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، (٤٨٠ / ٤) رقم «٢١٨٧» عن سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ، وَالنَّسَائِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، سُورَةُ الْكَهْفِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: {فَأَعْيُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا} [الكهف: ٩٥]، (١٠ / ١٦٦) رقم «١١٢٤٩» عن عبيد الله بن سعيد، وابن ماجه في سننه، أَبْوَابُ الْفِتَنِ، بَابُ مَا يَكُونُ مِنَ الْفِتَنِ (٥ / ٩٩) رقم «٣٩٥٣» عن أبي بكر بن أبي شيبة، والحميدي في مسنده (١ / ٣١٥) رقم «٣١٠»، وأحمد في مسنده (٤٥ / ٤٠٣) رقم «٢٧٤١٣» كلهم (سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيِّ، وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ وَغَيْرِ وَاحِدٍ، و عبيد الله بن سعيد، وأبو بكر بن أبي شيبة، والحميدي، وأحمد) عن سفيان بن عيينة عن ابن شهاب به إلا أنهم أدخلوا حبيبة بين زينب وأم حبيبة ﷺ.

ثانياً: التعليق على الحديث

١- هذا الحديث فيه جماعة من الصحابة روه عن بعضهم البعض؛ قال الحميدي: قَالَ سُفْيَانُ: أَحْفَظُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَرْبَعُ نِسَوَةٍ مِنَ الزُّهْرِيِّ وَقَدْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ؛ ثِنْتَيْنِ مِنْ أَرْوَاجِهِ: أُمُّ حَبِيبَةَ، وَزَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، وَثِنْتَيْنِ

رَبِيبَتَاهُ: زَيْنَبُ بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ، وَحَبِيبَةُ بِنْتُ أُمِّ حَبِيبَةَ، وَأَبُوهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَحْشٍ مَاتَ بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ (١)

وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ جَوَّدَ سُفْيَانُ هَذَا الْحَدِيثَ؛ هَكَذَا رَوَى الْحُمَيْدِيُّ، وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحُقَاطِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ نَحْوَ هَذَا، وَقَالَ الْحُمَيْدِيُّ: قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: حَفِظْتُ مِنَ الزُّهْرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَرْبَعَ نِسَوَةٍ: زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ حَبِيبَةَ، وَهُمَا رَبِيبَتَا النَّبِيِّ ﷺ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتُ جَحْشٍ زَوْجَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَكَذَا رَوَى مَعْمَرٌ، وَغَيْرُهُ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ حَبِيبَةَ، وَقَدْ رَوَى بَعْضُ أَصْحَابِ ابْنِ عُيَيْنَةَ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ (٢)

وقال أبو عمر ابن عبد البر: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَبْشَانَ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَسَلِيمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ وَالزُّبَيْرِيُّ كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ زَيْنَبَ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ عَنْ زَيْنَبَ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ حَبِيبَةَ كَمَا رَوَاهُ عُقَيْلٌ قَالَ وَهُوَ الْمُحْفُوظُ عِنْدَنَا، قَالَ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ مُسَدَّدٌ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَنُعَيْمُ بْنُ حَمَادٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ.

قال: وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ، وَجَمَاعَةٌ عَنْ سُفْيَانَ فَذَكَرُوا فِيهِ حَبِيبَةَ قَالَ وَذَلِكَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ عِنْدَنَا، قَالَ: وَإِنَّمَا رَوَاهُ هَؤُلَاءِ عَنْ سُفْيَانَ بِآخِرَةٍ، قَالَ وَقُلْتُ لِمُسَدَّدٍ فَإِنَّهُمْ يَرَوُونَهُ عَنْ سُفْيَانَ أَرْبَعَ نِسَوَةٍ، فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُهُ مِنْهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ، وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ سَمِعْتُهُ مِنْهُ سَنَةَ سِتٍّ وَسَبْعِينَ هَكَذَا وَسَمِعُوهُ بِآخِرَةٍ يَقُولُ حَبِيبَةُ (٣)

قلت: وعليه فالمحفوظ رواية سفيان دون ذكر حبيبة فيه، ويمكن أن يقال أن زينب (عليها السلام) سمعت الحديث مرة من حبيبة، ومرة من أم حبيبة (عليها السلام)، وأياً ما كان فلا يضر ذلك في شيء؛ إذ الساقط في الحديث صحابي؛ والصحابة عدول بتعديل الله ورسوله ﷺ، ولا يخفى أن مراسيل الصحابة مقبولة.

(١) «مسند الحميدي» (١/ ٣١٥).

(٢) «سنن الترمذي» (٤/ ٤٨٠).

(٣) «التمهيد - ابن عبد البر» (٢٤/ ٣٠٦).

٢- قال الحسين بن محمود المظهري: المراد بهذا الحديث: أنه لم يكن في ذلك الرَّدْم ثقبه إلى هذا اليوم، وقد انفتحت فيه ثقبه، وانفتاح الثقبه فيه من علامات القيامة، فإذا توسَّعت تلك الثقبه خرجوا منها^(١)

وقال ابن هبيرة: هذا الحديث يدل على أن ردم يأجوج الذي شيده ذو القرنين سيجعله الله دكًا، إذا جاء وعده، والوعد في لغة العرب لا يستعمل إلا فيما كان خيرًا، فلعله إن شاء الله يفتحه لعصر الإسلام، وظهور كلمة الحق، إلا أنه من أشراط الساعة، فقد كان في زمن رسول الله ﷺ فتح منه قدر عقد تسعين كما أخبر ﷺ، وذلك أن عقد التسعين في غاية الضيق، ثم يتبعها عقد المائة، وهو أوسع، وهو تحليق الأصبع مع الإبهام^(٢)

٣- هذا الحديث يبين مقدار الفرع الذي تعرض له النبي ﷺ لما أوحى إليه بأن السد قد بدأ في الانهدام، وهذا السد بناه ذو القرنين كما صرح ربنا في كتابه؛ فقال **«قَالُوا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا * قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا»** (الكهف، ٩٤، ٩٥)^(٣)

٤- سبب فزع النبي ﷺ لما حكاها القرآن عنهم من إفسادهم في الأرض، وكونهم فتنة للناس، وأنهم لا يدعون أحدًا إلا تعرضوا له، وقد ذكر أهل العلم في فسادهم أربعة أقوال:

أحدها: أنهم كانوا يفعلون فعل قوم لوط، قاله وهب بن منبه، والثاني: أنهم كانوا يأكلون الناس، قاله سعيد بن عبد العزيز، والثالث: يُخرجون إلى الأرض الذين شكوا منهم أيام الربيع، فلا يدعون شيئاً أخضر إلا أكلوه، ولا يابساً إلا احتملوه إلى أرضهم، قاله ابن السائب، والرابع: كانوا يقتلون الناس، قاله مقاتل^(٤).

(١) «المفاتيح في شرح المصابيح» (٥/ ٣٢٢).

(٢) «الإفصاح عن معاني الصحاح» (٦/ ٣٣٢).

(٣) **الخَرْجُ:** ما تبرعت به، والخراج: ما لزمك أدائه، قاله أبو عمرو بن العلاء، قال المفسرون: **والمعنى:** هل نُخرج إليك من أموالنا شيئاً كالجعل لك؟، وفي الذي أراد بتمكينه منه قولان: أحدهما: أنه العلم بالله، وطلب ثوابه. والثاني: ما ملك من الدنيا.

والمعنى: الذي أعطاني الله خير مما تبذلون لي، وقوله تعالى: **فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ**، فيها قولان: أحدهما: أنها الرجال، قاله مجاهد، ومقاتل، والثاني: الآلة، «زاد المسير» (٣/ ١٠٩).

(٤) «زاد المسير في علم التفسير» (٣/ ١٠٩).

٥- وأما عن صفة السد الذي بناه ذو القرنين ليمنع خروجهم فقد حكاه

القرآن؛ قال رب العالمين على لسان ذي القرنين مخاطباً الذين طلبوا منه بناء السد {أَتُونِي زُبَرَ الْحَدِيدِ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا} * فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا (الكهف ٩٦، ٩٧) (١)

أي: قال لهم أحضروا لي قطع الحديد الكبيرة، فلما أحضروها له، أخذ يبنى شيئاً فشيئاً حتى إذا ساوى بين جانبي الجبلين بقطع الحديد، قال لهم: أوقدوا النار وانفخوا فيها بالكيران وما يشبهها لتسخين هذه القطع من الحديد وتليينها، ففعلوا ما أمرهم به، حتى صارت تلك القطع تشبه النار في حرارتها وهيئتها، قال أحضروا لي نحاساً مذاباً، لكي أفرغه على تلك القطع من الحديد لتزداد صلابة ومتانة وقوة.

وبذلك يكون ذو القرنين قد لبى دعوة أولئك القوم في بناء السد، وبناء لهم بطريقة محكمة سليمة، اهتدى بها العقلاء في تقوية الحديد والمباني في العصر الحديث.

وكان الداعي له لهذا العمل الضخم، الحيلولة بين هؤلاء القوم، وبين يأجوج ومأجوج الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون (٢)

٦- **وأما عن خروج يأجوج ومأجوج:** فسيكون بعد خروج الدَّجَال في الوقت الذي ينزل عيسى عليه السلام، ويقتل الدَّجَال لما ثبت في صحيح مسلم من

(١) والزير - كالعرف - جمع زيره - كغرفة - وهي القطعة الكبيرة من الحديد وأصل الزير: الاجتماع؛ يقال: زيرت الكتاب أى كتبتّه وجمعت حروفه، والمراد: أحضروا لي الكثير من قطع الحديد الكبيرة، فأحضروا له ما أراد، وقوله "حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ" أى بين جانبي الجبلين، وسمى كل واحد من الجانبين صدفاً؛ لكونه مصادفاً ومقابلاً ومحاذياً للآخر، مأخوذ من قولهم صادفت الرجل: أى: قابلته ولاقيته، ولذا لا يقال للمفرد صدف حتى يصادفه الآخر، وقوله: قَالَ انْفُخُوا: أى النار على هذه القطع الكبيرة من الحديد الموضوع بين الصدفين، وقوله: "حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا" أى حتى إذا صارت قطع الحديد الكبيرة كالنار في احمرارها وشدة توهجها، قَالَ "آتُونِي أُفْرِغَ عَلَيْهِ قِطْرًا" أى: نحاساً أو رصاصاً مذاباً، وسمى بذلك؛ لأنه إذا أذيب صار يقطر كما يقطر الماء «التفسير الوسيط لشيخ الأزهر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي رحمه الله» (٨/ ٥٧٥)

(٢) «المصدر السابق» (٨/ ٥٧٥)

حديث النواس بن سميان رضي الله عنه... فَبَيَّنَمَا هُوَ كَذَلِكَ^(١) إِذْ بَعَثَ اللَّهُ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ، فَيُنْزَلُ عِنْدَ الْمَنَارَةِ الْبَيْضَاءِ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ، بَيْنَ مَهْرُودَتَيْنِ^(٢)، وَاضِعًا كَفَّيْهِ عَلَى أَجْنَحَةِ مَلَكَيْنِ، إِذَا طَاطَأَ رَأْسَهُ قَطَرَ، وَإِذَا رَفَعَهُ تَحَدَّرَ مِنْهُ جُمَانٌ كَاللُّؤْلُؤِ^(٣)، فَلَا يَجِلُّ لِكَافِرٍ يَجِدُ رِيحَ نَفْسِهِ إِلَّا مَاتَ^(٤)، وَنَفْسُهُ يَنْتَهِي حَيْثُ يَنْتَهِي طَرْفُهُ، فَيَطْلُبُهُ حَتَّى يُدْرِكَهُ بَبَابٍ لَدَى^(٥) فَيَقْتُلُهُ، ثُمَّ يَأْتِي عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ قَوْمٌ قَدْ عَصَمَهُمُ اللَّهُ مِنْهُ، فَيَمْسَحُ عَنْ وُجُوهِهِمْ وَيُحَدِّثُهُمْ بِدَرَجَاتِهِمْ فِي الْجَنَّةِ، فَبَيَّنَمَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ أَوْحَى اللَّهُ إِلَى عِيسَى: إِنِّي قَدْ أَخْرَجْتُ عِبَادًا لِي، لَا يَدَانِ لِأَحَدٍ بِقَاتِلِهِمْ، فَحَرَّزُ عِبَادِي إِلَى الطُّورِ^(٦) وَيَبْعَثُ اللَّهُ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ، وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ، فَيَمُرُّ أَوَائِلُهُمْ عَلَى بُحَيْرَةِ طَبْرِيَّةَ فَيَشْرَبُونَ مَا فِيهَا، وَيَمُرُّ آخِرُهُمْ فَيَقُولُونَ: لَقَدْ كَانَ بِهِذِهِ مَرَّةً مَاءٌ. وَيُحْصَرُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى يَكُونَ رَأْسُ الثَّوْرِ لِأَحَدِهِمْ

(١) أي المسيح الدجال

(٢) قال النووي: **أَمَّا الْمَنَارَةُ**: فَيَفْتَحُ الْمِيمَ، وَهَذِهِ الْمَنَارَةُ مَوْجُودَةٌ الْيَوْمَ شَرْقِيَّ دِمَشْقَ، وَدِمَشْقُ بِكُسْرِ الدَّالِ وَفَتْحُ الْمِيمِ وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَحَكَى صَاحِبُ الْمَطَالِعِ كُسْرَ الْمِيمِ وَهَذَا الْحَدِيثُ مِنْ فَصَائِلِ دِمَشْقَ.

وَأَمَّا الْمَهْرُودَتَانِ: قُرُوبِي بِالذَّالِ الْمُهْمَلَةِ، وَالذَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَالْمُهْمَلَةُ أَكْثَرُ، وَالْوَجْهَانِ مَشْهُورَانِ لِلْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْغَرِيبِ وَغَيْرِهِمْ، وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ فِي النُّسخِ بِالْمُهْمَلَةِ كَمَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَمَعْنَاهُ لَا يَسُ مَهْرُودَتَيْنِ أَي: تَوْبَيْنِ مَصْبُوعَيْنِ بَوْرَسٍ ثُمَّ بَرَعَفَرَانِ، وَقِيلَ هُمَا شَقَّتَانِ وَالشَّقَّةُ نِصْفُ الْمَلَاءَةِ «شرح النووي على مسلم» (٦٧ / ١٨)

(٣) **الْجُمَانُ**: بِضَمِّ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ، هِيَ حَبَاتٌ مِنَ الْفِصَّةِ، تُصْنَعُ عَلَى هَيْئَةِ اللُّؤْلُؤِ الْكِبَارِ، وَالْمُرَادُ: يَتَحَدَّرُ مِنْهُ الْمَاءُ عَلَى هَيْئَةِ اللُّؤْلُؤِ فِي صِفَاتِهِ، فَسُمِّيَ الْمَاءُ جُمَانًا؛ لِشَبْهِهِ بِهِ فِي الصَّفَاءِ «المصدر السابق» (٦٧ / ١٨)

(٤) هكذا الرواية بكسر الحاء، ونفسه يَفْتَحُ الْقَاءَ، وَمَعْنَى لَا يَجِلُّ: لَا يُمَكِّنُ وَلَا يَقَعُ، وَقَالَ الْقَاضِي: مَعْنَاهُ عِنْدِي حَقٌّ وَوَاجِبٌ، قَالَ وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِّ الْحَاءِ وَهُوَ وَهُمْ وَغَلَطَ «المصدر نفسه» (٦٧ / ١٨)

(٥) لَدَى: هُوَ بِضَمِّ اللَّامِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ: بِلَدَةٍ قَرِيبَةٍ مِنْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ، شرح النووي (٦٨ / ١٨).

(٦) لَا يَدَانِ: مَعْنَاهُ لَا قُدْرَةَ وَلَا طَاقَةَ؛ لِأَنَّ الْمَبَاشِرَةَ وَالِدَفَاعَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَدِ، وَثَنِي مَبَالِغَةً كَأَنَّ يَدَيْهِ مَعْدُومَتَانِ لِعَجْزِهِ عَنْ دَفْعِهِ، وَمَعْنَى "فَحَرَّزُ عِبَادِي" أَي ضَمَمَهُمْ وَاجْعَلْ لَهُمْ حَرَزًا، **وَالْحَدَبُ**: بِالتَّحْرِيكِ مَا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ، **وَالنَّسْلُ**: الْإِسْرَاعُ «شرح المشكاة للطيب» (١١ / ٣٤٥٧)

خَيْرًا مِنْ مِائَةِ دِينَارٍ لِأَحَدِكُمْ الْيَوْمَ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ،
فَيُرْسِلُ اللَّهُ عَلَيْهِمُ النَّعْفَ^(١) فِي رِقَابِهِمْ، فَيُصْبِحُونَ فَرَسَى^(٢) كَمَوْتِ نَفْسٍ
وَاحِدَةٍ، ثُمَّ يَهْبِطُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى وَأَصْحَابُهُ إِلَى الْأَرْضِ، فَلَا يَجِدُونَ فِي
الْأَرْضِ مَوْضِعَ شِبْرٍ إِلَّا مَلَأَهُ زَهْمُهُمْ^(٣) وَنَتْنُهُمْ، فَيَرْغَبُ نَبِيُّ اللَّهِ عِيسَى
وَأَصْحَابُهُ إِلَى اللَّهِ، فَيُرْسِلُ اللَّهُ طَيْرًا كَأَعْنَاقِ الْبُخْتِ^(٤) فَتَحْمِلُهُمْ فَتَطْرَحُهُمْ
حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يُرْسِلُ اللَّهُ مَطَرًا لَا يَكُنْ مِنْهُ بَيْتٌ مَدْرٍ وَلَا وَبَرٍ^(٥)،
فَيَغْسِلُ الْأَرْضَ حَتَّى يَتْرُكَهَا كَالزَّلْفَةِ^(٦)، ثُمَّ يُقَالُ لِلْأَرْضِ: أَنْبِئِي ثَمَرَتَكَ،
وَرَدِّي بَرَكَتَكَ، فَيَوْمِئِذٍ تَأْكُلُ الْعِصَابَةُ مِنَ الرُّمَانَةِ وَيَسْتَظِلُّونَ بِقِحْفِهَا^(٧)،

(١) النَّعْفُ: بفتح النون والغين المعجمة، دود فى أنوف الإبل والغنم، واحدها نعفة، «إكمال

المعلم بفوائد مسلم» (٨ / ٤٨٧)

(٢) فرسي: جمع فريس وهو القَتِيل، وأصل الفرس دقَّ العُنُق ثم سمي به كلُّ قتل، الفائق في

غريب الحديث (٤ / ٨)

(٣) الزَّهْمُ بالتحريك: مصدر، زهمت يدي بالكسر - فهي زهمة: إذا دسمت، والزهزمة: نتن يكون

من الدسومة واللحوم المتغيرة، وروي: "زُهمهم" بالضم الزاي وفتح الهاء: وهو جمع زهمة،

وهي الريح المنتنة، «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» (٣ / ٣٦٦).

(٤) «البخت: وهي من الإبل السريعة السير الطويلة الأعناق»، «غريب الحديث - ابن

الجوزي» (١ / ٥٧)، والمراد طيور طويلة الأعناق سريعة.

(٥) قوله: لا يكن منه بيت مدر، ولا وبر أي: لا يستر من ذلك المطر لكثرة بيت مبني

بالطين، ولا بيت شعر ولا وبر، «المفهم» (٧ / ٢٨٦)

(٦) الزَّلْفَةُ: بالثَّحْرِيك، وجمعها زُلْفٌ: مَصَانِعُ الْمَاءِ، وتُجْمَعُ عَلَى الْمَزَالِفِ أَيْضًا، أَرَادَ أَنَّ الْمَطَرَ

يُغْدِرُ فِي الْأَرْضِ فَتَصِيرُ كَأَنَّهَا مَصْنُوعَةٌ مِنْ مَصَانِعِ الْمَاءِ.

وَقِيلَ: الزَّلْفَةُ: الْمِرَاةُ، شَبَّهَهَا بِهَا لِاسْتَوَائِهَا وَنِظَافَتِهَا، وَقِيلَ الزَّلْفَةُ: الرُّوضَةُ، وَيُقَالُ بِالْقَافِ أَيْضًا،

«النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢ / ٣٠٩)

(٧) العصاية: الجماعة، وقحفها: بكسر القاف هو مَقْعَرٌ قَشْرُهَا شَبَّهَهَا بِقِحْفِ الرَّأْسِ وَهُوَ الَّذِي

فَوْقَ الدَّمَاعِ، وَقِيلَ مَا انْفَلَقَ مِنْ جُمُوعَتِهِ وَانْفَصَلَ، والرَّسُلُ: يَكْسِرُ الرَّاءَ وَإِسْكَانِ السِّينِ هُوَ

اللَّبَنُ.

واللقحة: بكسر اللام وَفَتْحُهَا لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، وَالْكَسْرُ أَشْهُرُ، وَهِيَ الْقَرِيبَةُ الْعَهْدُ بِالْوِلَادَةِ

وَجُمُعُهَا لِقْحٌ بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْقَافِ، وَاللَّقُوحُ: ذَاتُ اللَّبَنِ وَجُمُعُهَا لِقَاحٌ، وَالْفَنَامُ يَكْسِرُ الْفَاءَ

وَيَعْدُهَا هَمْزَةً مَمْدُودَةً وَهِيَ الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمَعْرُوفُ فِي اللُّغَةِ، وَكُتِبَ

الْغَرِيبُ، وَرِوَايَةُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ يَكْسِرُ الْفَاءَ وَبِالْهَمْزِ، قَالَ الْقَاضِي: وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَجِيزُ الْهَمْزَ بَلْ

يَقُولُهُ بِالْبَاءِ «شرح النووي» (١٨ / ٧٠).

وَيُبَارَكُ فِي الرَّسْلِ، حَتَّى أَنْ اللَّفْحَةَ مِنَ الْإِبِلِ لَتَكْفِيَ الْفَنَامَ مِنَ النَّاسِ،
وَالْلَّفْحَةَ مِنَ الْبَقَرِ لَتَكْفِيَ الْقَبِيلَةَ مِنَ النَّاسِ، وَالْلَّفْحَةَ مِنَ الْغَنَمِ لَتَكْفِيَ
الْفَخْدَ^(١) مِنَ النَّاسِ، فَبَيْنَمَا هُمْ كَذَلِكَ إِذْ بَعَثَ اللَّهُ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَأْخُذُهُمْ
تَحْتَ آبَاتِهِمْ فَتَقْبِضُ رُوحَ كُلِّ مُؤْمِنٍ وَكُلِّ مُسْلِمٍ، وَيَبْقَى شِرَارُ النَّاسِ
يَتَهَارَجُونَ فِيهَا تَهَارَجَ الْحُمُرِ^(٢)، فَعَلَيْهِمْ تَقُومُ السَّاعَةُ^(٣).

٧- قوله " فتح اليوم من ردم يأجوج ومأجوج مثل هذه " وعقد سفيان عشرة،
وفى حديث عقيل ويونس: " وحلق بأصبعه الإبهام والتي يليها "، وفى
حديث أبي هريرة: " وعقد وهيب بيده تسعين^(٤) ".

فأما حديث سفيان، ويونس عن ابن شهاب فمقاربا المعنى والتفسير،
وأما عند وهيب فى حديث أبي هريرة: " تسعين " فلعلة حديث آخر متقدم على
حديث زينب، إذ التسعون أضيق من العشرة، فيكون بين الحديثين مقدار ما زاد
فتح العشرة على عقد التسعين، أو يكون هذا كله على التقريب والتمثيل لابتداء
الفتح والله أعلم؛ لما روى فى الآثار من نقيبهم السد حتى يروا الضوء، فيقولون:
غداً نفتحه، فيصبح على حالته الأولى، حتى إذا شاء الله بفتحه وبخروجهم
قالوا: غداً نفتحه إن شاء الله، فيصبح كما تركوه فيفتحونه. والأظهر فى هذا
الخبر أنه على وجهه، وقد قيل: إنه ضرب مثل لابتدائه^(٥).

وقال القرطبي: هذا إخبار وتفسير من الصحابة التي شاهدت إشارة
النبي ﷺ ثم إن الرواة بعدهم عبروا عن ذلك باصطلاح الحساب، فقال

(١) الفخذ من الناس: لا يقال فى هذا إلا يسكون الخاء خلاف الجارحة، فتلك يقال فيها: " فخذ " بكسر الخاء وسكونها ويكسر الفاء أيضاً، وهى جماعة القوم من نسب، وهى دون البطن، «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ٤٨٨).

(٢) يتهارجون: أي يتسافدون يُقال: بات هرج فلان يهرجها: إذا بات ليلته يُجامعها، والهرج فى غير هذا: الإختلاط والقتل، «غريب الحديث - أبو عبيد» (٤/ ٧٧)

(٣) جزء من حديث أخرجه مسلم فى صحيحه، كِتَابُ الْفَتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَابُ ذِكْرِ النَّجَالِ وَصِفَتِهِ وَمَا مَعَهُ، (٨/ ١٩٦) رقم «٢٩٣٦».

(٤) أخرجه مسلم فى كِتَابِ الْفَتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَابُ اقْتِرَابِ الْفَتَنِ وَفَتْحِ رَدَمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ (٨/ ١٦٦)، «٢٨٨١» قال وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا وَهْبٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «فَتُفْتَحُ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ» وَعَقَدَ وَهَيْبٌ بِيَدِهِ تِسْعِينَ

(٥) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ٤١٣).

بعضهم: وعقد سفيان بيده عشرة، وقال بعضهم: وعقد وهيب بيده تسعين، وهذا تقريب في العبارة، والحاصل: أن الذي فتحوا من السد قليل، وهم مع ذلك لم يلهمهم الله أن يقولوا: غدا نفتحه إن شاء الله تعالى، فإذا قالوها خرجوا، والله أعلم^(١).

٨- قال القسطلاني: **خص العرب بالذكر**: إشارة إلى ما وقع من قتل عثمان منهم، أو أراد ما يقع من مفسدة يأجوج ومأجوج، أو من الترك من المفساد العظيمة في بلاد الإسلام^(٢).

٩- ومعنى الحديث: أن الخبث إذا كثر فقد يحصل الهلاك العام وإن كان هناك صالحون؛

قال القرطبي: في هذا الحديث من الفقه: تجنب أهل المعاصي والبعد عنهم، وتجنب مجالس الظلم وجموع البغى؛ لئلا يعم البلاء ويحقيق بالجميع المكر، وفيه أن من كثر سواد قوم فهو منهم، وأن المعاصي إذا كثرت ولم تنكر ولم تغير، عمت العقوبة، قال الله جَلَّ جَلَالُهُ {وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} (الأنفال: ٢٥)، وهو من معنى قوله في الحديث المتقدم: أنهلك وفينا الصالحون؟ قال: "نعم، إذا كثر الخبث"^(٣).

فإن قيل ما ذنب الصالحين ليعمهم الهلاك؟ قلت: هو تكفير لسيئاتهم ورفعة درجاتهم، وإذا عمَّ العقاب أصاب الجميع منه، ثم يبعث كل واحد على نيته؛ فعن عبيد الله ابن القبطية قال: «دَخَلَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَفْوَانَ وَأَنَا مَعَهُمَا عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، فَسَأَلَاهَا عَنِ الْجَيْشِ الَّذِي يُخْسَفُ بِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ فِي أَيَّامِ ابْنِ الزُّبَيْرِ فَقَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَعُودُ عَائِدٌ بِالْبَيْتِ، فَيُبْعَثُ إِلَيْهِ بَعْثٌ، فَإِذَا كَانُوا بَيِّدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ خُسِفَ بِهِمْ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ بِمَنْ كَانَ كَارِهًا؟ قَالَ: يُخْسَفُ بِهِ مَعَهُمْ، وَلَكِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى نِيَّتِهِ». وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: هِيَ بَيِّدَاءُ الْمَدِينَةِ^(٤).

(١) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٧/ ٢٠٨).

(٢) «شرح القسطلاني = إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (٥/ ٣٣٩).

(٣) «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٨/ ٤١٦).

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفتن وأشرط الساعة، باب ذكر الدجال وصِفَتِهِ وَمَا مَعَهُ،

(٨/ ١٦٦) رقم ٢٨٨٢»

قال ابن الجوزي: إن قيل: ما ذنب من أكره على الخروج منهم، أو من جمعه وإياهم الطريق؟ فالجواب: أنه يكون أجله قد حضر، فيكون موته بالخسف فيبعث على نيته^(١).

وصح عن عائشة رضي الله عنها **قالت:** «عَبَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَنَامِهِ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَنَعْتَ شَيْئًا فِي مَنَامِكَ لَمْ تَكُنْ تَفْعَلُهُ؟ فَقَالَ: الْعَجَبُ، إِنَّ نَاسًا مِنْ أُمَّتِي يَوْمُونَ بِالْبَيْتِ بِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ قَدْ لَجَأَ بِالْبَيْتِ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالْبَيْدَاءِ خُسِفَ بِهِمْ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الطَّرِيقَ قَدْ جَمَعَ النَّاسُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فِيهِمُ الْمُسْتَبْصِرُ وَالْمَجْبُورُ وَابْنُ السَّبِيلِ^(٢)، يَهْلِكُونَ مَهْلَكًا وَاحِدًا، وَيَصْدُرُونَ مَصَادِرَ شَتَّى، يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ عَلَى نِيَاتِهِمْ»^(٣).

قال ابن بطل: إذا فشا المنكر، وكان بالناس قوة على تغييره، فلم يغيروه امتحنهم الله بعقوبة، وبعث الصالحين على نياتهم، وكان نقمة للفاسقين، وتكفيراً للمؤمنين^(٤).

والحاصل: أنه لا يلزم من الاشتراك في الموت الاشتراك في الثواب، أو العقاب، بل يجازى كل أحد بعمله على حسب نيته.

وذهب ابن أبي جمرة إلى أن الذين يقع لهم ذلك إنما يقع بسبب سكوتهم عن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، وأما من أمر ونهى؛ فهم المؤمنون حقاً، لا يرسل الله عليهم العذاب، بل يدفع بهم العذاب، ويؤيده قوله جَلَّ جَلَلُهُ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ { [القصص: ٥٩]، وقوله جَلَّ جَلَلُهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ { [الأنفال: ٣٣]، وبديل على تعميم العذاب لمن لم يَنْهَ عن المنكر، وإن لم يتعاطاه قوله تعالى: {فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا مِثْلُهُمْ} [النساء: ١٤٠] ، والله تعالى أعلم^(٥).

(١) «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٤/ ٣٧٦).

(٢) **أَمَّا الْمُسْتَبْصِرُ:** فَهُوَ الْمُسْتَبِينُ لِذَلِكَ الْقَاصِدِ لَهُ عَمْدًا، وَأَمَّا الْمَجْبُورُ: فَهُوَ الْمُكْرَهُ؛ يُقَالُ أَجْبَرْتُهُ فَهُوَ مُجْبَرٌ هَذِهِ اللَّغَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَيُقَالُ أَيْضًا جَبَرْتُهُ فَهُوَ مُجْبُورٌ حَكَاهَا الْقَرَاءُ وَغَيْرُهُ، وَأَمَّا ابْنُ السَّبِيلِ: فَالْمُرَادُ بِهِ سَالِكُ الطَّرِيقِ مَعَهُمْ وَلَيْسَ مِنْهُمْ، «شرح النووي» (١٨/ ٧).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه ، كِتَابُ الْفَتَنِ وَأَشْرَاطِ السَّاعَةِ، بَابُ ذِكْرِ الدَّجَالِ وَصِفَتِهِ وَمَا مَعَهُ، (١٦٨ / ٨) رقم «٢٨٨٤»

(٤) «شرح صحيح البخاري - ابن بطل» (١/ ٧١).

(٥) «البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» (٤٤/ ١٦٨).

الحديث الثاني: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحْدُ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ

ثَلَاثِ

قال الإمام البخاري ؓ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ ؓ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ ؓ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحْدُ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا". ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ ؓ، حِينَ تُوْفِّيَ أَخُوَهَا، فَدَعَتِ بَطِيبَ فَمَسَتْ، ثُمَّ قَالَتْ: مَا لِي بِالطِّيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنْبَرِ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحْدُ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ، إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا"

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، باب: حد المرأة على غير زوجها، (٥/ ٢٠٤٢) رقم «٥٠٢٤» عن إسماعيل وهذا لفظه، وفي كتاب الطلاق، باب: تحدد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً، (٥/ ٢٠٤٢) رقم «٥٠٢٤» عن عبد الله بن يوسف ^(١)، و مسلم في صحيحه، كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتحريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام، (٤/ ٢٠٢) رقم «١٤٨٦» ومالك في الموطأ، كتاب الطلاق، باب ما جاء في الإحداد، «موطأ مالك - رواية يحيى» (٢/ ٥٩٦) رقم «١٠١» كلاهما عن يحيى بن يحيى ^(٢)، وأبو داود في سننه، كتاب الطلاق، باب إحداد المتوفى

(١) ومطلعه أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة، فذكر الحديثين الذين معنا، ثم ساق الثالث: قَالَتْ زَيْنَبُ ؓ: وَسَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ ؓ تَقُولُ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ ابْنَتِي تُوْفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا، وَقَدْ اسْتَكْتَعَيْتُهَا، أَفَتَكْخُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرٌ، وَقَدْ كَانَتْ إِحْدَاكُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ، قَالَ حُمَيْدٌ: فَقُلْتُ لَزَيْنَبَ: وَمَا تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ؟ فَقَالَتْ زَيْنَبُ: كَانَتْ الْمَرْأَةُ إِذَا تُوْفِّيَ زَوْجُهَا، دَخَلَتْ جَفْشًا، وَلَبِسَتْ شَرَّ ثِيَابِهَا، وَلَمْ تَمَسِ الطِّيبَ حَتَّى تَمُرَّ بِهَا سَنَةٌ، ثُمَّ تُؤْتَى بِدَابِيَةٍ، حِمَارٍ أَوْ شَاةٍ أَوْ طَائِرٍ، فَتَقْتَضِ، فَقَلَّمَا تَقْتَضِ بِشَيْءٍ إِلَّا مَاتَ، ثُمَّ تَخْرُجُ فَتَقْطَعُ بَعْرَةً، فَتَرْمِي، ثُمَّ تَرَاوِجُ بَعْدَ مَا شَاءَتْ مِنْ طِيبٍ أَوْ غَيْرِهِ، سَأَلَ مَالِكٌ: مَا تَقْتَضِ؟ قَالَ: تَمْسَحُ بِهِ جِلْدَهَا

(٢) ساقا الأحاديث الثلاثة بمثل حديث عبد الله بن يوسف

عَنْهَا زَوْجُهَا، (٢/ ٢٥٧) رقم «٢٢٩٩» عن القعنبى^(١)، و الترمذى فى جامعہ، أَبْوَابُ الطَّلَاقِ وَاللَّعَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بَابُ مَا جَاءَ فِي عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، (٢/ ٤٨٥) رقم «١١٩٥» من طريق معن بن عيسى^(٢)، والنسائي فى المجتبى، كِتَابُ الطَّلَاقِ، بَاب: تَرْكُ الزَّيْنَةِ لِلْحَادَّةِ الْمُسْلِمَةِ دُونَ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ، (٦/ ٢٠١) رقم «٣٥٣٣»، وفى «السنن الكبرى»، كِتَابُ الطَّلَاقِ، تَرْكُ الزَّيْنَةِ لِلْحَادَّةِ الْمُسْلِمَةِ دُونَ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ (٥/ ٣٠٩) رقم «٥٦٩٧» من طريق ابن القاسم^(٣).

سنتهم (إسماعيل، وعبد الله بن يوسف، ويحيى بن يحيى، والقعنبى، ومعن بن عيسى، وابن القاسم) عن مالك به وعند بعضهم زيادة كما بينت.

ثانيًا: التعليق على الحديث

١- **الإحداد:** ترك المرأة الزينة كلها من اللباس والطيب والحلى والكحل، وكل ما كان من دواعى الجماع، يقال: امرأة حادّ ومحدّ، وأباح النّبى ﷺ، أن تحد المرأة على غير زوجها من ذوى محارمها ثلاثة أيام، لما يغلب من لوعة الحزن، ويهجم من أليم الوجد، ولم يوجب ذلك عليها، وهذا مذهب الفقهاء، وحرّم عليها من الإحداد ما فوق ذلك، ومما يدل على أن الإحداد فى الثلاثة أيام على غير الزوج غير واجب إجماع العلماء على أن من مات أبوها، أو ابنها، وكانت ذات زوج، وطالبها زوجها بالجماع فى الثلاثة الأيام التى أبيع لها الإحداد فيها أنه يقضى له عليها بالجماع فيها، ونص التّزويل أن الإحداد على نوات الأزواج أربعة أشهر وعشرًا واجب^(٤).

٢- **نقل ابن المنذر إجماع أهل العلم على الإحداد،** خلافا للحسن البصري، وأما ما يجب الإحداد فيه؛ فقد ذكر ابن المنذر إجماع أهل العلم على منع لبس المعصفر، والحريّر، والطيب والزينة؛ فقال: وأجمعوا على منعها من لبس المعصفر إلا ما ذكرناه عن الحسن، ورخص فى لبس السواد عروة بن الزبير، ومالك بن أنس، والشافعي.

وأجمعوا على منع المرأة المحدد من لبس الحريّر، وانفرد عطاء: فكان لا يكره لها لبس الفضة، إذا كان عليها حين مات.

(١) ساق أيضا الأحاديث الثلاثة.

(٢) ساق أيضا الأحاديث الثلاثة.

(٣) ساق أيضا الأحاديث الثلاثة.

(٤) «شرح صحيح البخاري - ابن بطال» (٣/ ٢٦٨).

وأجمعوا على منع المرأة في الإحداد: من الطيب والزينة، إلا ما ذكرناه عن الحسن^(١).

٣- وقوله (إلا على زوج) إيجاب بعد نفي، فيقتضي حصر الإحداد على المتوفى عنها زوجها، فلا تدخل المطلقة فيه من جهة لفظه بوجه، فلا إحداد على مطلقة، رجعية كانت أو بائمة واحدة، أو أكثر، وهو مذهب مالك، والشافعي، وربيعه، وعطاء، وابن المنذر.

وقال قوم: إن المطلقة ثلاثاً عليها الإحداد؛ وإليه ذهب أبو حنيفة، والكوفيون، وأبو ثور، وأبو عبيد، وقال الشافعي، وأحمد، وإسحاق: الاحتياط أن تتقي المطلقة الزينة، وقد شد الحسن فقال: لا إحداد على مطلقة، ولا متوفى عنها زوجها. وهو قول يدل على إبطاله نص الحديث المتقدم.

وأما من رأى أن الإحداد على المطلقة فمستنده: إلحاقها بالمتوفى عنها زوجها. وليس بصحيح؛ وللحصر الذي في الحديث، لوجود الفرق بينهما^(٢).

٤- وإنما منعت المعتدة في الوفاة من الزينة والتطيب، ولم تمنع منه المعتدة في الطلاق؛ لأن الزينة، والتطيب يدعوان إلى النكاح، ويوقعان فيه، فنهى عنهما؛ ليكون الامتناع منهما زاجراً عن النكاح لما كان الزوج في الوفاة معدوماً لا يحامي عن نفسه، ولا يزجر عن زوجته بخلاف المطلق الذي هو حي، ويحتفظ على المطلقة فاستغنى بوجوده عن زاجر آخر^(٣).

٥- ذهب مالك والشافعي: إلى أن الإحداد على كل زوجة، صغيرة كانت أو كبيرة، أمة كانت أو حرة، مسلمة كانت أو ذمية، وكذلك المكاتبه. وكذلك امرأة المفقود، الإحداد عليها عنده، وقال ابن الماجشون: لا إحداد عليها.

وذكر ابن عبد الحكم، عن مالك، قال: الإحداد على الكتابية في زوجها المسلم، وقال أشهب: لا إحداد عليها، ورواه عن مالك أيضاً.

وقال ابن نافع: لا إحداد على الذمية، وهو قول أبي حنيفة، لقوله عليه السلام "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميتة".

قال أبو عمر ابن عبد البر: هذا لا حجة فيه؛ لأن العلة حرمة المسلم الذي تعتد من مائه، وجاء الحديث بذكر من يؤمن بالله واليوم الآخر؛ لأن

(١) «الإجماع لابن المنذر» (ص ٩٢).

(٢) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٤ / ٢٨٤).

(٣) «المعلم بفوائد مسلم» (٢ / ٢٠٨).

الخطاب إلى من هذه حاله كان يتوجه، فدخل المؤمنات في ذلك بالذكر، ودخل غير المؤمنات بالمعنى الذي ذكرنا، كما يقال: هذا طريق المسلمين، ويدخل في معناه أهل الذمة، وقال ﷺ: "لا يبيع أحدكم على بيع أخيه". يعني المسلم، فدخل في ذلك الذمي بالمعنى، وقد أوجب رسول الله ﷺ الشفعة للمسلم، وهي واجبة لأهل الذمة، كما تجب للمسلم، إلى أشياء يطول ذكرها من هذا الباب. ولا خلاف أن الزوجة الذمية في النفقة والعدة، وجميع أحكام الزوجات، كالمسلمة، وكذلك الإحداد^(١).

٦- ما يرخص فيه للمعتدة المتوفى عنها زوجها: قال ابن المنذر: رخص العلماء في الثياب البيض، ومنع بعض متأخري المالكية جيد البيض الذي يتزين به، وكذلك جيد السواد، وجوز الشافعية كل ما صُنع، ولا تقصد منه الزينة، ويجوز لها لبس الحرير في الأصح، ويحرم حلي الذهب والفضة، وكذلك اللؤلؤ، وفي اللؤلؤ وجه أنه يجوز^(٢).

وقد ثبت في الصحيحين من حديث أم عطية ؓ أن رسول الله ﷺ قال: « لَا تُحْدِ امْرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثَوْبَ عَصَبٍ^(٣)، وَلَا تَكْتَحِلْ، وَلَا تَمَسُ طَبِيًّا إِلَّا إِذَا طَهَّرَتْ، نُبْدَةً مِنْ قُسْطٍ^(٤) أَوْ أَظْفَارٍ^(٥) ».

(١) «التمهيد - ابن عبد البر» (١١ / ١٥٦).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (١٠ / ١١٨).

(٣) العصب من البرود: هو الذي صبغ غزله قبل أن ينسج، «كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٤ / ٤٧٧).

(٤) القسط: قيل: هو العود الذي يتبخر به. وقيل: هو طيب غيره. وقول أهل اللغة فيه: إنه من عقاقير البحر، وفي بعض الروايات: من كست، والقاف والكاف بيديل أحدهما من الآخر كالطاء والتاء، والأظفار، قيل: إنه جنس من الطيب، لا واحد له من لفظه. ونقل عن الأزهري أنه قال: واحده ظفر.

وقال غيره: الأظفار شيء من العطر أسود، والقطعة منه شبيهة بالظفر «الميسر في شرح مصابيح السنة للتوريشتي» (٣ / ٧٨٧).

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الحيض، باب الطيب للمرأة عند غسلها من الحيض، (١ / ٦٩) رقم «٣١٣»، ومسلم في كتاب الطلاق، باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة، وتخريمه في غير ذلك إلا ثلاثة أيام، (٤ / ٢٠٤) رقم «٩٣٨».

قال الأثيوبي: تحريم أنواع الحليّ عليها هو الصواب، لما أخرجه أحمد في "مسنده"، وأبو داود في "سننه"، بإسناد صحيح: من طريق الحسن بن مسلم، عن صفية بنت شيبة، عن أم سلمة رضي الله عنها، زوج النبي صلى الله عليه وآله عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: "المتوفى عنها زوجها، لا تلبس المعصفر من الثياب، ولا الممشقة، ولا الحليّ، ولا تختضب، ولا تكتحل".

والحاصل أنها تمتنع من أنواع الطيب، إلا قطعة من القسط عند اغتسالها من محيضها، ولا تلبس الثياب المصبوغة، إلا المعصوب، فيجوز لها لبسه، ولا المعصفر، ولا تلبس الممشقة؛ أي: المصبوغة بالمشق، وهو المَعْرَة، ولا تستعمل الخضاب بالحناء وغيره، ولا الاكتحال، ولا تلبس أنواع الحليّ، والله تعالى أعلم بالصواب^(١).

الحديث الثالث: «يُنْضَحُ بَوْلُ الْغُلَامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ»

قال الإمام عبد الرزاق رحمته الله: عَنْ حُسَيْنِ بْنِ مِهْرَانَ الْكُوفِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنِي حَدُوبٌ مَوْلَى لَزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رضي الله عنها قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله نَائِمًا فِي بَيْتِي فَجَاءَ حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ رضي الله عنه يُدْرِجُ^(٢) فَخَشَيْتُ أَنْ يَوْقِظَهُ فَعَلَّلْنَاهُ بِشَيْءٍ^(٣) قَالَتْ: ثُمَّ غَفَلْتُ عَنْهُ، فَقَعَدَ عَلَيَّ بَطْنُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله فَوَضَعَ طَرْفَ ذَكَرِهِ فِي سُرَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله فَبَالَ فِيهَا قَالَتْ: فَفَزَعْتُ لِذَلِكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله: «هَاتِي مَاءً فَصُبِّي عَلَيْهِ» ثُمَّ قَالَ: «يُنْضَحُ بَوْلُ الْغُلَامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ»

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الصلاة، باب بَوْلِ الصَّبِيِّ، (١/ ٣٨١) رقم «١٤٩١».

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير للطبراني» (٢٤ / ٥٤) رقم (١٤١)، من طريق عبدالسلام بن حرب عن ليث عن مولى زينب عن زينب بمعناه وفيه زيادات^(٤).

(١) «البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج» (٢٦ / ٣٣٩).

(٢) يمشي رويدا «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢ / ١١١).

(٣) من التعليل، أي أشغلته بشيء حتى لا يوقظ رسول الله صلى الله عليه وآله، ومنه في الحديث (فَعَلَّلِيْهِمْ بِشَيْءٍ)؟ أي: ألهيهم بشيء من اللهو يشغلهم عن طلب الطعام «البحر المحيط الثجاج» (٣٤ / ٤٠١).

(٤) عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رضي الله عنها، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله كَانَ نَائِمًا عِنْدَهَا وَحُسَيْنٌ يَحْبُو فِي الْبَيْتِ، فَعَفَلْتُ

وأُخرجهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ كما في «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٢٩٧ / ١)، والطبراني في المعجم الكبير» (٥٧ / ٢٤) رقم (١٤٧) **كلاهما** من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ حُدَمِرٍ - مَوْلَى بَنِي عَبْسٍ - عَنْ مَوْلَى لَزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ يُقَالُ لَهُ أَبُو الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ بلفظه.

وأُخرجهُ أَبُو يَعْلَى الْمُوَصِّلِيُّ كما «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٢٩٧ / ١)، من طريق عبد الرحيم بن سليمان، وأَبُو يَعْلَى الْمُوَصِّلِيُّ كما «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٢٩٧ / ١) من طريق عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِدْرِيسَ، **كلاهما** (عبد الرحيم، وعبد الله بن إدريس) عَنْ لَيْثٍ، عَنْ حُدَمِرٍ، مَوْلَى لِبْنِي عَبْسٍ، عَنْ مَوْلَى لَزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ يُقَالُ لَهُ: أَبُو الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ به مع الزيادات السابقة وقال البوصيري في الإتحاف: هَذَا حَدِيثٌ مَدَارُهُ عَلَى لَيْثِ بْنِ أَبِي سُلَيْمٍ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٢٨٥ / ١)، وقال «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ لَيْثُ بْنُ أَبِي سُلَيْمٍ، وَفِيهِ ضَعْفٌ» وقال ابن حجر في «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» (٢ / ٨٧): وَهُوَ صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِيُّ وَالْحَاكِمُ، مِنْ حَدِيثِ أَبِي السَّمْحِ، آخِرُهُ بِغَيْرِ هَذَا اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

والملاحظ في التخرج الاختلاف الواقع فيه على لَيْث

فرواه عبد السلام بن حرب: عن لَيْثٍ، عن أَبِي الْقَاسِمِ - مَوْلَى لَزَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ (دون ذكر حُدَمِرٍ).

=

عَنْهُ فَحَبَا حَتَّى بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ، فَصَعَدَ عَلَى بَطْنِهِ، ثُمَّ وَضَعَ ذَكَرَهُ فِي سُرَّتِهِ، قَالَتْ: وَاسْتَيْقَظَ النَّبِيُّ ﷺ فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَحَطَّطْتُهُ عَنْ بَطْنِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعِيَ ابْنِي» فَلَمَّا قَضَى بَوْلَهُ أَخَذَ كُوزًا مِنْ مَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ يُصَبُّ مِنَ الْعُلَامِ وَيُغَسَّلُ مِنَ الْجَارِيَةِ» قَالَتْ: تَوَضَّأَ ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، وَاحْتَضَنَهُ، فَكَانَ إِذَا زَكَعَ وَسَجَدَ وَضَعَهُ، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهُ، فَلَمَّا جَلَسَ جَعَلَ يَدْعُو وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُولُ: فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَقَدْ رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ الْيَوْمَ شَيْئًا مَا رَأَيْتُكَ تَصْنَعُهُ، قَالَ: «إِنَّ جَبْرِيلَ أَتَانِي وَأَخْبَرَنِي أَنَّ ابْنِي يُقْتَلُ» قُلْتُ: فَأَرِنِي إِذَا فَأَتَانِي ثَرْبَةً حَمْرَاءَ

وأما ابن إدريس، وعبد الرحيم، فقالا عن ليث، عن جِذمر -مولى لبني عباس- عن مولى لزينب.

ثانياً: دراسة إسناد الحديث

حسين بن مهران: هو الحسين بن علي بن مهران الفسوي أبو العباس، روى عن عامر ابن الفرات، وليث بن أبي سليم، وروى عنه ابن أبي داود السجستاني، والوليد بن أبان، ذكره ابن حاتم في الجرح والتعديل ولم يحك فيه شيئاً^(١) ولم أقف له على جرح ولا تعديل.

ليث بن أبي سليم بن زُنَيْم^(٢) **القرشي أبو بكر الكوفي**، روى عن: عطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وجماعة، وعنه: الثوري، ويزيد بن إبراهيم التستري، وطائفة، قال أحمد: مضطرب الحديث، ولكن روى عنه الناس، وقال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي، وأبا زرعة يقولان: ليث لا يُستغل به، هو مضطرب الحديث، وقال ابن عدي له أحاديث صالحة، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه، وقال ابن سعد: كان ليث رجلاً صالحاً عابداً وكان ضعيفاً في الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بذاك ضعيف، وذكره البخاري في الكبير ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال الذهبي: لم نجد له شيئاً عن صغار الصحابة، ولكنه معدود في صغار التابعين، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك، استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له مسلم مقروناً، وروى له الباقر، مات سنة اثنتين وأربعين ومائة^(٣).

حدوب: وفي ميزان الاعتدال، ولسانه: حدير^(٤)، والصواب: حذمر أبو القاسم العبسي كما قال البخاري، وابن حبان، والحاكم، وابن منده، والذهبي في ميزان الاعتدال^(٥) روى عن: أبي القاسم مولى زينب كما قال أبو حاتم^(٦)،

(١) «الجرح والتعديل» (٣/ ٥٦)، و«تلخيص تاريخ نيسابور - الخليفة النيسابوري» (ص ٤٦)، و«تاريخ أصبهان» (١/ ٣٢٩).

(٢) زُنَيْم: بضم الزاي ويعدّها نون، (الإكمال: ٤/ ٢٤٦).

(٣) العلل ومعرفة الرجال: ٣٧٩/٢، والجرح والتعديل: ١٧٧/٧، والكمال لابن عدي: ٨٧/٦، وسير أعلام النبلاء: ١٧٩/٦، وتهذيب الكمال: ٢٤/٢٧٩، وتهذيب التهذيب: ٨/ ٤١٧، والكواكب النيرات (ص: ٤٩٤).

(٤) «ميزان الاعتدال» (١/ ٤٦٦)، و«لسان الميزان» (٢/ ١٨١).

(٥) «التاريخ الكبير» للبخاري (٣/ ١٣١)، و«اللتقات لابن حبان» (٤/ ١٩٤)، و«الأسامي والكنى - أبو أحمد الحاكم» (١/ ٦٩)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب» (ص ٢٥).

(٦) «الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٣/ ٣١٧)

وقال الذهبي وابن حجر: حدث عنه ليث بن أبي سليم في بول الجارية، ليس بمقتنع.

زينب بنت جحش: أم المؤمنين ﷺ سيق التعريف بها الحكم على الحديث

ضعيف؛ فمداره على ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف الحديث، كما أن حذمر: ليس بمقتنع كما قال الذهبي، والشواهد -كما ستأتي- ترفيه إلى الصحيح؛ ولذا قال الحافظ ابن حجر في المطالب كما تقدم: هو صحيح قلت: لا يخفى ضعف الطريق، والحافظ نفسه ذكر الحديث في لسان الميزان، في ترجمة حذمر، وقال حدث بحديث في بول الجارية ليس بمقتنع؛ وعليه يتضح مقصود الحافظ في المطالب العالية بأنه صحيح بشواهد.

شواهد الحديث

له شاهد صحيح من حديث أم قيس بنت محسن ﷺ: أَنَّهَا أَتَتْ بِابْنٍ لَهَا صَغِيرٍ، لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَجْلَسَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَرِهِ، فَقَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ، فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ^(١)
وله شاهد حسن من حديث علي بن أبي طالب ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي بَوْلِ الْغُلَامِ الرُّضِيعِ: «يُنْضَخُ بَوْلُ الْغُلَامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ»، قَالَ قَتَادَةُ: «وَهَذَا مَا لَمْ يَطْعَمَا، فَإِذَا طَعَمَا غُسِلَا جَمِيعًا»^(٢)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الوضوء، باب: بَوْلُ الصَّبِيِّ (١/ ٩٠) رقم «٢٢١»، ومسلم في صحيحه، كتاب السَّلام، بابُ التَّداوِي بِالْعُودِ الْهِنْدِيِّ وَهُوَ الْكُسْتُ، (٧/ ٢٤) رقم «٢٨٧».

(٢) أخرجه الترمذي في جامعه، أَبْوَابُ السَّفَرِ، بَابُ مَا ذُكِرَ فِي نَضْحِ بَوْلِ الْغُلَامِ الرُّضِيعِ، (٢/ ٥٠٩) رقم «٦١٠»، وقال: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ»، رَفَعَ هِشَامُ الدُّسْتُوَالِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ، عَنْ قَتَادَةَ، وَأَوْفَقُهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وابن ماجه في سننه، كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنُهَا، بَابُ مَا جَاءَ فِي بَوْلِ الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يُطْعَمْ، (١/ ١٧٤) رقم «٥٢٥»، وأحمد في «مسنده» (١/ ٤٩٤) رقم «٧٥٧»، وابن خزيمة في صحيحه، كِتَابُ الْوُضُوءِ، بَابُ غَسْلِ بَوْلِ الصَّبِيِّ، وَإِنْ كَانَتْ مُرْضِعَةً «وَالْفَرْقُ بَيْنَ بَوْلِهَا، وَبَيْنَ بَوْلِ الصَّبِيِّ الْمُرْضِعِ» (١/ ١٤٣) رقم «٢٨٤»، وابن الدنيا في «النفقة على العيال» (٢/ ٨٧٦) رقم «٦٧٠»، والبخاري في «البحر الزخار» (٢/ ٢٩٤) رقم «٧١٧»، وأبو يعلى في «مسنده» (١/ ٢٦١) رقم «٣٠٧» كلهم من طريق مُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ بِهِ.

=

وقال البزار: وَقَدْ رَوَى هَذَا الْفَعْلَ عَائِشَةُ وَأَبُو لَيْلَى، وَزَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ، وَأَنْسُ بْنُ مَالِكٍ، وَأُمُّ قَيْسٍ ابْنَةُ مُحْصَنٍ، وَأُمُّ الْفَضْلِ، وَأَسَانِيدُهَا مُتَقَارِبَةٌ، وَأَحْسَنُهَا إِسْنَادًا حَدِيثُ عَلِيٍّ، وَحَدِيثُ أُمِّ قَيْسٍ. وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرَوَّى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ بِهِذَا الْإِسْنَادِ، وَإِنَّمَا أَسَنَدُهُ مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ، وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ مُعَاذٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ مُؤَوَّفًا

وقال الترمذي في «العلل الكبير» (ص ٤٢) «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: شُعْبَةُ لَا يَرْفَعُهُ، وَهِشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ حَافِظٌ، وَرَوَاهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ فَلَمْ يَرْفَعُهُ»

دراسة إسناد الترمذي: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي حَرْبٍ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ.

محمد بن بشار بن عثمان بن داود بن كيسان العبدي، أبو بكر البصري بNDAR، وإنما قيل له بNDAR؛ لأنه كان بNDARاً في الحديث، والبNDAR: الحافظ، رَوَى عَنْ: أَزْهَرَ بْنِ سَعْدِ السَّمَانِ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَغَيْرِهِمَا وَعَنْهُ: الْجَمَاعَةُ، وَغَيْرُهُمْ، قَالَ الْعَجَلِيُّ: ثِقَةٌ، كَثِيرُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: صَدُوقٌ، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: صَالِحٌ لَا بَأْسَ بِهِ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي "الْمِيزَانِ": ثِقَةٌ صَدُوقٌ، اِحْتَجَّ بِهِ أَصْحَابُ الصَّحَاحِ كُلُّهُمْ، وَهُوَ حُجَّةٌ بَلَا رَيْبَ، كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ وَلَمْ يَرْحَلْ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: قَالَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي "التَّوْحِيدِ": حَدَّثَنَا إِمَامُ أَهْلِ زَمَانِهِ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، وَقَالَ مُسْلِمَةُ بْنُ قَاسِمٍ: كَانَ ثِقَةً مَشْهُورًا. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: مِنْ الْحَفَازِ الْإِتْبَاتِ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ثِقَةٌ، مَاتَ فِي رَجَبِ سَنَةِ ثَمْنِينَ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ. (يُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي: ثِقَاتُ الْعَجَلِيِّ ١/ ٤٦، وَالْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ ٧/ ١١٨٧، وَثِقَاتُ ابْنِ حَبَّانٍ ٩/ ١١١، وَشَيْخُ أَبِي دَاوُدَ الْجَيَّانِيِّ ١/ ٩٠، وَسِيرُ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ ١٢/ ١٤٤، وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ٣/ ٧٢٦٩، وَتَهْذِيبُ التَّهْذِيبِ ٩/ ٧٠، وَالتَّقْرِيبُ ٢/ ١٤٧).

معاذ بن هشام بن أبي عبد الله، الدُّسْتَوَائِيُّ * البصري، رَوَى عَنْ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ، وَأَبِيهِ هِشَامٍ، وَغَيْرِهِمَا، وَرَوَى عَنْهُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَرُورَةَ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّافِعِيُّ، وَغَيْرُهُمَا، قَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنُ عَدِيٍّ: وَلِمُعَاذِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ حَدِيثٌ كَثِيرٌ، وَلِمُعَاذٍ عَنْ غَيْرِ أَبِيهِ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ، وَهُوَ رِيماً يَغْلُظُ فِي الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ، وَأَرْجُو أَنَّهُ صَدُوقٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ مَاتَ فِي رَجَبِ الْآخِرِ سَنَةِ ثَمْنَيْنِ، مَاتَ سَنَةَ مِئَتَيْنِ.

* الدُّسْتَوَائِيُّ: بِفَتْحِ الدَّالِ وَسُكُونِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَضَمِّ النَّاءِ، وَفَتْحِ الْوَاوِ وَفِي آخِرِهِ الْأَلْفُ ثُمَّ الْيَاءُ آخِرَ الْحُرُوفِ، هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى بَلَدٍ مِنْ بِلَادِ الْأَهْوَازِ، يُقَالُ لَهَا دَسْتَوَا، وَإِلَى ثِيَابٍ جَلِبَتْ مِنْهَا، وَهَشَامٌ كَانَ يَبِيعُ الثِّيَابَ الَّتِي تَجْلِبُ مِنْهَا؛ فَنسَبَ إِلَيْهَا (الأنساب ٢/ ٤٧٦).

(يُنْظَرُ تَرْجَمَتُهُ فِي: تَارِيخُ الدَّوْرِيِّ ٢/ ٥٧٢، وَالْجَرَحُ وَالتَّعْدِيلُ ٨/ ١١٣٣، وَثِقَاتُ ابْنِ حَبَّانٍ ٩/ ١١٣٣)

=

=

/ ١٧٦ ، والكامل لابن عدي ٣ / ١٥٣ ، وسير أعلام النبلاء ٩ / ٣٧٢ ، وميزان الاعتدال ٤ / ٨٦١٥ ، وتهذيب التهذيب ١٠ / ١٩٦ ، التقريب ٢ / ٢٥٧).

أبوه: هِشَامُ الدِّسْتَوَائِيُّ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ سَنَنْبَرٍ * البَصْرِيُّ مَوْلَاهُمْ، حدث عن: يحيى بن أبي كثير، وقتادة، والقاسم بن أبي بزة، وغيرهم، وحدث عنه: ابنه معاذ وعبد الله، ومسلم بن إبراهيم، قال ابن معين: كان يحيى القطان إذا سمع الحديث من هشام الدستوائي، لا يبالي أن لا يسمعه من غيره، قال أبو داود الطيالسي: هشام الدستوائي أمير المؤمنين، قال العجلي: هشام: بصري، ثقة، ثبت في الحديث، كان يقول بالقدر، ولم يكن يدعو إليه، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة.

* سَنَنْبَرٌ: بمهمله ثم نون ثم موحد، وزن جَعْفَرٍ، والسَّنَنْبَرُ: الرَّجُلُ الْعَالِمُ بِالشَّيْءِ الْمُتَّقِنُ لَهُ (تقريب التهذيب ص ٥٧٣).

(ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد ٧ / ٢٧٩، والجرح والتعديل ٩ / ٥٩، وتهذيب التهذيب: ١١ / ٤٣، وطبقات الحفاظ ٨٤، وخلاصة تذهيب الكمال ٤١٠).

قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ * بِنِ قَتَادَةَ بْنِ عَزِيزِ السُّدُوسِيِّ، روى عن: عبد الله بن سرجس، وأنس بن مالك، وغيرهما، وعنه: أيوب السختياني، وابن أبي عروبة، ومعمّر بن راشد، وغيرهم، وثقه ابن سعد والعجلي وابن حجر وهو حجة بالإجماع إذا بين السماع، فإنه مدلس معروف بذلك، توفي سنة سبع عشرة ومائة.

* دِعَامَةُ: بكسر مهمله وخفة عين مهمله. المغني في ضبط أسماء الرجال ص ١٠١.

(ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد: ٧ / ٢٢٩، وتاريخ الدُّورِيِّ ٢ / ٤٨٤، وثقات ابن حبان ٥ / ٣٢١، وتهذيب التهذيب ٨ / ٣٥١، والتقريب: ٢ / ١٢٣، وتعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (ص: ٤٣).

أبو حرب ابن أبي الأسود الديلي البصري: قيل: اسمه محجن، وقيل: عطاء، روى عن عبد الله بن عمرو، روى عن أبيه عن علي عليه السلام، وروى عنه: قتادة، وداود بن أبي هند، ذكره مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، وَقَالَ: كَانَ مَعْرُوفًا وَلَهُ أَحَادِيثٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: ثَقَّةٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَمِائَةٍ. (ينظر ترجمته في: «الطبقات الكبرى» ٧ / ١٦٩، و«التاريخ الكبير» ١١ / ٧٥)، «الجرح والتعديل» ٩ / ٣٥٨، و«الكنى والأسماء - للإمام مسلم» ١ / ٢٦٧، و«الثقات لابن حبان» ٥ / ٥٧٦، و«رجال صحيح مسلم» ١ / ١٧٤)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» ٣٣ / ٢٣١، وتقريب التهذيب، ص ٦٣٢).

أبو الأسود الديلي*، ويقال الدولي البصري القاضي، واسمه ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل، ويقال اسمه عمرو بن عثمان ويقال عثمان بن عمرو، روى عن: عمر وعلي ومعاذ،

=

التعليق على الحديث

١- قَالَ أَبُو الْيَمَانِ الْمَصْرِيُّ: سَأَلْتُ الشَّافِعِيَّ، عَنْ حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ "يُرْشُ مِنْ بَوْلِ الْغُلَامِ، وَيُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ" وَالْمَاءُ أَنْ جَمِيعًا وَاحِدٌ؟ قَالَ: لِأَنَّ بَوْلَ الْغُلَامِ مِنَ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ، وَبَوْلُ الْجَارِيَةِ مِنَ اللَّحْمِ وَالْدَّمِ، ثُمَّ قَالَ لِي: «فَهَمْتَ؟» أَوْ قَالَ: «لَقِئْتَ؟» قَالَ، قُلْتُ: لَا. قَالَ: " إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى، لَمَّا خَلَقَ آدَمَ، خُلِقَتْ حَوَاءٌ مِنْ ضِلْعِهِ الْقَصِيرِ، فَصَارَ بَوْلُ الْغُلَامِ مِنَ الْمَاءِ وَالطَّيْنِ، وَصَارَ بَوْلُ الْجَارِيَةِ مِنَ اللَّحْمِ وَالْدَّمِ، قَالَ لِي: فَهَمْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ لِي: تَفَعَّلَ اللَّهُ بِهِ ^(١).

٢- اختلف العلماء في طهارة بول الصبي، فقالت طائفة: بوله طاهر قبل أن يأكل الطعام، روى هذا عن علي بن أبي طالب، وأم سلمة، وعطاء، والحسن، والزهرى، وهو قول الأوزاعي، وابن وهب صاحب مالك،

=

وعنه ابنه أبو حرب، وعبد الله بن بريدة ويحيى بن يعمر، كوفي تابعي، قال يحيى: بصرى ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وهو أول من تكلم في النحو، وقال الواقدي كان ممن أسلم على عهد النبي ﷺ، وقاتل مع علي يوم الجمل، وهلك في ولاية عبيد الله بن زياد، وقال ابن حجر: ثقة فاضل مخضرم، مات سنة تسع وستين، روى له الجماعة.

* الدلي: كسر المهملة وسكون التحتانية، ويقال الدؤلي بالضم بعدها همزة مفتوحة «تقريب التهذيب» (ص ٦١٩).

(ينظر ترجمته في: «الأسامي والكنى - الإمام أحمد» (ص ٤٤)، و«الجرح والتعديل» (٤/ ٥٠٣)، و«الثقات لابن حبان» (٤/ ٤٠٠)، و«تهذيب الكمال» (٣٣/ ٣٧)، و«تقريب التهذيب» (ص ٦١٩).

علي بن أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي أبو الحسن ابن عم النبي ﷺ وصهره، يكنى أبا تراب، وأمه فاطمة بنت أسد بن هاشم، وهي أول هاشمية ولدت هاشمياً، ولد قبل البعثة بعشر سنين، من السابقين الأولين، وأحد العشرة المبشرين، وأبو السبطين، شهد مع رسول الله ﷺ المشاهد كلها إلا غزوة تبوك، رابع الخلفاء الراشدين أمير المؤمنين، له خمسمائة وستة وثمانون حديثاً، اتفق الشيخان على عشرين، وانفرد البخاري بتسعة و مسلم بخمسة، استشهد ﷺ في سنة أربعين (٢). (ينظر ترجمته في: أسد الغابة: ٤/ ١٠٠، والإصابة: ٤/ ٥٦٤)

الحكم: حسن لحال معاذ صدوق، وبقيه رجاله ثقات.

(١) «سنن ابن ماجه» (١/ ١٧٤)

والشافعي، وأحمد، وإسحاق، والحجة لهم قوله في حديث أم قيس: فنضحه، ولم يغسله، وفرق هؤلاء الفقهاء بين بول الصبي والصبية، فقالوا: بول الصبية نجس، وإن لم تأكل الطعام بخلاف بول الصبي، واحتجوا في ذلك بحديث علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ أنه قال في الرضيع: يغسل بول الجارية، وينضح بول الغلام، وقالت طائفة أخرى: بول الصبي والصبية نجس، سواء أكل الطعام أم لا، هذا قول النخعي، وإليه ذهب مالك، والكوفيون، وأبو ثور ^(١).

٣- قال ابن سيد الناس: «قال الشيخ محيي الدين: قد اختلف العلماء في كيفية طهارة بول الصبي والجارية على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا، الصحيح المشهور المختار: أنه يكفي النضح في بول الصبي، ولا يكفي في بول الجارية، بل لا بد من غسله كغيره من النجاسات، والثاني: أنه يكفي النضح فيهما، والثالث: لا يكفي النضح فيهما، وهذان الوجهان حكاهما صاحب التتمة وغيره من أصحابنا؛ وهما شاذان ضعيفان، والحديث ظاهر في التفرقة وأنه يكفي النضح في بول الصبي لا سيما مع قولهما ولم يغسله ^(٢).

٤- قال القرطبي: والعجب ممن يستدل برش بول الصبي، أو بالأمر بنضحه على طهارته، وليس فيه ما يدل على ذلك! وغاية دلالته على التخفيف في نوع طهارته؛ إذ قد رُخص في نضحه ورشه، وعفا عن غسله تخفيفاً، وخص بهذا التخفيف الذكر دون الأنثى؛ لملازمتهم حمل الذكزان؛ لفرط فرحهم بهم، ومحبتهم لهم، والله أعلم ^(٣).

٥- في الحديث دليل على رحمة النبي ﷺ بالأطفال ومداعبته وملاعبته لهم، وشفقته عليهم، وفيه ما يدل على مراعاة الزوجة راحة الزوج؛ ألا ترى أن أم المؤمنين منعت الحسين بن علي رضي الله عنهما؛ لنلا يؤفظ رسول الله ﷺ كي يستريح في نومه.

الحديث الرابع: كنت أرجل رأس رسول الله ﷺ

قال الإمام أحمد رحمته الله: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ يَغْنِي ابْنُ عُمَرَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رضي الله عنها، أَنَّهَا

(١) «شرح صحيح البخاري - ابن بطال» (١/ ٣٣٣).

(٢) «النفح الشذي شرح جامع الترمذي» (٢/ ١٩٨).

(٣) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١/ ٥٤٧).

كَأَنْتَ تُرَجِّلُ^(١) رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَالَتْ مَرَّةً: " كُنْتُ أَرْجُلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فِي مِخْضَبٍ^(٢) مِنْ صُفْرِ^(٣) " **أولاً: تخريج الحديث**

مداره على إبراهيم بن محمد، واختلف عنه على أوجه:-

فرواه عبد الله بن عمر العمري عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن زينب بنت جحش.

أخرجه أحمد في «مسنده» (٣٣٣ / ٤٤) رقم «٢٦٧٥٢» وحديثنا لفظه. وأخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٤٣٠ / ٥) رقم (٣٠٩٤) قال: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حَمِيدٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَأَبُو يَعْلَى فِي «مسنده» (٨٦ / ١٣) رقم (٧١٥٧) قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنْفِيُّ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤٩ / ١٩) رقم (٥٦١) قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْعَلَّافُ الْمِصْرِيُّ، ثنا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، **كلهم** (حماد بن خالد، والمغيرة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد المجيد، وابن أبي مريم) عن **عبد الله بن عمر العمري** به.

ورواه عبيد الله بن عمر العمري، عن إبراهيم بن محمد عن أبيه عن زينب بنت جحش.

أخرجه ابن ماجه في سننه، كِتَابُ الطَّهَارَةِ وَسُنَنُهَا، بَابُ الْوُضُوءِ بِالصُّفْرِ، (١ / ١٦٠) رقم (٤٧٢)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٥ / ٤٣٠) رقم (٣٠٩٣) كلاهما عن يَعْقُوبُ بْنُ حَمِيدٍ بْنِ كَاسِبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ، وَأَبُو عبيد في «الطهور - أبو عبيد» (ص ١٩٤) رقم (١٢٥) من طريق سعيد ابن أبي مريم، **كلاهما** (عبد العزيز ، وابن أبي مريم) عَنْ **عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ الْعَمْرِيِّ**، عَنْ **إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ** به.

(١) التَّرْجُلُ والتَّرْجِيلُ: تَسْرِيحُ الشَّعْرِ وَتَنْظِيفُهُ وَتَحْسِينُهُ، وَالْمِرْجَلُ وَالْمِشْرَحُ: الْمَشْطُ، النِّهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَالْأَثَرِ» (٢ / ٢٠٣)

(٢) الْمِخْضَبُ بِالْكَسْرِ: شَيْءٌ الْمِرْكَنُ، وَهِيَ إِجَانَةٌ تُغْسَلُ فِيهَا الثِّيَابُ» المصدر السابق (٢ / ٣٩)
(٣) والصُّفْرُ -بضم الصاد وشد كسرهما-: النحاس، سمي بذلك لصفوته، يقال له: الشبه؛ لأنه يشبه الذهب. وقال القزاز: هو النحاس الجيد»«التوضيح لشرح الجامع الصحيح» (٤ / ٣٣٤).

وذكره أبو حاتم في العلل (١/ ٦٢٦)، فقال سئل عنه أبو زرعة، فَقَالَ: هَذَا الصَّحِيحُ؛ يَعْني: حَدِيثَ يَعْقُوبَ بْنِ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ، عَنِ الدَّرَاوَرْدِيِّ. وأورده البوصيري في «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» (١/ ٦٨) وقال: «هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ وَرِجَالُهُ ثِقَاتٌ» وقال مغلطاي في «شرح سنن ابن ماجه» (ص ٣٩٠) «هذا حديث إسناده صحيح»

ورواه عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَحْشٍ الْأَسَدِيِّ؛

مرسلاً.

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١/ ٧٥١) عن إسماعيل بن أبي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي الدَّرَاوَرْدِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ جَحْشٍ الْأَسَدِيِّ؛ مرسلاً.

ورواه عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ

جَحْشٍ.

أخرجه أحمد في «مسند» (٤٤ / ٣٣٤) رقم (٢٦٧٥٣) قال حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الدَّرَاوَرْدِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ " أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَتَوَضَّأُ فِي مَخْضَبٍ مِنْ صُفْرِ "

قال الشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لمسند أحمد: رواه علي بن بحر - كما في هذه الرواية - عنه، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عن محمد بن إبراهيم، عن زينب بنت جحش ... ، فقلب اسم إبراهيم بن محمد إلى: محمد بن إبراهيم، ولم يقل: عن أبيه.

ورواه مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ.

أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (٣ / ٢٠١) من طريق عبد الله بن حفص عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، قَالَتْ: «كُنْتُ أُدْخِلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مِرْجَلٍ مِنْ نَحَاسٍ» فجعل بين محمد وزينب عبد الله بن جحش.

وقد أعله بالاضطراب الدارقطني في «العلل» (١٥ / ٣٨١) (١).

(١) فقال: يرويه الدراوردي، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فرواه إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن محمد بن إبراهيم، عن زينب بنت جحش؛ وخالفه ابن أبي مذكور؛ فرواه عن الدراوردي، عن عبيد الله، عن إبراهيم بن عبد الله بن جحش،

ثانياً: دراسة الإسناد

حماد بن خالد الخياط القرشي أبو عبد الله البصري، روى عن: معاوية بن صالح، ومالك بن أنس، وعدة، وعنه: أحمد، وأبو الأحوص البغوي، وطائفة، قال أبو زرعة: شيخ ثقة، وقال النسائي: ثقة، وقال أحمد: حافظ كان يحدثنا وهو يخطب، وقال ابن معين: ثقة وكان أميناً لا يكتب وكان يقرأ الحديث، وقال أبو حاتم: لا أعرفه بأنه أُمِّي وهو صالح الحديث ثقة، وقال ابن حجر: ثقة أُمِّي، وذكره ابن حبان في الثقات، روى له الجماعة سوى البخاري^(١).

عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم العدويّ ابن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن القرشي، العدويّ، العمري، المدني، ولد: في أيام سهل بن سعد، وأنس بن مالك وحدث عن: نافع العمري، وسعيد المقبري، ووهب بن كيسان، وحدث عنه: وكيع، وابن وهب، وسعيد بن أبي مريم، وغيرهم، قال أحمد بن حنبل: لا بأس به، وقال يحيى بن معين: صويلح، وكان يحيى القطان لا يحدث عنه، وكان عبد الرحمن يحدث عنه، وقال ابن المديني: ضعيف، قال أحمد: كان رجلاً صالحاً، وكان يسأل في حياة أخيه عن الحديث، فيقول: أما وأبو عثمان حي فلا، ثم قال أحمد: كان يزيد في الأسانيد ويخالف، وقال النسائي: ليس بالقوي، توفي على الصحيح في سنة إحدى وسبعين ومائة^(٢) وهو ضعيف

=

ورواه محمد بن خالد بن عبد الله الواسطي، عن الدراوردي فقال: عن الدراوردي، عن عبد الله بن إبراهيم بن أبي حبيش، عن بعض آل جحش، عن زينب، وقال: ابن أبي عمر العدني، وخالد بن يوسف السمطي، عن الدراوردي، عن عبيد الله، عن إبراهيم بن محمد بن جحش مُرسلاً عن النبي ﷺ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْعُمَرِيُّ، واختلف عنه فقال: سعيد بن أبي مريم: عن عبد الله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش، عن أبيه، أن زينب كانت تغسل رسول الله ﷺ في مخضب من صفر، وخالفه معاوية بن صالح، رَوَاهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبٍ وَقَالَ قَائِلٌ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَالْحَدِيثُ شَدِيدُ الْاضْطِرَابِ

(١) الجرح والتعديل: ٣/ ١٣٦، والثقات: ٨/ ٢٠٦، وتقريب التهذيب: ١/ ٢٣٨

(٢) التاريخ الكبير ٥/ ١٤٥، والجرح والتعديل ٥/ ١٠٩، وميزان الاعتدال: ٢/ ٤٦٥، وتهذيب

إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش بن رباب الأسدي: روى عن أبيه، وعنه عبد الله بن عمر العمري وأخوه عبد الله بن عمر، قال البخاري في تاريخه: "رأى زينب بنت جحش"، وقال ابن حبان في أتباع التابعين: "قيل إنه رأى زينب بنت جحش وليس يصح ذلك عندي"، وقال ابن حجر: صدوق^(١).
محمد بن عبد الله بن جحش بن رباب الأسدي: أمه فاطمة بنت أبي حبيش، مختلف في صحبته، روى عن النبي ﷺ، وعن عمته حمنة، وزينب، وعن عائشة، وروى عنه: ابنه إبراهيم، ومولاه أبو كثير، والمعلّى بن عرфан، قال البخاري: له صحبة، وقال ابن عبد البر، وابن الأثير: هاجر مع أبيه وعميه إلى الحبشة، وعاد هاجر إلى المدينة مع أبيه، له صحبة ورواية، وكان مولده قبل الهجرة إلى المدينة بخمس سنين قاله الواقدي^(٢).
زينب بنت جحش: أم المؤمنين تقدمت ترجمتها.

ثالثاً: الحكم

الراجح في الأوجه السابقة رواية عبد الله بن عمر العمري؛ وذلك للأكثرية والأحفذية؛ فقد رواه عنه حماد بن خالد، والمغيرة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد المجيد، وابن أبي مريم، وهذا الوجه ضعيف؛ لحال عبد الله بن عمر العمري فهو ضعيف الحديث، وأما الروايات الواقعة فيه عن عبيد الله بن عمر فلا تصح؛ لأنها جاءت من طريق الدراوردي^(٣) وهو يقلب أحاديث

=

- التهذيب: ٣٢٦ / ٥، وخلاصة تذهيب الكمال: ٢٠٧، وشذرات الذهب: ١ / ٢٧٩.
- (١) «التاريخ الكبير» (١ / ٧٥١)، و«الجرح والتعديل» (٢ / ١٢٤)، و«الثقات لابن حبان» (٤ / ٧)، و«تهذيب التهذيب» (١ / ١٥٥)، و«تقريب التهذيب» (ص ٩٣).
- (٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (١ / ٢١٩)، و«معجم الصحابة لابن قانع» (٣ / ١٨)، «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» (٣ / ١٣٧٣)، و«أسد الغابة» (٥ / ٩٥).
- (٣) هو عبد العزيز بن محمد بن عبيد، وثقه مالك، والعجلي، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وسئل أحمد بن حنبل عنه فقال: كان معروفا بالطلب وإذا حدث من كتابه فهو صحيح، وإذا حدث من كتب الناس وهم، كان يقرأ من كتبهم فيخطئ، وربما قلب حديث عبد الله العمري برويه عن عبيد الله بن عمر، وقال ابن حجر: صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ من الثامنة، توفي سنة سبع وثمانين ومائة (ينظر ترجمته في: طبقات ابن سعد) (٥ / ٤٢٤)، وتاريخ الدوري (٢ / ٣٦٧)، والتاريخ الكبير (٦ / ١٥٩)، وثقات العجلي، (١ / ٣٤)، والجرح والتعديل (٥ / ٣٩٦)، وثقات ابن حبان (٧ / ١١٦)، والسير (٨ / ٣٢٤)، وتهذيب

=

عبد الله فيجعلها عن عبيد الله، ومتابعة ابن أبي مريم لا تفيد فقد وقع فيها اضطراب؛ فمرة يروي الحديث عن عبيد الله كما عند أبي عبيد، ومرة يرويها عن المغيرة عن عبد الله بن عمر كما أخرجها الطبراني؛ ولذا قال الدارقطني رحمه الله: والحديث شديد الاضطراب، على أن وضوء النبي ﷺ في إناء من صفر قد صح من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه (١).

رابعاً: التعليق

وفي الحديث دليل على جواز استعمال النحاس وغيره في الوضوء والغسل والشرب؛ فقد قال مغلطاي: قال أبو عبيد: وعلى هذا أمر الناس في الرخصة والتوسعة في الوضوء في آنية النحاس وأشباهه من الجواهر، ويروي عن ابن عمر من الكراهة، فعن عبد الله بن جبر الأنصاري قال: جاء ابن عمر إلى بني عبد الأشهل فطلب وضوءاً فأتيته بثور من ماء فقال: رده وأتني به في قصعة أو ركوة، وقد توضأ أنس بن مالك في طست، ورخص كثير من أهل العلم في ذلك، وبه قال الثوري وابن المبارك والشافعي، وما رأيت أحداً من أهل العلم كره الوضوء في آنية الصفر، وكذا الرصاص والنحاس وما أشبهه، وبه نقول، وكان الشافعي وإسحاق وأبو ثور يكرهون الوضوء في آنية الذهب والفضة وبه نقول، ولو توضأ فيه متوضئ أجزأه وقد أساء، وحكى عن أبي حنيفة أنه كان يكره فيها الأكل والشرب في آنية الفضة، وكان لا يرى بأساً بالمفضض، وكان لا يرى بالوضوء منه بأساً (٢).

الحديث الخامس: لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ

قال الإمام أحمد رحمته الله: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَانَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمَرَ، عَنْ أَبِي الْجَرَّاحِ مَوْلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها، أَنَّهَا حَدَّثَتْهُ عَنْ

التهذيب (٦/ ٣٥٣)، والتقريب (١/ ٥١٢).

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء، باب الغسل والوضوء في المخصب والقذح والخشب والحجارة، (١/ ٥٠) رقم (١٩٧) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَنَا لَهُ مَاءً فِي ثَوْرٍ (١) مِنْ صُفْرِ قَتَوَضَّاءَ، فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَذْبَرَ، وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ».

(٢) «شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي» (ص ٣٩٢).

رَبَّنَا بِنْتَ جَحْشٍ ﷺ، قَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ كَمَا يَتَوَضَّئُونَ

أولاً: التخریج

أخرجه أحمد في «مسنده» (٤٥ / ٤٠٥) رقم «٢٧٤١٥»
وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٢ / ٩٧) «رواه أحمد ورجاله ثقات»

وجود إسناده العيني في «نخب الأفكار» (١ / ٤٠٢)، والمنذري في «الترغيب والترهيب للمنذري» (١ / ١٠٠)، والفيومي في «فتح القريب المجيب» (٢ / ٤٤٧).

وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٩ / ٥١٩) رقم (٧١٢٧) قال: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي الْجَرَّاحِ مَوْلَى أُمِّ حَبِيبَةَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٩ / ١٩) وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ يَعْفُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بِهِ.

وله شاهد صحيح: من حديث أبي هريرة ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: لَوْلَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، أَوْ عَلَى النَّاسِ لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ (١).
ثانياً: دراسة الإسناد.

يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري أبو يوسف المدني، روى عن: أبيه، وشعبة، وجماعة، وعنه: ابن أخيه عبيد الله بن سعد، وابن معين، وخلق، وثقه ابن سعد ابن معين، والعجلي والذهبي وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: صدوق، مات في سنة ثمان ومائتين، روى له الجماعة (٢).

إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن صاحب رسول الله ﷺ عبد الرحمن بن عوف، أبو إسحاق الزهري، المدني، حدث عن: أبيه قاضي المدينة، وابن

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب: السَّوَاكِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، (١ / ٣٠٣) رقم (٨٤٧)، وفي كتاب التَّمَنِّي، باب: مَا يَجُوزُ مِنَ اللَّوْ، (٦ / ٦٤٥) رقم «٦٨١٣»، ومسلم في صحيحه، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بابُ السَّوَاكِ، (١ / ١٥١) رقم «٢٥٢»

(٢) تاريخ ابن معين: ٦٨٠، وطبقات ابن سعد: ٧ / ٣٤٣، والجرح والتعديل ٩ / ٢٠٢، ومعرفة الثقات: ٢ / ٣٧٢، والثقات: ٩ / ٢٨٤، والكاشف: ٢ / ٣٩٣، وتقريب التهذيب: ٢ / ٣٣٦.

شهاب الزهري، ويزيد ابن الهاد، وغيرهم، وعنه : ولداه يعقوب وسعد، وشعبة، والليث وغيرهم، وثقه أحمد، ويحيى والعجلي، توفي سنة ثلاث وثمانين ومائة، وقيل: غير ذلك^(١).

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَسَارَ بْنِ خَيْارٍ، ويقال: ابن كوثان المدني، أبو بكر، ويقال: أبو عَبْدِ اللَّهِ، الْفَرَشِيُّ، روى عن: أبان بن صالح، وأبان بن عثمان، وإسماعيل بن أبي حكيم وغيرهم، وعنه: إبراهيم بن سعد، وأحمد بن خالد الوهبي، وجريير بن عبد الحميد وغيرهم، وثقه العجلي، وأما علي بن المديني فكان يثني عليه ويقدمه، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة : سألت عليا عنه، فقال: هو صالح وسط، وقال أحمد: ليس بحجة، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس، وسئل مرة أخرى فقال : ليس بذاك، ضعيف وقال مرة: سقيم ليس بالقوي، وقال النسائي: ليس بالقوي، روى له مسلم في "المتابعات واحتج به الباقر، توفي سنة خمسين ومائة، وقيل: توفي سنة إحدى وخمسين ومائة، وقيل اثنتين وخمسين وقيل ثلاث وخمسين ومائة، استشهد به البخاري في الصحيح^(٢) والخلاصة فيه كما قال ابن حجر : صدوق يدل^(٣)

محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة بن عبد يزيد بن المطلب بن عبد مناف، روى عن إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص، وسالم بن عبد الله بن عمر، وروى عنه: عمرو بن دينار، ويزيد بن أبي حبيب، ومحمد بن إسحاق، قال ابن معين وأبو داود وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مات سنة إحدى عشرة ومائة^(٤).

(١) التاريخ الكبير: ١ / ١٨٨، والجرح والتعديل: ٢ / ١٠١، وتاريخ بغداد: ٦ / ٨١، وتذكرة الحفاظ: ١ / ٢٥٢، وميزان الاعتدال: ١ / ٣٣، والعبر: ١ / ٢٨٨، وتهذيب التهذيب: ١ / ١٢١، وخلاصة تذهيب الكمال: ١٧.

(٢) طبقات ابن سعد: ٧ / ٣٢١، والتاريخ الكبير: ١ / ٤٠، والتاريخ الصغير: ٢ / ١١١، والجرح والتعديل: ٧ / ١٩١، وتهذيب الكمال: ٢٤ / ٤٠٥، وتهذيب التهذيب: ٣ / ١٨٣، وتذكرة الحفاظ: ١ / ١٧٢ - ١٧٤، وميزان الاعتدال: ٣ / ٤٦٨، وتهذيب التهذيب: ٩ / ٣٨، وطبقات الحفاظ: ٧٥ - ٧٦.

(٣) وضعه ابن حجر في المرتبة الرابعة: من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل (طبقات المدلسين ص ٥١).

(٤) «الجرح والتعديل» (٧ / ٢٩١)، و«تهذيب الكمال» (٢٥ / ٤٢١)، و«تهذيب التهذيب» (٩ / ٢٣٩)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٨٥).

سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، القرشي، أبو عمر، ويُقال : أبو عبد الله ، ويُقال: أبو عُبَيْد الله ، المدني الفقيه، أمه أم سالم ، وهي أم ولد، رَوَى عَنْ : رافع بن خديج ، وأبيه عبد الله بن عمر، وغيرهم ، وَرَوَى عَنْه: إبراهيم بن عتبة ، محمد بن طلحة ، وغيرهما ، قال نافع : كان ابن عمر يقبل سالما ويقول: شيخ يقبل شيئا، وَقَالَ العجلي: تابعي ، ثقة، وَقَالَ محمد بن سعد: كان ثقة كثير الحديث ، عاليا من الرجال ورعا ، توفي سنة خمس ومائة، وقيل : مات سنة سبع ومائة^(١)

أبو الجراح مولى أم حبيبة زوج النبي ﷺ، قيل اسمه الزبير، روى عن مولاته أم حبيبة وعثمان بن عفان، وعنه سالم بن عبد الله بن عمر، ونافع، وثقه العجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: وثق، وقال ابن حجر مقبول^(٢)

رملة بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية، أم حبيبة^(٣)، زوج النبي ﷺ، اختلف في اسمها، ف قيل رملة وقيل هند، والمشهور رملة، وَهُوَ الصحيح عند جمهور أهل العلم بالنسب والسير والحديث والخبر، روت

(١) طبقات ابن سعد : ٥ / ١٩٥ ، وتاريخ البخاري الكبير : ٤ / ٢١٥٥ ، والجرح والتعديل : ٤ / ٧٩٧ ، وثقات ابن حبان : ١ / ١٤٨ ، وسير أعلام النبلاء : ٤ / ٤٥٧ ، وتهذيب التهذيب : ٢ / ٣ ، وتهذيب ابن حجر : ٣ / ٤٣٦ .

(٢) «الطبقات الكبرى» (٥ / ٢٢٩)، و «التاريخ الكبير» (١١ / ٦٤)، و «الثقات للعجلي» (١ / ٢٦٦)، و «الجرح والتعديل» (٩ / ٣٥٢)، و «الثقات لابن حبان» (٥ / ٥٦١)، و «ميزان الاعتدال» (٤ / ٥١٠)، و «تقريب التهذيب» (ص ٦٢٨).

(٣) كانت أم حبيبة تحت عبيد الله بن جحش الأسدي - أسد خزيمه - خرج بها مهاجرة من مكة إلى أرض الحبشة مع المهاجرين، ثم افتتن وتتنصر ومات نصرانياً، وأبت أم حبيبة أن تنتصر، وثبتها الله على الإسلام والهجرة حتى قدمت المدينة، فخطبها رسول الله ﷺ، فزوجها إياها عثمان بن عفان، وقيل: زوجها إياه النجاشي. قال ابن عبد البر: وهذا تناقض في الظاهر، ويحتمل أن يكون النجاشي هو الخاطب على رسول الله ﷺ والعاقدة عثمان بن عفان، وقيل: بل خطبها النجاشي وأمرها عن رسول الله ﷺ أربعة آلاف درهم، وعقد عليها خالد بن سعيد بن العاص. وقيل: عثمان، وكذلك اختلف في موضع نكاح رسول الله ﷺ إياها كما اختلف فيمن عقد عليها، فقيل: إن نكاحها كان بالمدينة بعد رجوعها من أرض الحبشة، وقيل: بل تزوجها وهي بأرض الحبشة، وهذا هو الأكثر والأصح إن شاء الله تعالى، «الاستيعاب» (٤ / ١٨٤٤)

أم حبيبة عن النبي ﷺ أحاديث، وعن زينب بنت جحش أم المؤمنين، روت عنها بنتها حبيبة، وأخواها: معاوية، وعتبة، لها خمسة وستون حديثاً، اتفقا على حديثين، ولمسلم مثلهما، وماتت بالمدينة سنة أربع وأربعين، جزم بذلك ابن سعد، وأبو عبيد. وقال ابن حبان، وابن قانع: سنة اثنتين. وقال ابن أبي خيثمة: سنة تسع وخمسين، وهو بعيد^(١)

ثالثاً: الحكم

إسناده حسن لحال محمد بن إسحاق: صدوق صرح بالتحديث، وبقية رجاله ثقات، ولا يضره رواية أبي يعلى، والبخاري في التاريخ حيث أخرج الحديث من مسند أم حبيبة، فلعلَّ أم حبيبة صرحت مرة بذكر زينب، ومرة روت الحديث مباشرة، فهو من قبيل مرسل الصحابي؛ والشواهد ترفقه إلى الصحيح.

رابعاً: التعليق

قال المهلب: قوله: (لولا أن أشق على أمتي) ، يدل أن السنن والفضائل ترتفع عن الناس إذا خشى منها الحرج عليهم، وإنما أكد في السواك لمناجاة الله ولتلقى الملائكة لتلك المناجاة فلزم تطهير النكمة، وتطبيب الفم^(٢)

وقد اختلف العلماء في السواك للصائم في كل وقت من النهار، فأجازه الجمهور، قال مالك: إنه سمع أهل العلم لا يكرهون السواك للصائم في أي ساعات النهار شاء؛ غدوة وعشية، ولم يسمع أحداً من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه، وقد روى ذلك عن عائشة، وابن عمر، وابن عباس، وبه قال النخعي، وابن سيرين، وعروة، والحسن، وإليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه، **وقال عطاء:** أكرهه بعد الزوال إلى آخر النهار من أجل الحديث في خلوف فم الصائم، وهو قول مجاهد، وإليه ذهب الشافعي، وأحمد وإسحاق، وأبو ثور، **وحجة القول الأول** ما نزع البخاري من قوله عليه السلام: لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء، وهذا يقتضي إباحته في كل وقت، وعلى كل حال، لأنه لم يخص الصائم من غيره، وهذا احتجاج حسن لا مزيد عليه.

(١) المصدر السابق، و«الكامل في أسماء الرجال» (٢/ ٥٧)، و«الإصابة» (٨/ ١٤٢)،

(٢) «شرح صحيح البخاري - ابن بطال» (٢/ ٤٨٦).

واحتج ابن المنذر بهذا الحديث في إباحة السواك للمحرم، وقال: هو داخل في عموم هذا الحديث، قال: ولا أعلم أحداً من أهل العلم منع المحرم من السواك^(١).

الحديث السادس: إِنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ فَقَالَ: تَجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا

قال الإمام النسائي رحمه الله: أَخْبَرَنَا سُؤَيْدُ بْنُ نَصْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ رضي الله عنها، قَالَتْ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ^(٢) فَقَالَ: تَجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ، وَتُوَخَّرُ الظُّهْرَ، وَتُعْجَلُ الْعَصْرَ، وَتَغْتَسِلُ، وَتُصَلِّي، وَتُوَخَّرُ الْمَغْرِبَ، وَتُعْجَلُ الْعِشَاءَ، وَتَغْتَسِلُ وَتُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَتَغْتَسِلُ لِلْفَجْرِ

أولاً: تخريج الحديث

هذا الحديث اختُلف على عبد الرحمن بن القاسم فيه

فرواه سفيان عنه عن القاسم عن زينب كما في حديثنا.

أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب: الْحَيْضُ وَالْإِسْتِحَاضَةُ، جَمْعُ الْمُسْتَحَاضَةِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ، وَغُسْلُهَا إِذَا جَمَعَتْ، (١ / ١٨٤) رقم «٣٦١» وهي رواية حديث الباب.

وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤ / ٥٦) رقم (١٤٥)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ١٠٠) رقم (٦٢٩)، كلاهما من طريق ابن المبارك عن سفيان به.

ومن طريق الطبراني أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الْحَيْضِ، بَابُ غُسْلِ الْمُسْتَحَاضَةِ، (١ / ٥٢٠) رقم (١٦٥٧).

ورواه سفيان عن القاسم مرسلاً أن امرأة استحاضت، وأبهم ذكر المرأة.

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه، كتاب الحيض، بَابُ الْمُسْتَحَاضَةِ، (٢ / ١٣) رقم «١٢١٨»

والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١ / ١٠٠) رقم (٦٣٠) عن يونس كلاهما (عبد الرزاق، ويونس) عن سفيان عن عبد الرحمن بن القاسم به.

ورواه شعبه عنه عن القاسم عن عائشة به وأبهم ذكر المستحاضة.

(١) «المصدر السابق» (٤ / ٦٣)

(٢) وَهِيَ جَرَيَانُ دَمِ الْمَرْأَةِ مِنْ فَرْجِهَا فِي غَيْرِ أَوَانِهِ، وَيَخْرُجُ مِنْ عِرْقٍ يُقَالُ لَهُ: الْعَاذِلُ، بِالْعَيْنِ

الْمُهْمَلَةُ. وَالدَّالُ الْمُعْجَمَةُ، «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٣ / ٢٧٦)

أخرجه النسائي في المجتبى، كتاب الطهارة، ذكر اغتسال المستحاضة، (١/ ١٢٢) رقم (٢١٣)، وفي «السنن الكبرى» (١/ ١٥٨) رقم (٢١٢) من طريق محمد بن جعفر، وأحمد في «مسنده» (٤٢/ ٢٤١) رقم (٢٥٣٩١) عن محمد بن جعفر، وحجاج، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٢/ ٤٠٨) رقم (٩٦٤) قال أَخْبَرَنَا النَّضْرُ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، وَالِدَارِمِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (١/ ٦٠٠) رقم (٨٠٤) عَنْ هَاشِمِ بْنِ الْقَاسِمِ، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ فِي «مُسْنَدِهِ» (٣/ ٤١) رقم (١٥٢٢) **سنتهم** (غندر، وحجاج، والنضر، ووهب، وهاشم، وأبو داود) عن شعبة به غير أنه ليس فيه تصريح بالرفع؛ فالرواية "فَأَمَرْتُ أَنْ تُؤَخَّرَ الظُّهْرُ..."

ورواه محمد بن إسحاق عنه عن أبيه عن عائشة، وسمى المرأة سهلة بنت سهيل.

أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الطهارة، باب مَنْ قَالَ: تَجْمَعُ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ وَتَغْتَسِلُ لَهُمَا غُسْلًا، (١/ ١١٩) رقم (٢٩٥) وأحمد في «مسنده» (٤١/ ٣٧١) كلاهما من طريق محمد سلمة، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٠١) من طريق أحمد بن خالد الوهبي، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١/ ٥١٩) رقم (١٦٥٥) من طريق عبدة ومحمد بن سلمة **ثلاثتهم** (محمد بن سلمة، والوهبي، وعبدة) عن ابن إسحاق به.

وقال البيهقي: قَالَ بَعْضُ مَشَائِخِنَا: لَمْ يُسْنَدِ هَذَا الْخَبَرُ غَيْرُ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَشُعْبَةَ لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنْكَرَ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَرْفُوعًا، وَأَخْطَأَ أَيْضًا فِي تَسْمِيَةِ الْمُسْتَحَاضَةِ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَقَدْ اخْتَلَفَ الرُّوَاةُ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْخَبَرِ، قَالَ الشَّيْخُ رحمه الله: فَرَوَاهُ شُعْبَةُ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ كَمَا مَضَى، وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَيْنَةَ فَأَرْسَلَهُ إِلَّا أَنَّهُ وَافَقَ مُحَمَّدًا فِي رَفْعِهِ.

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٦/ ٥٠): "وأما الأحاديث المرفوعة في إيجاب الغسل لكل صلاة، وفي الجمع بين الصلاتين بغسل واحد، والوضوء لكل صلاة على المستحاضة، فكلها مضطربة لا تجب بمثلها حجة"

وقد أعله الطحاوي بالانقطاع في «شرح معاني الآثار» (١/ ١٠٤) فقال: حَدِيثُ زَيْنَبَ الَّذِي فِيهِ ذِكْرُ الْأَفْرَاءِ ، حَدِيثًا مُنْقَطِعًا لَا يُثْبِتُهُ أَهْلُ الْخَبَرِ لِأَنَّهُمْ لَا يَحْتَجُونَ بِالْمُنْقَطِعِ وَإِنَّمَا جَاءَ انْقِطَاعُهُ ، لِأَنَّ زَيْنَبَ لَمْ يُدْرِكْهَا الْقَاسِمُ وَلَمْ يُولَدْ فِي زَمَانِهَا؛ لِأَنَّهُا تُؤْفِقَتْ فِي عَهْدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَهِيَ أَوَّلُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ وَفَاءَ بَعْدَهُ.

قال ابن القيم رحمه الله: وقد ردَّ جماعةٌ من الحفاظ هذا وقالوا: زينب بنت جحش زوجة النبي صلى الله عليه وآله لم تكن مُستَحاضة، وإنما المعروف أن أختها أم حبيبة وحمنة رحمتهما الله هما اللتان استَحِضتا^(١).

ثانياً: دراسة الإسناد

سويد بن نصر بن سويد المروزي أبو الفضل: روى عن ابن المبارك، وابن عيينة، وعنه: الترمذي، والنسائي، وثقه النسائي، ومسلمة، والخليلي، وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات وقال البخاري مات سنة أربعين ومائتين وهو ابن إحدى وتسعين سنة^(٢).

عبدُ الله بنُ المُبارك بنِ واضح الحنظلي^(٣)، كنيته: أبو عبد الرحمن، روى عن أبان بن تغلب، ومحمد بن عجلان، وغيرهما، وعنه: حميد الطويل، وإسماعيل بن أبان، وغيرهما، وثقه ابن سعد وابن معين والعجلي والنسائي وابن حجر، توفي سنة إحدى وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون سنة^(٤).

سُفْيَانُ: هو ابنُ سَعِيد بنِ مَسْرُوقٍ بنِ حَبِيبٍ، الثوري^(٥)، أبو عبد الله الكوفي، روى عن: موسى بن عقبة، وسليمان الأعمش، وغيرهم، وعنه: عبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك، وثقه ابن سعد، ومالك، ويحيى، والعجلي، وقال الحافظ أبو بكرٍ الحَظِيْبُ: كان إماماً من أئمة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، مجمعا على أمانته، بحيث يستغني عن تركيته مع الإتيان

(١) «تهذيب سنن أبي داود» (١/ ١٦٨).

(٢) «التاريخ الكبير» (٥/ ٢١٦)، و «مشيخة النسائي» (ص ٧٢)، و «الجرح والتعديل» (٤/ ٢٣٩)، و «الثقات لابن حبان» (٨/ ٢٩٥)، و «الإرشاد» (٣/ ٩٠٤)، و «تقريب التهذيب» (ص ٢٦٠).

(٣) الحنظلي: بفتح الحاء وسكون النون وفتح الظاء المعجمة وفي آخرها لام، هذه النسبة إلى حنظلة بطن من غطفان، (اللباب ١/ ٢٦٧).

(٤) طبقات بن سعد ٣٧٢/٧، وتاريخ البخاري ٢١٢/٥، ومعرفة الثقات ٥٤/٢ والجرح والتعديل ١٧٩/٥، وتهذيب الكمال ٥/١٦، والكاشف للذهبي ٥٩١/١، والتقريب لابن حجر ٤١٨/١.

(٥) الثوري: بالفتح إلى ثور بطن من همذان ومن عبد مناة (لب اللباب ١/ ١٩).

والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد، تُوفي في شعبان سنة إحدى وستين ومائة، وهو ابن سنة وستين عاماً^(١).

عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، ولد في حياة عائشة، روى عن أبيه، وابن المسيب، وعنه: سماك بن حرب والزهري، والثوري، قال مصعب الزهري: كان من خيار المسلمين وكان له قدر في أهل المشرق، وقال ابن عينة: ثنا عبد الرحمن بن القاسم وكان أفضل أهل زمانه، وقال أبو طالب عن أحمد: ثقة ثقة، وقال العجلي وأبو حاتم والنسائي: ثقة، وقال ابن سعد وغير واحد مات بالشام سنة ست وعشرين ومائة، أخرج له الجماعة^(٢).

القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، القُرشي، أبو محمد، ويقال أبو عبد الرحمن المدني، روى عن: أسلم مولى عمر بن الخطاب، ورافع بن خديج، وعمته عائشة أم المؤمنين عليها السلام وغيرهم، وعنه: أسامة بن زيد بن أسلم -مولى عمر بن الخطاب- وأسامة بن زيد الليثي، وغيرهما، قال محمد بن سعد: كان ثقة، وكان رفيعاً، عالماً، فقيهاً، إماماً، ورعاً كثير الحديث، وقال مصعب بن عبد الله الزبيري: من خيار التابعين، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: كان من خيار التابعين وفقهائهم، وقال في موضع آخر: مدني تابعي ثقة، قال الذهبي: وُلِدَ فِي خِلَافَةِ الْإِمَامِ عَلِيٍّ، وتوفي في ولاية يزيد بن عبد الملك، بعد عمر بن عبد العزيز سنة: إحدى أو اثنتين ومائة، وقيل: سنة خمس وقيل: غير ذلك^(٣).

زينب بنت جحش: سبق التعريف بها.

(١) طبقات ابن سعد: ٦ / ٣٧١، وتاريخ يحيى برواية الدُّورِيِّ: ٢ / ٢١١، وثقات ابن حبان: ١ / ١٦٥، وسير أعلام النبلاء: ٧ / ٢٢٩.

(٢) «الطبقات الكبير» (٧ / ٤٥٢)، و«التاريخ الكبير للبخاري» (٥ / ٣٣٩)، و«الثقات للعجلي» (ص ٢٩٨)، و«الجرح والتعديل» (٥ / ٢٧٨)، و«رجال صحيح البخاري» (١ / ٤٥١)، و«تهذيب الكمال» (١٧ / ٣٤٧)، و«تهذيب التهذيب» (٦ / ٢٥٤).

(٣) طبقات ابن سعد ٥ / ١٨٧، والجرح والتعديل ٧ / ١١٨، وتهذيب الكمال ١١١٦، وتذكرة الحفاظ ١ / ٩٦، «سير أعلام النبلاء» (٥ / ٥٤)، وتهذيب التهذيب ٨ / ٣٢٣.

ثالثاً: الحكم

ضعيف؛ فابن القاسم لم يدرك زينب، فهو منقطع كما قال الطحاوي، وقد قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥/ ٥٤) روايته عن: زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ - مُرْسَلَةً، إضافة إلى الاضطراب الواقع فيه كما قال ابن عبد البر، والبيهقي.

رابعاً: التعليق على الحديث

قال العيني: وَأَعْلَمُ أَنَّ وَطْءَ الْمُسْتَحَاضَةِ جَائِزٌ فِي حَالِ جَرَيَانِ الدَّمِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ الْمُسَيْبِ وَالْحَسَنِ وَعَطَاءَ وَسَعِيدَ بْنِ جُبَيْرٍ وَقَتَادَةَ وَالْأَوْزَاعِيَّ وَالثَّوْرِيَّ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَرَوَيْنَا عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا، وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ، وَالْحَكَمُ، وَسَلِيمَانُ ابْنُ يَسَارٍ، وَالزُّهْرِيُّ، وَالشَّعْبِيُّ، وَكَرِهَهُ ابْنُ سِيرِينَ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَا يَأْتِيهَا إِلَّا أَنْ يَطُولَ ذَلِكَ بِهَا، وَتَصَلِّيَ مَا شَاءَتْ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ، وَفِي رِوَايَةٍ: لَا يَجُوزُ وَطْؤُهَا إِلَّا أَنْ يَخَافَ زَوْجُهَا الْعَنْتَ، وَعَنْ مَنصُورٍ، تَصُومُ وَلَا يَأْتِيهَا زَوْجُهَا وَلَا تَمَسُّ الْمُصْحَفَ

وَفِي وَجْهِ لِلشَّافِعِيِّ: لَا تَسْتَبِيحُ النَّافِلَةَ أَصْلًا، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ: أَنَّهَا لَا تَصَلِّي بِطَهَارَةٍ وَاحِدَةً أَكْثَرَ مِنْ فَرِيضَةٍ وَاحِدَةٍ مُؤَدَّاةٍ أَوْ مَقْضِيَةٍ وَحَكِي ذَلِكَ عَنْ عُرْوَةَ وَالثَّوْرِيَّ، وَأَحْمَدُ وَأَبِي ثَوْرٍ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ طَهَّرَتْهَا مَقْدَرَةً فِي الْوَقْتِ فَتُصَلِّي فِي الْوَقْتِ بِطَهَارَتِهَا الْوَاحِدَةِ مَا شَاءَتْ، وَقَالَ مَالِكٌ وَرَبِيعَةُ وَأَبُو دَاوُدَ: دَمُ الْإِسْتِحَاضَةِ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ فَإِذَا طَهَّرَتْ فَلَهَا أَنْ تَصَلِّي بِطَهَارَتِهَا مَا شَاءَتْ مِنَ الْفَرَائِضِ وَالنَّوَافِلِ إِلَّا أَنْ تُحْدِثَ بِغَيْرِ الْإِسْتِحَاضَةِ، وَيَصِحُّ وَضُوءُهَا لِفَرِيضَةٍ قَبْلَ دُخُولِ وَقْتِهَا، خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْإِغْتِسَالُ لَشَيْءٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَلَا فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً إِلَّا فِي وَقْتِ انْقِطَاعِ حَيْضِهَا، وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ مَرْوِيٌّ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَهُوَ قَوْلُ عُرْوَةَ وَأَبِي سَلَمَةَ وَمَالِكٍ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ.

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو وَعَطَاءَ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ وَابْنِ الزَّبِيرِ أَنَّهُمْ قَالُوا: يَجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَرُوِيَ أَيْضًا عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: تَغْتَسِلُ كُلَّ يَوْمٍ غَسْلًا وَاحِدًا، وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ وَالْحَسَنِ، تَغْتَسِلُ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ إِلَى صَلَاةِ الظُّهْرِ^(١).

وقد ذكر الطحاوي أنواعاً للمستحاضة في شرح معاني الآثار؛ فقال: فَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَاضَةً ، قَدْ اسْتَمَرَّ بِهَا الدَّمُ ، وَأَيَّامُ حَيْضِهَا مَعْرُوفَةٌ لَهَا.

(١) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٣/ ٢٧٧).

فَسَبِيلُهَا أَنْ تَدَعَ الصَّلَاةَ أَيَّامَ حَيْضِهَا ، ثُمَّ تَغْتَسِلَ وَتَتَوَضَّأَ بَعْدَ ذَلِكَ . وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مُسْتَحَاضَةً ، لِأَنَّ دَمَهَا قَدْ اسْتَمَرَّ بِهَا ، فَلَا يَنْقَطِعُ عَنْهَا ، وَأَيَّامَ حَيْضِهَا قَدْ خَفِيََتْ عَلَيْهَا . فَسَبِيلُهَا أَنْ تَغْتَسِلَ لِكُلِّ صَلَاةٍ ، لِأَنَّهَا لَا يَأْتِي عَلَيْهَا وَقْتُ إِلَّا احْتَمَلَ أَنْ تَكُونَ فِيهِ حَائِضًا أَوْ طَاهِرًا مِنْ حَيْضٍ أَوْ مُسْتَحَاضَةً ، فَيَحْتَاطُ لَهَا فَتُؤَمَّرُ بِالْغُسْلِ . وَمِنْهَا أَنْ تَكُونَ مُسْتَحَاضَةً ، قَدْ خَفِيََتْ عَلَيْهَا أَيَّامَ حَيْضِهَا ، وَدَمُهَا غَيْرُ مُسْتَمَرٍّ بِهَا ، يَنْقَطِعُ سَاعَةً ، وَيَعُودُ بَعْدَ ذَلِكَ هَكَذَا هِيَ فِي أَيَّامِهَا كُلِّهَا . فَتَكُونُ قَدْ أَحَاطَ عِلْمُهَا أَنَّهَا فِي وَقْتُ انْقِطَاعِ دَمِهَا ، إِذَا اغْتَسَلَتْ حِينَئِذٍ ، غَيْرُ طَاهِرٍ مِنْ حَيْضٍ ، طَهْرًا يُوجِبُ عَلَيْهَا غُسْلًا . فَلَهَا أَنْ تُصَلِّيَ فِي حَالِهَا تِلْكَ مَا أَرَادَتْ مِنَ الصَّلَوَاتِ بِذَلِكَ الْغُسْلِ إِنْ أَمَكْنَهَا ذَلِكَ . فَلَمَّا وَجَدْنَا الْمَرْأَةَ قَدْ تَكُونُ مُسْتَحَاضَةً بِكُلِّ وَجْهِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ ، الَّتِي مَعَانِيهَا مُخْتَلِفَةٌ ، وَأَحْكَامُهَا مُخْتَلِفَةٌ ، وَاسْمُ الْمُسْتَحَاضَةِ يَجْمَعُهَا وَلَمْ نَجِدْ فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ (عَلَيْهَا السَّلَامُ) ذَلِكَ ، بَيَّانُ اسْتِحَاضَةِ تِلْكَ الْمَرْأَةِ الَّتِي أَمَرَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لَهَا بِمَا ذَكَرْنَا ، أَيْ مُسْتَحَاضَةٍ هِيَ؟ لَمْ يَجْزْ لَنَا أَنْ نَحْمِلَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ ، دُونَ غَيْرِهِ ، إِلَّا بِدَلِيلٍ يَدُلُّنَا عَلَى ذَلِكَ . فَظَنَرْنَا فِي ذَلِكَ هَلْ نَجِدُ فِيهِ دَلِيلًا؟ فَإِذَا بَكَرُ بْنُ إِدْرِيسٍ قَدْ حَدَّثَنَا قَالَ: ثنا آدم قال: ثنا شعبه قال: ثنا عبد الملك بن ميسرة والمجالد بن سعيد وبيان، قالوا: سمعنا عامر الشعبي يحدث عن قُمَيْرٍ ، امرأة مسروق ، عن عائشة (عَلَيْهَا السَّلَامُ) أَنَّهَا قَالَتْ فِي الْمُسْتَحَاضَةِ: «تَدْعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ حَيْضِهَا ، ثُمَّ تَغْتَسِلُ غُسْلًا وَاحِدًا ، وَتَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ»^(١).

الحديث السابع: «الله المزوج وجبريل الشاهد»

قال الإمام الطبراني (رحمته الله): حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيُّ، ثنا الْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِيُّ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَغْوَيْنَ الْحَرَانِيُّ، ثنا حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنِ الْكُمَيْتِ بْنِ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَذْكَورٌ، مَوْلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ (عَلَيْهَا السَّلَامُ)، قَالَتْ: حَظَبَنِي عِدَّةٌ مِنْ فُرَيْشٍ، فَأَرْسَلْتُ أَخْتِي حَمْنَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أَسْتَشِيرُهُ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) : «أَيْنَ هِيَ مِمَّنْ يُعَلِّمُهَا كِتَابَ رَبِّهَا وَسُنَّةَ نَبِيِّهَا؟» قَالَتْ: وَمَنْ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ؟» قَالَ: فَغَضِبْتُ حَمْنَةَ غَضَبًا شَدِيدًا، وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَزَوَّجُ بِنْتَ عَمَّتِكَ مَوْلَاكَ؟ قَالَتْ: جَاءَتْنِي فَأَعْلَمْتَنِي فَغَضِبْتُ أَشَدَّ مِنْ غَضَبِهَا، وَقُلْتُ أَشَدَّ مِنْ قَوْلِهَا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦] ، قَالَتْ: فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ

(١) «شرح معاني الآثار» (١/ ١٠٤).

الله ﷺ، وَقُلْتُ: إِنِّي اسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، أَفَعَلَ مَا رَأَيْتُ، فَرَوَّجَنِي زَيْدًا، وَكُنْتُ أُرْثِي عَلَيْهِ ^(١)، فَشَكَانِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَاتَبَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عُدْتُ فَأَخَذْتُهُ بِلِسَانِي، فَشَكَانِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَا أَطْلَقُهَا، قَالَتْ: فَطَلَّقَنِي، فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي لَمْ أَعْلَمْ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ دَخَلَ عَلَيَّ بَيْتِي وَأَنَا مَكشُوفَةُ الشَّعْرِ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ أَمَرَ مِنَ السَّمَاءِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِلاَ خِطْبَةٍ وَلَا إِشْهَادٍ؟ فَقَالَ: «اللَّهُ الْمُرْجُوعُ وَجِبْرِيلُ الشَّاهِدُ»

أولاً: التخریج

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير للطبراني» (٣٩ / ٢٤) رقم «١٠٩»، وهذا لفظه.

ومن طريق الطبراني: ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٣٠ / ٥٠). وأخرجه الدارقطني في سننه، كتاب النكاح، باب المهر، (٤ / ٤٦١) رقم (٣٧٩٦) من طريق الوليد بن حماد بن جابر الرَّمْلِي، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب النكاح، باب لا يرد نكاح غير الكفو إذا رضى به الزوجة، ومن له الأمر معها وكان مسلماً، (٧ / ٢٢١) رقم (١٣٧٨٢) من طريق أبي القاسم بن الليث، كلاهما (الوليد بن حماد، وابن الليث) عن حسين بن أبي السري به.

قال البيهقي: وهذا وإن كان إسناده لا تقوم بمثله حجة، فمشهور أن زينب بنت جحش، وهي من بني أسد بن خزيمه، وأمها أيمه بنت عبد المطلب بن هاشم عمه رسول الله ﷺ كانت عند زيد بن حارثة حتى طلقها، ثم تزوج رسول الله ﷺ بها، وكذا في الحديث ابنة عمك والصواب ابنة عمك وأخرجه أبو نعيم في «معرفه الصحابة لأبي نعيم» (٣٢٢٥ / ٦) رقم (٧٤٢٦) من طريق الحسين الرهاوي، عن الحسن بن محمد بن أعين، ببعضه.

(١) وعند البيهقي في «السنن الكبرى» (٧ / ٢٢١): فأخذته بلساني، فشكاني إلى النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: "أمسك عليك زوجك واتق الله"، ثم أخذته بلساني.

(٢) ولفظه: خطبت فبعثت إلى النبي ﷺ حملة بنت جحش، فذكرت نقراً من قرشي خطبوني، فقالت: يا رسول الله، إن ابنة عمك خطبها فلان، وفلان، قال: «أما فلان فكذا، وأما أبو فلان فزورب للنساء، وأما سهيل فمطلق، ولكن هل لكم فيمن يكرمها ويلين لها ويعلمها كتاب ربها، وسنة نبيها؟ زيد بن حارثة» فروجني رسول الله ﷺ زيداً بعد نزول هذه الآية:

وأورده الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٩/ ٢٤٧)، وقال «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَفِيهِ حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَهُوَ مَتْرُوكٌ، وَفِيهِ تَوْثِيقٌ لَيْنٍ»
ثانياً: دراسة الإسناد

الحسين بن إسحاق بن إبراهيم التستري: سَمِعَ: هِشَامَ بْنَ عَمَّارٍ، وَسَعِيدَ بْنَ مَنْصُورٍ، وَحَدَّثَ عَنْهُ: ابْنُهُ، عَلِيٌّ، وَأَبُو جَعْفَرٍ الْعُقَيْلِيُّ، وَسُلَيْمَانُ الطَّبْرَانِيُّ وَأَكْثَرُ عَنْهُ، وَآخَرُونَ، قَالَ الذهبي: كَانَ مِنَ الْحَفَاطِ الرَّحَالَةِ، تُوْفِي سَنَةَ تِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ (١)

الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمن بن حسان الهاشمي ، مولاهم، وهو ابن أبي السري -بفتح المهملة وكسر الراء- العسقلاني، أخو مُحَمَّد بن أبي السري، رَوَى عَنْ: بشر بن شعيب بن أبي حمزة، والحسن بن مُحَمَّد بن أعين، وخلف بن تميم، وَرَوَى عَنْهُ: ابن ماجه، والحسين ابن إسحاق التستري، قَالَ مُحَمَّد بن أبي السري: لَا تَكْتَبُوا عَنْ أَخِي فَإِنَّهُ كَذَابٌ يَعْنِي: الحسين بن أبي السري، وَقَالَ أَبُو داود وابن حجر: ضعيف، وَقَالَ أَبُو عَرُوبَةَ الحراني: الحسين بن أبي السري خال أمي كذاب، وذكره أَبُو حاتم بن حبان في كتاب "الثقات"، وَقَالَ: يَخْطِئُ وَيَغْرِبُ، وقال الذهبي: كذاب، مات سنة أربعين ومئتين (٢).

الحسن بن محمد بن أعين الحراني أبو علي القرشي مولى أم عبد الملك بنت محمد بن مروان، وقد ينسب إلى جده، روى عن عمه موسى بن أعين ومقل بن عبيد الله، وعنه: الفضل بن يعقوب، وسلمة بن شبيب، قال أبو حاتم أدركته ولم أكتب عنه، ووثقه النسائي في السنن، والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق، مات سنة عشر ومئتين، وأخرج له الشيخان، والنسائي (٣).

=

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] الآية

(١) طبقات الحنابلة (١/ ١٤٢)، والمقصد الأرشد (١/ ٣٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٧).
(٢) «الطبقات الكبرى» (ص ٤٧)، و «تهذيب الكمال» (٦/ ٤٦٨)، و «ميزان الاعتدال» (١/ ٥٣٦)، و «الكاشف» (١/ ٣٣٥)، و «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣٤٠)، و «تقريب التهذيب» (ص ١٦٨).

(٣) «الجرح والتعديل» (٣/ ٣٥)، و «الثقات لابن حبان» (٨/ ١٧١)، «السنن الكبرى - النسائي» (٣/ ٣٥٢)، و «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (ص ٩٢)، و «المعلم بشيوخ

=

حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ أَبُو عَمْرِو الْأَسَدِيِّ الْقَارِيءُ الْبَزَازِيُّ، وَهُوَ
صَاحِبُ عَاصِمٍ صَاحِبِ الْقِرَاءَةِ، كُوفِي حَدَّثَ عَنْ سَمَاقِ بْنِ حَرْبٍ وَلَيْثِ
وَعَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ، قَالَ يَحْيَى: ضَعِيفٌ، وَقَالَ مَرَّةً: لَيْسَ بِثِقَةٍ، وَقَالَ مَرَّةً: كَذَّابٌ
وَقَالَ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ، وَالنَّسَائِيُّ: مَثْرُوكُ الْحَدِيثِ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ تَرْكُوهُ، وَقَالَ
السَّعْدِيُّ: قَدْ فَرَّغَ مِنْهُ مُنْذُ دَهْرٍ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ بْنِ خَرَّاشٍ: كَذَّابٌ
مَثْرُوكٌ يَضَعُ الْحَدِيثَ، وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: كَانَ يَقْلِبُ الْأَسَانِيدَ وَيَرْفَعُ الْمَرَاسِيلَ،
وَقَالَ أَبُو زُرْعَةَ وَالْأَرْنَؤُطِيُّ: ضَعِيفٌ، تُوْفِيَ سَنَةَ ثَمَانِينَ وَمِائَةً (١)

الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ الشَّاعِرِ الْكُوفِيِّ: رَوَى عَنْ الْفَرَزْدَقِ وَأَبِي جَعْفَرِ
الْبَاقِرِ، وَرَوَى عَنْهُ: وَالْبَةُ بْنُ الْحُبَابِ، وَحَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَغَيْرُهُمَا، قَالَ أَبُو
عُبَيْدَةَ: لَوْ لَمْ يَكُنْ لِبَنِي أَسَدٍ مَنْقَبَةٌ غَيْرُ الْكُمَيْتِ لَكِفَاهُمْ، وَكَانَ شَيْعِيًّا، وَلَمَّا مَدَحَ
عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ قَسَطَ لَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ أَرْبَعِمِائَةَ أَلْفٍ ذِرْهَمًا، وَقَالَ
الْصَفْدِيُّ: شَاعِرٌ زَمَانُهُ يُقَالُ إِنَّ شَعْرَهُ بَلَغَ أَكْثَرَ مِنْ خَمْسَةِ أَلْفِ بَيْتٍ، وَلَدَ سَنَةَ
سِتِّينَ، وَتُوْفِيَ سَنَةَ سِتِّ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً (٢)

مَذْكُورُ مَوْلَى زَيْنَب: لَمْ أَقِفْ لَهُ عَلَى تَرْجُمَةٍ

زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْش: أُمُّ الْمُرَمِّينَ، سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهَا.

ثَالِثًا: الْحُكْمُ

ضعيف جدا؛ فمداره على ابن أبي السري، وهو شديد الضعف، إضافة
إلى ضعف حفص بن سليمان، كما أن الكميت لم يذكر بجرح ولا تعديل.

رَابِعًا: التَّعْلِيلُ

هذا الحديث وإن كان شديد الضعف، إلا أن معناه صحيح كما تقدم من
كلام البيهقي رحمه الله، وقد كانت زَيْنَبُ ٱ تَفْخَرُ عَلَى سَائِرِ أَزْوَاجِ

البخاري ومسلم» (ص ١٣٣)، و«تهذيب الكمال» (٦/ ٣٠٦)، و«الكاشف» (١/ ٣٢٩)،

و«تهذيب التهذيب» (٢/ ٣١٧)، و«تقريب التهذيب» (ص ١٦٣).

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٣٦٣)، و«قبول الأخبار ومعرفة الرجال» (٢/ ٢٠٦)، والكامل لابن

عدى (٣/ ٢٦٨)، و«الضعفاء والمتروكون للدارقطني» (٢/ ١٤٩)، و«الضعفاء

والمتروكون لابن الجوزي» (١/ ٢٢١)، و«تاريخ الإسلام» (٥/ ٢٣٧)، والعبر (١/ ٢٧٦)،

و«ديوان الضعفاء» (ت ١٠٤٩)، و«شذرات الذهب» (١/ ٢٩٣) والوفاء بالوفيات (١٣/ ٩٨)،

و«ميزان الاعتدال» (١/ ٥٦١)

(٢) تاريخ دمشق (٥٠/ ٢٢٩)، والسير (٥/ ٣٨٨)، و«الوفاء بالوفيات» (٢٤/ ٢٧٦).

النبي ﷺ؛ وقد تقدم في التعريف بها قولها "رَوَّجَكُنْ أَهَالِيكُنْ، وَرَوَّجَنِي اللهُ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ".

وصح أيضًا أن النبي ﷺ دخل عليها بغير إذن ^(١).

الحديث الثامن: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَرَثَ النِّسَاءَ خَطَطَهُنَّ»

قال الإمام أحمد رحمته الله: حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ كُنُوزٍ عَنْ زَيْنَبَ عليها السلام "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَرَثَ النِّسَاءَ خَطَطَهُنَّ" ^(٢).

أولاً: تخريج الحديث

أخرجه أحمد في مسنده (٤٤ / ٦٠٠) رقم «٢٧٠٤٩».

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤ / ٥٦) رقم (١٤٦) قال حَدَّثَنَا عُبَيْدٌ، ثنا أَبُو بَكْرِ، ثنا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ بِهِ.

وأورده البوصيري في «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» (٣ / ٤٤٤) رقم «٣٠٦٢»، بَابُ مِيرَاثِ الْغُرَقَى وَتَوْرِيثِ النِّسَاءِ حُظُوظَهُنَّ وَمَا جَاءَ فِيهِمْ طَلْقُ نِسَاءَهُ خَشْيَةَ الْمِيرَاثِ، وعزاه لأحمد وابن أبي شيبة بلفظ "حظوظهن" بدل خططنهن.

وأخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب الفرائض، باب في إحياء الموات (٤ / ٦٨٨) رقم «٣٠٨٠»، عن عبد الواحد بن غياث، وأحمد في «مسنده» (٤٤ / ٦٠١) رقم (٢٧٠٥٠) قال حَدَّثَنَا عَفَّانُ، كلاهما (عبد الواحد، وعفان) عن عبد الواحد بن زياد، عن الأعْمَشِ بمعناه ^(٣).

(١) تقدم تخريجهما

(٢) الْخِطُّ: جَمْعُ خِطَّةٍ بِالْكَسْرِ، وَهِيَ الْأَرْضُ يَخْتَطُّهَا الْإِنْسَانُ لِنَفْسِهِ؛ بَأَنَّ يُعْلَمَ عَلَيْهَا عَلَامَةً وَيُخَطُّ عَلَيْهَا خَطًّا لِيُعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ اخْتَارَهَا، وَبِهَا سُمِّيَتْ خِطَطُ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ، وَمَعْنَى الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى نِسَاءً، مِنْهُنَّ أُمَّ عَبْدٍ خِطَطًا يَسْكُنُهَا بِالْمَدِينَةِ شِبْهُ الْقَطَائِعِ لَا حَظَّ لِلرِّجَالِ فِيهَا، «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢ / ٤٨).

(٣) ولفظه: كَانَتْ زَيْنَبُ عليها السلام تَقْلِي * رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعِنْدَهُ امْرَأَةٌ عُثْمَانُ بْنُ مَطْعُونٍ، وَنِسَاءٌ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ يَشْكُونَ مَنَازِلَهُنَّ، وَأَلْهَنَ يَخْرُجْنَ مِنْهُ، وَيُضَيِّقُ عَلَيْهِنَّ فِيهِ، فَتَكَلَّمَتْ زَيْنَبُ، وَتَرَكْتُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "إِنَّكَ لَسِتِ تَكَلِّمِينَ بَعِينِيكَ، تَكَلِّمِي وَأَعْمَلِي عَمَلِي"، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ أَنْ يُورَثَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ النِّسَاءُ "فَمَاتَ عَبْدُ اللَّهِ، فَوَرِثَتْهُ امْرَأَتُهُ دَارًا بِالْمَدِينَةِ"

* تقلي: بفتح التاء وسكون الفاء وكسر اللام أي تفرق شعر رأسه وتفتش القمل منه، «فتح الودود في شرح سنن أبي داود» (٣ / ١٦).

وأخرجه من طريق أبي داود: البيهقي في الكبرى، كتاب إحياء المَوَاتِ، باب ما جاء في توريث نساء المهاجرين خَطَطَهُنَّ بِالْمَدِينَةِ، (١٢ / ٢٤٩) رقم «١١٩٩٨».

وذكره المزي في «تهذيب الكمال» (٣٥ / ١٩٠) في ترجمة «زينب، غير منسوبة»، وقال: الظاهر أنها زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ وأنه كلثوم بن المصطلق الخزاعي، فإن جامع بن شداد، قد روى عنه حديثاً غير هذا. **وَقَالَ أَبُو الْقَاسِمِ فِي " الْأَطْرَافِ "** : أَظْنَاهَا امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، وَقَالَ: عن كلثوم وهو ابن عامر

فرد عليه المزي في «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» (١١ / ٣٣٠) قائلاً: «وفيما قاله نظر، والأشبه أنه كلثوم بن المصطلق الخزاعي الصحابي، وقد تقدم حديثه من رواية جامع بن شداد، عنه (ح ١١١٦٦)، وروي أيضاً عن أسامة بن زيد، وعبد الله بن مسعود (ح ٩٥٤٣) كما تقدم في مسندهما، وأما قوله: وأظنها امرأة عبد الله بن مسعود فهو بعيد جداً لأنه ليس بينها وبين النبي ﷺ محرمية فكيف تقلي رأسه؟ والأشبه أنها زينب بنت جحش زوج النبي ﷺ»

ثانياً: دراسة الإسناد

الأسود بن عامر، ولقبه: شاذان، أبو عبد الرحمن الشامي، نزيل بغداد، روى عن: شعبة والحمادين وشريك، وعنه: أحمد بن حنبل وابنا أبي شعبة وعلي بن المديني، قال ابن معين: "لا بأس به"، وقال ابن المديني والصفدي، والذهبي، وابن حجر: "ثقة"، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: "صدوق صالح"، وقال ابن سعد: "صالح الحديث"، مات سنة ثمان ومئتين^(١). **شريك بن عبد الله النخعي قاضي الكوفة:** روى عن سلمة بن كهيل، والأعمش، وروى عنه: عبد الرحمن بن مهدي، وابن المبارك، ووكيع، وأبو نعيم، قال عمرو بن علي الفلاس: قال كان يحيى لا يحدث عن شريك، وكان عبد الرحمن ابن مهدي يحدث عنه، وقال عبد الجبار بن محمد الخطابي قلت ليحيى بن سعيد: يقولون إنما خلط شريك بآخرة، فقال: ما زال مخلطاً،

(١) «الطبقات الكبير» (٩ / ٣٣٨)، و «التاريخ الكبير» (٢ / ٢٥١)، و «الثقات لابن حبان» (٨ / ١٣٠)، و «رجال صحيح مسلم» (١ / ٨١)، و «تهذيب الكمال» (٣ / ٢٢٦)، و «الكاشف» (١ / ٢٥١)، و «الوافي بالوفيات» (٩ / ١٥٠)، و «تهذيب التهذيب» (١ / ٣٤٠)، و «تقريب التهذيب» (ص ١١١).

فعلق ابن رجب في شرح العلل قائلًا: وبكل حال فهو سييء الحفظ، كثير الوهم، وقال ابن معين: (صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه)، وقال أبو حاتم: (صدوق له أغاليط)، وقال أبو زرعة: (كان كثير الحديث صاحب وهم، يغلط أحياناً) وقال يعقوب بن شيبة: (صدوق، ثقة، سييء الحفظ جداً)، وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: (شريك سييء الحفظ، مضطرب الحديث، مائل)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: (كان في آخر أمره يخطيء فيما يروى، تغير عليه حفظه، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة)، وقال العجلي: (كوفي ثقة وكان حسن الحديث)، وقال النسائي: (ليس به بأس)، وقال الذهبي: (كان شريك حسن الحديث إماماً فقيهاً ومحدثاً أكثر ليس هو في الإتيان كحماد بن زيد)، وذكره ابن حجر في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، فقال: مشهور، كان من الأثبات، ولما ولي القضاء تغير حفظه، وكان يتبرأ من التدليس، ونسبه عبد الحق في "الأحكام" إلى التدليس وسبقه إلى وصفه به الدارقطني، وروى له البخاري استشهاده، ومسلم في المتابعات، وأخرج له أصحاب السنن الأربعة، مات في سنة سبع وسبعين ومائة^(١).

الأعمش: هو سليمان بن مهران، الأسدي، مولاهم، أبو محمد، الكوفي، الكاهلي، روى عن: أبان بن أبي عياش، وسلمة بن كهيل، وغيرهم، وعنه: أبان بن تغلب، وشريك، وغيرهما، قال عبد الله بن داود الخريبي: سمعت شعبة إذا ذكر الأعمش قال: المصحف المصحف، وقال عمرو بن علي: كان الأعمش يسمى المصحف من صدقه، وقال أحمد بن عبد الله العجلي: كان ثقة ثبتاً في الحديث، وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: الأعمش ثقة، وقال النسائي: ثقة ثبت، وذكره ابن حجر في طبقات المدلسين، وقال: كان يدلس، وصفه بذلك: الكرابيسي، والنسائي، والدaraqطني، ووصفه ابن

(١) «الطبقات الكبير» (٧/ ٤٨٨)، و «تاريخ ابن معين - رواية الدوري» (٤/ ٣٦٣)، و «طبقات خليفة» (ص ٢٨٨)، ومعرفة الثقات (١/ ٤٥٣)، والنقات (٦ / ٤٤٤)، و «الأسامي والكنى لأحمد» (ص ١١٩)، و «التاريخ الكبير» (٥/ ٣٨٤)، وتاريخ بغداد: (٩/ ٢٧٩)، و «تهذيب الكمال» (١٢/ ٤٦٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٢٣٢)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٧٠)، والاغتباط: ١٧٠، والكواكب النيرات: ٢٥٠، و «التيبين لأسماء المدلسين» (ص ٣٣)، وتقريب التهذيب (١/ ٤١٧)، و «طبقات المدلسين» (ص ٣٣).

العجمي بالتدليس كذلك، توفي سنة سبع وأربعين ومائة، وقيل: توفي سنة ثمان وأربعين ومائة^(١).

أبو صخرة جامع بن شداد المَحَارِبِيُّ الكوفي، روى عن: كيثوم بن المصطلق، والأسود بن هلال، وعدة، وعنه: الأعمش والثوري، وغيرهما، وثقه ابن معين وأبو حاتم، وقال العجلي: (كان شيخاً عاقلاً ثقة ثباتاً كوفياً)، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة ثمان عشرة ومائة، روى له الجماعة^(٢).

كلثوم بن علقمة بن ناجية بن المصطلق، ويُقال: كلثوم بن الأقرم، ويُقال: كلثوم بن عامر بن الحارث بن أبي ضرار بن المصطلق الخزاعي الكوفي، يقال: له صحبة، رَوَى عَنْ: أسامة بن زيد، وعبد الله بن مسعود، وزَيْنَب بنت جحش، وَرَوَى عَنْهُ: أَبُو صخرة جامع بن شداد، والزبير بن عدي، وعمران بن عَمِير، وثقه ابن حجر، وذكره ابن حبان في التابعين من كتاب "الثقات"، وقال ابن عبد البر، والصفدي: أَحَادِيثُهُ مُرْسَلَةٌ، وَلَا تَصِحُّ لَهُ صُحْبَةٌ، وقال محققو تقريب التهذيب: أما قوله: "ثقة"، ففيه نظر، إذ روى عنه أربعة، وذكره ابن حبان وحده في "الثقات"، فهو: صدوق حسن الحديث في أحسن أحواله^(٣).

زينب بنت جحش: أم المؤمنين، سبق التعريف بها.

ثالثاً: الحكم

حسن؛ فمداره على كلثوم بن علقمة، وهو صدوق حسن الحديث، وبقيّة رجاله ثقات عدا شريك؛ سيئ الحفظ، إلا أنه تابعه عبد الواحد بن زياد^(٤) عن

(١) طبقات ابن سعد ٦ / ٣٤٢، والجرح والتعديل ٤ / ١٤٦، وتاريخ بغداد ٩ / ٣، وميزان الاعتدال ٢ / ٢٢٤، وتهذيب التهذيب ٤ / ٢٢٢، وطبقات المدلسين (ص ٣٣).

(٢) معرفة الثقات: ١ / ٢٦٥، «الثقات للعجلي» (ص ٩٤)، والجرح والتعديل: ٢ / ٥٢٩، والثقات لابن حبان: ٤ / ١٠٧، رجال صحيح البخاري (١ / ١٥٠)، وتهذيب التهذيب: ٢ / ٤٩

(٣) «الجرح والتعديل» (٧ / ١٦٣)، و«الثقات لابن حبان» (٥ / ٣٣٥)، و«الاستيعاب» (٣ / ١٣٢٧)، و«تهذيب الكمال» (٢٤ / ٢٠٥)، و«تهذيب التهذيب» (٨ / ٤٤٣)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٦٢)، و«تحرير تقريب التهذيب» (٣ / ٢٠٠).

(٤) قال معاوية بن صالح بن أبي عبيد الله الدمشقي: قلت ليحيى بن معين من أثبت اصحاب الأعمش؟ فقال بعد سفيان وشعبة أبو معاوية الضرير، وبعده عبد الواحد بن زياد، وقال عثمان ابن سعيد: قلت ليحيى بن معين أبو عوانة أحب إليك أو عبد الواحد؟ فقال أبو عوانة

الأعمش - كما في الرواية الثانية - وهو ثقة، وأما عنعنة الأعمش فلا تضر؛ لأنه روي عن جامع بن شداد، وقد أكثر عنه، وما كان من هذا القبيل فهو محمول على الاتصال؛ ولذا قال ابن العجمي عنه: «يدلس وربما دلس عن ضعيف، ولا يدري به، فمتى قال حدثنا؛ فلا كلام، ومتى قال عن تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم، وأبي وائل، وأبي صالح السمان فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال»^(١).

رابعاً: التعليق

المراد بقوله ورث النساء: أي نساء المهاجرين، فلا تخرج نساء المهاجرين من دار أزواجهم بعد موتهم، بل تسكن فيها على سبيل التوريث والتملك^(٢)؛ كما هو واضح في رواية أبي داود.

قال الخطابي: وقد روي عن النبي ﷺ أنه أقطع المهاجرين الدور بالمدينة، فنأولوها على وجهين؛ أحدهما: أنه إنما كان أقطعهم العرصة^(٣)؛ ليبنوا فيها الدور؛ فعلى هذا الوجه يصح ملكتهم في البناء الذي أحدثوه في العرصة، والوجه الآخر: أنهم إنما أقطعوا الدور عارية، وإليه ذهب أبو إسحاق المروزي؛ وعلى هذا الوجه لا يصح الملك فيها؛ وذلك أن الميراث لا يجري إلا في ما كان الموروث مالكا له، وقد وضعه أبو داود في باب إحياء الموات. وقد يحتمل أن يكونوا إنما أحيوا تلك البقاع بالبناء فيها إذ كانت غير مملوكة لأحد قبل والله أعلم.

وقد يكون نوع من الإقطاع إرفاقاً من غير تملك، وذلك كالمقاع في الأسواق والمنازل في الأسفار فإنما يرتفق بها، ولا تملك، فأما توريثه الدور لنساء المهاجرين خصوصاً؛ فيشبه أن يكون ذلك على معنى القسمة بين الورثة، وإنما خصهن بالدور؛ لأنهن بالمدينة غرائب لا عشيرة لهن بها، فحاز لهن الدور لما رأى من المصلحة في ذلك.

=

أحب إلى وعبد الواحد ثقة، وسئل أبو زرعة عنه، فقال ثقة، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم» (٢١ / ٦).

(١) «التبيين لأسماء المدلسين» (ص ٣١)، وقد أخرج البخاري للأعمش عن جامع بن شداد انظر «صحيح البخاري» (٩ / ١٢٤) رقم (٧٤١٨).

(٢) «عون المعبود وحاشية ابن القيم» (٨ / ٢٣١).

(٣) وهي كل موضع واسع لا بناء فيه، «النهاية» (٣ / ٢٠٨).

وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ: وَهُوَ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الدُّورُ فِي أَيْدِيهِنَّ مُدَّةَ حَيَاتِهِنَّ عَلَى سَبِيلِ الْإِزْفَاقِ بِالسُّكْنَى، دُونَ الْمَلِكِ كَمَا كَانَتْ دُورُ النَّبِيِّ ﷺ وَحُجْرِهِ فِي أَيْدِي نِسَائِهِ بَعْدَهُ، لَا عَلَى سَبِيلِ الْمِيرَاثِ فَإِنَّهُ ﷺ قَالَ نَحْنُ لَا نُورِثُ مَا تَرَكَنَاهُ صَدَقَهُ (١).

ونقل ابن حجر عن ابن التين: إنه إنما يسمى إقطاعاً؛ إذا كان من أرضٍ، أو عَقَارٍ، وَإِنَّمَا يُقْطَعُ مِنَ الْفَيْءِ وَلَا يُقْطَعُ مِنْ حَقِّ مُسْلِمٍ وَلَا مَعَاهِدٍ. قَالَ: وَقَدْ يَكُونُ الْإِقْطَاعُ تَمْلِيكًا، وَغَيْرُ تَمْلِيكٍ، وَعَلَى الثَّانِي يُحْمَلُ إِقْطَاعُهُ ﷺ الدُّورَ بِالْمَدِينَةِ.

قَالَ ابن حجر: كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ مَرْسَلًا، وَوَصَلَهُ الطَّبْرِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَقْطَعَ الدُّورَ يَعْنِي أَنْزَلَ الْمُهَاجِرِينَ فِي دُورِ الْأَنْصَارِ بِرِضَاهُمْ (٢).

الحديث التاسع: «اقبلوا الكرامة، وأفضل الكرامة الطيب»

قال الإمام الطبراني رحمه الله: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ، نَا بِشْرُ بْنُ عُبَيْسٍ، نَا نَافِعُ بْنُ خَارِجَةَ بْنِ نَافِعٍ، مَوْلَى ابْنِ جَحْشٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَحْشٍ، عَنْ زَيْنَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْبَلُوا الْكَرَامَةَ، وَأَفْضَلُ الْكَرَامَةِ الطَّيِّبُ، أَخْفَهُ مَحْمَلًا» (٣)، وَأَطْيَبُهُ رِيحًا

أولاً: التخریج

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦/ ٢٣٩) رقم «٦٢٨٩»، وقال "لَا يَرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ زَيْنَبَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَقَرَّدَ بِهِ بِشْرُ بْنُ عُبَيْسٍ" وأخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٦/ ٣٢٢٦) رقم (٧٤٢٩) قال: حَدَّثَنَا الْقَاضِي أَبُو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّائِغُ بِهِ. وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٥/ ١٥٨) وقال: «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ، وَفِيهِ مَنْ لَمْ أَعْرِفْهُمْ».

(١) «معالم السنن» (٣/ ٤٧).

(٢) «فتح الباري لابن حجر» (٥/ ٤٨).

(٣) «المحمل - بفتح الميمين - ويعني به: الحمل، وهو مصدر: حمل، وفتح الأولى، وكسر الثانية: هو الزمان، والمكان. وقد يقال في الزمان بالفتح في الثانية. والمحمل - أيضاً - واحد محامل الحاج. والمحمل - بكسر الأولى، وفتح الثانية: واحد محامل السيف، «المفهم للقرطبي» (٥/ ٥٥٨)

وأورده ابن القسيران في «أطراف الغرائب والأفراد» (٣٧٤ / ٥) بلفظ أقيلا الكرامة، وهو تصحيف، وقال: «غريب من حديث زينب عن النبي، تفرد به نافع بن خازجة بهذا الإسناد، ولا نعلم حدث به غير بشر بن عيسى. ثانياً: دراسة الإسناد

مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الْمَكِّيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الصَّائِغُ: سَمِعَ: الْقَعْنَبِيُّ، وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَبُحَيِّى بْنُ مَعِينٍ، وَرَوَى عَنْهُ: دَعْلَجُ بْنُ أَحْمَدَ، وَأَبُو مُحَمَّدٍ الْفَاكِهِي، وَسَلِيمَانُ الطَّبْرَانِيُّ، وَخَلَقَ كَثِيرٌ مِنَ الرِّجَالِ، سَأَلَ حَمْزَةَ الدَّارِقُطَنِي عَنْهُ، فَقَالَ: ثَقَّةٌ، كَتَبَ عَنْهُ الْفَرِيَابِيُّ، وَمُوسَى بْنُ هَارُونَ الْحَمَالُ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: الْمُحَدَّثُ، الْإِمَامُ، الثَّقَّةُ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١).

بِشْرِ بْنِ عَبَّاسٍ بْنِ مَرْحُومٍ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَهْرَانَ الْعَطَارِ الْبَصْرِيِّ: مَوْلَى آلِ مَعَاوِيَةَ سَكَنَ الْحِجَازَ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ وَجَدَهُ، وَنَافِعِ بْنِ خَارِجَةَ، وَمُرْوَانَ بْنَ مَعَاوِيَةَ، وَعَنْهُ: الْبَخَارِيُّ، وَإِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي وَأَبُو حَاتِمٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّائِغُ وَغَيْرُهُمْ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ: رَوَى عَنْهُ أَبُو زُرْعَةَ وَالنَّاسُ، رِيماً خَالَفَ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: صَدُوقٌ يَخْطِئُ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ، وَقِيلَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَثَلَاثِينَ^(٢).

نَافِعُ بْنُ خَارِجَةَ بْنِ نَافِعٍ: سَمِعَ أَبَاهُ عَنْ جَدِّهِ قَالَهُ الْبَخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ، وَعَنْهُ بِشْرِ بْنُ مَرْحُومٍ، ذَكَرَ الْبَخَارِيُّ عَنْ بِشْرِ قَوْلَهُ عَنْهُ: كَانَ يَأْتِينَا فِي دَارِنَا، هَلَكَ مِنْهُ عَشْرِينَ سَنَةً أَبُو شَبَّهَهَا، قَالَ ذَلِكَ بِشْرِ سَنَةَ ثِنْتَيْنِ وَعَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ أَوْ نَحْوَهَا^(٣)، وَهُوَ مَجْهُولُ الْعَيْنِ وَالْحَالِ. وَأَبُوهُ خَارِجَةُ، وَجَدَهُ: لَمْ أَقِفْ لَهُمَا عَلَى تَرْجُمَةٍ.

(١) «الثقات لابن حبان» (١٥٢ / ٩)، و «تاريخ مولى العلماء ووفياتهم» (٦١٧ / ٢)، و «سؤالات حمزة للدارقطني» (ص ٧٣)، و «سؤالات الحاكم للدارقطني» (ص ١٦٦)، و «سير أعلام النبلاء» (٤٢٨ / ١٣)، و «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» (٢٧٢ / ٢).
(٢) «الجرح والتعديل» (٣٦٢ / ٢)، و «الثقات لابن حبان» (١٤٠ / ٨)، و «من روى عنهم البخاري في الصحيح» (ص ١٠٢)، و «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» (ص ٨٤)، و «تهذيب الكمال» (١٣٥ / ٤)، و «الكاشف» (٢٦٩ / ١)، و «تهذيب التهذيب» (٤٥٤ / ١)، و «تقريب التهذيب» (ص ١٢٣).

(٣) «التاريخ الأوسط» (٢٨٧ / ٢) ترجمة رقم «٢٦٣٠»

محمد بن عبد الله بن جحش بن رباب الأسدي: سبق في الحديث الرابع، وله صحبة.

زينب بنت جحش: أم المؤمنين تقدمت ترجمتها.

ثالثاً: الحكم

ضعيف لحال بشر بن عبيس؛ فلم أقف له على توثيق إلا ما ذكره ابن حجر من كونه صدوقاً يخطئ، وعليه فلا يمكن الاعتماد عليه، والمدار عليه، وقد انفرد ولا متابع له كما قال الطبراني رحمه الله، ونافع مجهول، كما أن خارجة وأبوه لم أقف لهما على ترجمة.

رابعاً: التعليق

هذا الحديث وإن كان ضعيفاً إلا أن النصوص النبوية حثت على قبول الطيب، بل نهى النبي ﷺ عن رده؛ فقد أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال رسول الله ﷺ "مَنْ عُرِضَ عَلَيْهِ رِيحَانٌ فَلَا يَرُدُّهُ، فَإِنَّهُ خَفِيفُ الْمَحْمِلِ طَيْبُ الرِّيحِ"^(١).

قال القرطبي: وقد أشار النبي ﷺ بهذا القول إلى العلة التي ترغب في قبول الطيب من المعطية، وهي: أنه لا مؤونة، ولا منة تلحق في قبوله؛ لجريان عادتهم بذلك، ولسهولته عليهم، ولنزارة ما يتناول منه عند العرض، ولأنه مما يستطيعه الإنسان من نفسه، ويستطيعه من غيره، وفيه من الفقه: الترغيب في استعمال الطيب، وفي عرضه على من يستعمله^(٢).

الحديث العاشر: إن طهور الأديم دباغُهُ

قال ابن الأعرابي^(٣): حدثنا علي بن سهل، نا يحيى بن أيوب، نا عباد بن عباد المهلي قال: حدثني شعبة، عن أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل، عن أم سلمة، أو زينب رضي الله عنهما، أو غيرهما من أزواج النبي ﷺ، أن ميمونة رضي الله عنها ماتت لها شاة، فقال لها رسول الله ﷺ: ألا استمتعتم بها؟ فقالت: يا رسول الله كيف نستمتع بها وهي ميتة؟ فقال: إن طهور الأديم^(٤) دباغُهُ

(١) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الألفاظ من الأدب وغيرها، باب استعمال المسك، وأنه أطيب الطيب. وكراهة رد الريحان والطيب، « (٤/ ١٧٦٦) رقم «٢٢٥٣»

(٢) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (٥/ ٥٥٨).

(٣) ابن الأعرابي: هو أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم (٢٤٦ - ٣٤٠ هـ).

(٤) الأديم وهو الجلد، وجمعه: آدم يفتحها، «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» (١/ ٢٢٤).

أولاً: التخریج

أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٣/ ١٠٣١) رقم «٢٢١٠».
وأخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣/ ١١٤) رقم (٢٦٥٢) قال:
حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ قَالَ: نَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْمُقَابِرِيُّ بِهِ.
وقال الطبراني: لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ شُعْبَةَ إِلَّا عَبَّادٌ تَقَرَّدَ بِهِ يَحْيَى.
وأخرجه الدارقطني في «سننه»، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الدَّبَاغِ (١/ ٦٩)
رقم (١١٩) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ
الْعَابِدِ بِهِ.

وأخرجه من مسند أم سلمة ؓ وحدها دون زينب بنت جحش ؓ:
الدارقطني في «سننه»، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الدَّبَاغِ (١/ ٦٨) رقم (١١٦)،
والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣/ ٢٥٨) رقم «٥٣٨»، والبيهقي في
الكبرى، كِتَابُ الطَّهَارَةِ، بَابُ الْمُنْعِ مِنَ الْإِثْتِفَاعِ بِشَعْرِ الْمَيْتَةِ، (١/ ٣٧)
ط العلمية) رقم «٨٣»، كلهم من طريق يُوْسُفُ بْنُ السَّقَرِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ ؓ
زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ ﷺ يَقُولُ: «لَا بَأْسَ بِمِسْكِ الْمَيْتَةِ إِذَا
دُبِغَ، وَلَا بِأَسِّ بِصُوفِهَا وَشَعْرِهَا وَقُرُونِهَا إِذَا غُسِلَ بِالْمَاءِ».
وقال الدارقطني: يُوْسُفُ بْنُ السَّقَرِ مَثْرُوكٌ، وَلَمْ يَأْتِ بِهِ غَيْرُهُ.
وقال البيهقي في السنن: قال مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ: يُوْسُفُ بْنُ
السَّقَرِ أَبُو الْفَيْضِ كَاتِبُ الْأَوْزَاعِيِّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ
وقال في «معرفة السنن والآثار» (١/ ٢٤٩) رقم (٥٥٤) «وَأَيْنَمَا رَوَاهُ
يُوْسُفُ بْنُ السَّقَرِ، وَهُوَ مَثْرُوكٌ فِي عِدَادِ مَنْ يَضَعُ الْحَدِيثَ»
وله شاهد صحيح من حديث سودة ؓ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: مَاتَتْ لَنَا
شَاةٌ، فَدَبَغْنَا مَسْكَهَا، ثُمَّ مَا زِلْنَا نَنْبِذُ فِيهِ حَتَّى صَارَ شَنَاً^(١) (٢).

(١) "المسك" بفتح الميم: الجلد، وقوله "ما زلنا ننبذ"؛ أي: نشرب منه الماء، وإنما قالت: (ننبذ فيه)؛ لأنهم كانوا يبنذون في الماء التمر وغيره ليحلوا، وفي هذا بيان طهارة الجلد المدبوغ، وقوله "حتى صار شناً"؛ أي: حتى صار خلقاً بحيث لا يمكن استعماله، من الخلقة، «المفاتيح في شرح المصابيح» (١/ ٤٣٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأيمان والنذور، باب: إِنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَشْرَبَ نَبِيذًا، فَشَرِبَ طِلَاءً أَوْ سَكْرًا أَوْ عَصِيرًا، (٦/ ٢٤٦٠) رقم «٦٣٠٨».

وشاهد صحيح من حديث ابن عباس رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ مرَّ بِشَاةٍ مَيْتَةٍ، فَقَالَ: هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَايَهِهَا^(١)؟ قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ. قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلَهَا^(٢).

ثانياً: دراسة الإسناد

علي بن سهل بن المغيرة البزار أبو الحسن البغدادي: المعروف بالعفاني، نسائي الأصل، روى عن عفان -وأكثر عنه حتى نسب إليه-، ويحيى ابن أبي بكير الكرمانى، وغيرهما، وعنه: موسى بن هارون، والبخاري، وابن الأعرابي، وآخرون، قال أبو حاتم: كتبنا بعض حديثه، ولم يقض لنا السماع منه، وهو صدوق، وقال الدارقطني ومسلمة بن قاسم، وابن حجر: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، قال ابن قانع مات سنة سبع، وقال البخاري وابن مخلد وابن المنادي: سنة إحدى وسبعين ومائتين^(٣).

يحيى بن أيوب المقابري: أبو زكريا البغدادي العابد، روى عن إسماعيل بن جعفر، وعبد الله بن المبارك، وعبد المهيبي، وعنه: مسلم، وأبو داود، وابن أبي الدنيا، قال الميموني عن أحمد: رجل صالح، وقال علي بن المديني وأبو حاتم: صدوق، وقال أبو شعيب الحراني: كان من خيار عباد الله تعالى، ووثقه ابن قانع، والحسين بن فهم، والذهبي وابن حجر، وذكره ابن حبان في الثقات، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين^(٤).

(١) الإِهَابُ فِي اللُّغَةِ: الْجُلْدُ الَّذِي لَمْ يُدْبَغْ، فَإِذَا دُبِغَ، زَالَ عَنْهُ هَذَا الْإِسْمُ، «تأويل مختلف الحديث» (ص ٢٥٦).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كِتَابُ الزَّكَاةِ، بَاب: الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، (٢/ ٥٤٣) رقم «١٤٢١»، وفي كِتَابِ الْبَيْتِ، بَاب: جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ، (٢/ ٧٧٤) رقم «٢١٠٨»، وفي كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، بَاب: جُلُودِ الْمَيْتَةِ، (٥/ ٢١٠٣) رقم «٥٢١١»، ومسلم في صحيحه، كِتَابُ الْحَيْضِ، بَابُ طَهَارَةِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ بِالدَّبَاغِ، (١/ ٢٧٦) رقم (٣٦٣).

(٣) «الثقات لابن حبان» (٨/ ٤٧٣)، و«تاريخ دمشق لابن عساكر» (٤١/ ٥٢٤)، و«تهذيب الكمال» (٢٠/ ٤٥٦)، و«تهذيب التهذيب» (٧/ ٣٣٠)، و«تقريب التهذيب» (ص ٤٠٢).

(٤) «رجال صحيح مسلم» (٢/ ٣٣١)، و«تهذيب الكمال» (٣١/ ٢٣٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣٨٦)، و«الكاشف» (٢/ ٣٦٢)، و«إكمال تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٩٠)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ١٨٨)، و«تقريب التهذيب» (ص ٥٨٨).

عَبَّادٌ^(١) بن عَبَّاد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة المَهْلَبِيُّ^(٢)
أبو معاوية الأَزْدِيُّ البَصْرِي، حدث عن: مجالد بن سعيد، وهشام بن عروة،
وعدة، وروى عنه: شعبة، وابن معين، وغيرهما، قال أحمد: ليس به بأس كان
رجلاً عاقلاً أديباً، وقال ابن سعد: لم يكن بالقوي في الحديث، وقال مرة: كان
ثقة وربما غلط، وقال ابن معين، وأبو داود، النسائي وابن خراش: ثقة، وقال
يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه؟ فقال:
صدوق لا بأس به، قيل له: يحتج بحديثه؟ قال: لا، وقال الذهبي: كان شريفاً،
جليلاً، ثقة، نبيلاً من عقلاء الأشراف وعلمائهم، وقد تعنت أبو حاتم كعادته
وقال: لا يحتج به، وقال ابن سعد: لم يكن بالقوي في الحديث، قلت - يعني
الذهبي - : حديثه في الكتب كلها، وقال ابن حجر: ثقة ربما وهم، وقال في
هذي الساري: ليس له في البخاري سوى حديثين بمتابعة غيره، وذكره ابن حبان
في الثقات، مات في سنة إحدى وثمانين ومائة، روى له الجماعة^(٣).
شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ بْنِ الْوَرْدِ، العَتَكِي، الأَزْدِيُّ، أبو بسطام، روى عن:
حميد بن نافع، وابن ثروان، وغيرهما، وعنه: عباد بن عباد، ومحمد بن جعفر
غندر، وغيرهما، وثقه محمد بن سعد، وأبو حاتم، والعجلي، وزاد: وكان
يخطيء في بعض الأسماء، وفي موضع آخر: ثبت نقي الحديث، كان
يخطيء في أسماء الرجال قليلاً، قال العلاء في جامع التحصيل: أحد الأئمة
، وهو بريء من التدليس بالكلية، وكان يشدد فيه، وقال ابن حجر: ثقة حافظ
متقن، كان الثوري يقول هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتن
بالعراق عن الرجال، وذبح عن السنة وكان عابداً، وتوفي سنة ستين ومائة في
أولها، وله يوم توفي سبع وسبعون سنة^(٤).

(١) عَبَّاد: بمفتوحة وشدة موحدة، المغني: ١٦٤

(٢) المَهْلَبِيُّ: بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام المفتوحة وفي آخرها باء موحدة، نسبة إلى أبي

سعيد المهلب أمير خراسان، اللباب: ٣ / ٢٧٥

(٣) الطبقات الكبرى: ٧ / ٢٩٠، والجرح والتعديل: ٦ / ٨٢، والثقات: ٧ / ١٦١، وتاريخ الإسلام:

١٢ / ١٩٨، ومن تكلم فيه: ١٠٦، وهذي الساري ص ٤٦٣، وتقريب التهذيب: ١ / ٤٦٧

(٤) طبقات ابن سعد: ٧ / ٢٨٠، والتاريخ الصغير: ٢ / ١٣٥، والجرح والتعديل: ١ / ١٢٦،

ومشاهير علماء الامصار: ١٧٧، و«جامع التحصيل في أحكام المراسيل» (ص ١٩٦)،

وتهذيب التهذيب: ٤ / ٣٣٨، و«تقريب التهذيب» (ص ٢٦٦).

أبو قيس الأودي: عبد الرحمن بن ثروان الكوفي، روى عن: هذيل بن شرحبيل، وعكرمة، وعنه: الأعمش، وأبو إسحاق السبيعي، وشعبة، قال ابن عباس الدوري عن ابن معين: ثقة، يقدم على عاصم، وقال العجلي ثقة ثبت، وقال الحاكم عن الدارقطني: ثقة، ونقل ابن خلفون عن ابن نمير توثيقه، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثقه الذهبي في الكاشف، وقال في الضعفاء فيه لين، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، هو قليل الحديث، وليس بحافظ، قيل له كيف حديثه؟ فقال: صالح هو لين الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: يخالف في أحاديثه، وقال عبد الله بن أحمد سألت أبي عنه، فقال: هو كذا وكذا وحرك يده، وذكره العجلي في الضعفاء، وقال ابن حجر: صدوق، ربما خالف، مات سنة عشرين ومائة^(١).

هزيل ابن شرحبيل الأودي الكوفي: الأعمى، أخو الأرقم بن شرحبيل، روى عن أخيه عثمان، وعلي، وطلحة، وعنه: أبو إسحاق السبيعي، وأبو قيس عبد الرحمن بن ثروان، وثقه ابن سعد، والعجلي، والدارقطني، والذهبي، وذكره ابن حبان في الثقات، روى له الجماعة إلا مسلماً^(٢).

أم سلمة: هند بنت أبي أمية بن المغيرة، زوج النبي ﷺ القرشية المخزومية أم المؤمنين ﷺ وكانت قبل رسول الله ﷺ تحت أبي سلمة بن عبد الأسد ﷺ، أخو النبي ﷺ من الرضاعة، ولها منه: زينب، وعمر - ربيب النبي ﷺ -، روت عن رسول الله ﷺ، وروى عنها: ابن عباس، وعائشة، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، لها ثلاثمائة وثمانية وسبعون حديثاً، اتفق الشيخان على ثلاثة عشر، وانفرد البخاري بثلاثة، ومسلم بمثلها، توفيت سنة تسع وخمسين وهي آخر أمهات المؤمنين وفاة^(٣).

(١) «التاريخ الكبير» للبخاري (٦/ ٣٣٦)، و«التاريخ الأوسط» (١/ ٣٠٦)، و«الجرح والتعديل» (٥/ ٢١٨)، و«الثقات لابن حبان» (٧/ ٦٥)، و«رجال صحيح البخاري» (١/ ٤٤٣)، و«تهذيب الكمال» (١٧/ ٢٠)، و«من تكلم فيه وهو موثق» (ص ٣٢٥)، و«المغني في الضعفاء» (٢/ ٨٠٤)، و«تهذيب التهذيب» (٦/ ١٥٢)، و«تقريب التهذيب» (ص ٣٣٧).

(٢) «التاريخ الكبير» للبخاري (١٠/ ١٨٠)، و«الثقات لابن حبان» (٥/ ٥١٤)، و«رجال صحيح البخاري» (٢/ ٧٨٢)، و«الكمال في أسماء الرجال» (٩/ ٢٤١)، و«تهذيب الكمال» (٣٠/ ١٧٢)، و«الكاشف» (٢/ ٣٣٥)، و«تهذيب التهذيب» (١١/ ٣١).

(٣) «معركة الصحابة لابن منده» (ص ٩٥٧)، وأسد الغابة: ٧/ ٣١٢، والاستيعاب: ٤/ ١٩٢٠،

زينب بنت جحش: أم المؤمنين تقدمت ترجمتها.

ثالثاً: الحكم

ضعيف بهذا السند؛ فمداره على أبي قيس الأودي، ومثله لا يحتج بحديثه إذا انفرد، لكنه يرتقي بشواهد إلى الصحيح

رابعاً: التعليق

اختلف العلماء في دباغ جلود الميتة وطهارتها بالدباغ على سبعة مذاهب؛ أحدها مذهب الشافعي: أنه يطهر بالدباغ جميع جلود الميتة، إلا الكلب، والخنزير، والمتولد من أحدهما وغيره، ويطهر بالدباغ ظاهر الجلد وباطنه، ويجوز استعماله في الأشياء المائية واليابسة، ولا فرق بين مأكول اللحم وغيره؛ ورؤي هذا المذهب عن علي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

والمذهب الثاني: لا يظهر شيء من الجلود بالدباغ؛ ورؤي هذا عن عمر بن الخطاب، وابن عبد الله، وعائشة رضي الله عنها، وهو أشهر الروايتين عن أحمد، وأحادي الروايتين عن مالك.

والمذهب الثالث: يطهر بالدباغ جلد مأكول اللحم، ولا يطهر غيره وهو مذهب الاوزاعي، وابن المبارك، وأبي ثور، وإسحاق بن راهويه.

والمذهب الرابع: يطهر جلود جميع الميتات، إلا الخنزير، وهو مذهب أبي حنيفة.

والمذهب الخامس: يطهر الجميع إلا أنه يطهر ظاهره دون باطنه، ويستعمل في اليابسات دون المائعات، ويصلى عليه لا فيه؛ وهذا مذهب مالك المشهور في حكاية أصحابه عنه.

والمذهب السادس: يطهر الجميع، والكلب والخنزير ظاهراً وباطناً، وهو مذهب داود، وأهل الظاهر وحكي عن أبي يوسف.

والمذهب السابع: أنه ينتفع بجلود الميتة، وإن لم تدبغ، ويجوز استعمالها في المائعات واليابسات، وهو مذهب الزهري، وهو وجه شاذ لبعض أصحابنا، لا تفرع عليه، ولا التفات إليه.

قال النووي: وَاحْتَجَّتْ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ بِأَحَادِيثَ وَغَيْرِهَا، وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ عَنْ ذَلِيلِ بَعْضٍ، وَقَدْ أَوْضَحْتُ دَلَالَتَهُمْ فِي أَوْرَاقٍ مِنْ شَرْحِ الْمُهْدَبِ وَالْغَرَضُ هُنَا بَيَانُ الْأَحْكَامِ وَالِاسْتِنْبَاطِ مِنَ الْحَدِيثِ^(١).

الحديث الحادي عشر: «هَذَا وَاللَّهِ أَوْانَ نَزَلَتْ الْفِتْنُ الْعِظَامُ»

قال الطبراني رحمه الله: حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَلْطِيُّ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، ثنا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي الْمِقْدَامِ ثَابِتِ بْنِ هُرْمَزٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مَخْصَنٍ رحمها الله، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ رحمها الله وَوَجَّهَهَا مُحَمَّرٌ، فَقُلْتُ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا نَائِمَةٌ، فَضَرَبَنِي بِمَجَسَّةٍ مَعَهُ - فَقُلْتُ: إِيْشَ الْمَجَسَّةُ؟ قَالَتْ: السَّعْفُ^(٢) الْأَبْيَضُ - فَقَالَ: «هَذَا وَاللَّهِ أَوْانَ نَزَلَتْ الْفِتْنُ الْعِظَامُ» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ، ثُمَّ يَنْجَى الَّذِينَ اتَّقَوْا»

أولاً: التخریج

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٥ / ٢٤) رقم «١٤٣» وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢٨ / ١) قال «حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّهْمِيُّ حَدَّثَنَا أُسَيْدُ بْنُ الْجَمَالِ قَالَ: حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ بِهِ. قال العقيلي: لَمْ يُتَابَعَ عَلَيْهِ ثَابِتُ بْنُ هُرْمَزٍ وَإِنَّمَا أُدْخِلَ أُسَيْدٌ فِي حَدِيثٍ فِيمَا يَرَى

ثانياً: دراسة الإسناد

فضيل بن محمد بن فضيل، أَبُو يَحْيَى الْمَلْطِيُّ: روى عَنْ: أَبِي نُعَيْمٍ، وموسى بن داود، ومحمد بن عيسى ابن الطباع، وَعَنْهُ: أَبُو الْقَاسِمِ الطَّبْرَانِيُّ، وعبد الرحمن بن أبي حاتم بالإجازة له، قال أبو حاتم: كتب إلى جزيين من حديثه، وقال الذهبي: وقد رَوَى عَنْهُ مِنَ الْكِبَارِ: أَبُو عُرُوبَةَ الْحَافِظُ، وَأَصْلُهُ جَزْرِي، تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ^(٣) وهو مجهول. **أبو نعيم هو الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ^(٤) بن حَمَادِ التَّيْمِيِّ الطَّلْحِيُّ أَبُو نَعِيمِ الْمَلَانِيُّ الْكُوفِيُّ الْأَحُولُ،** روى عن: مسعر بن كدام، والثوري، وعنه: البخاري،

(١) «شرح النووي على مسلم» (٥٤ / ٤).

(٢) السَّعْفَةُ: بِالْتَّحْرِيكِ، وَهِيَ أَغْصَانُ النَّخِيلِ، وَقِيلَ إِذَا بَيَسَتْ سَمِيَتْ سَعْفَةً، وَإِذَا كَانَتْ رَطْبَةً فَهِيَ شَطْبَةٌ، «النهاية» (٣٦٨ / ٢).

(٣) «الجرح والتعديل» (٧٦ / ٧)، و«تاريخ الإسلام» (٧٩٢ / ٦).

(٤) دُكَيْنٌ: بِمِهْمَلَةٍ وَكَافٍ وَنُونٍ مُصَغَّرًا (المعنى ص ١٠٢).

وعبد بن حميد، وطائفة، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً كثير الحديث حجة، وقال العجلي: كوفي ثقة ثبت في الحديث، وقال أبو حاتم: كان ثقة حافظاً متقناً، مات سنة تسع عشرة ومائتين، روى له الجماعة^(١).

قيس بن الربيع الأسدي أبو محمد الكوفي، روى عن: سماك بن حرب، وشعبة، وآخرين، وعنه: الثوري، وأبان بن تغلب، وآخرون، **ضعفه** ابن معين وابن المديني، ووكيع، وابن سعد، وابن المبارك، وابن مهدي، والدارقطني، وقال أحمد: ليس حديثه بشيء، وقال الجوزجاني: ساقط، وقال أبو زرعة: لين، وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم: عهدي به لا ينشط الناس في الرواية عنه، وأما الآن فأراه أحلى، ومحلّه الصدق، وليس بقويّ يكتب حديثه ولا يحتج به، وهو أحبّ إليّ من ابن أبي ليلى، ولا يحتج بحديثهما، وقال ابن عدي: عامة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قال شعبة وأنه: لا بأس به، وقال ابن حبان: تتبعت حديثه فرأيتُه صادقاً، إلا أنه لما كبر ساء حفظه فدخل عليه ابنه فيحدث منه ثقة به؛ فوقعت المناكير في روايته فاستحق المجانبه، وقال ابن حجر: صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به^(٢).

ثابت بن هرمز الكوفي، أبو المقدم الحداد، مولى بكر بن وائل ويُقال: مولى بني عجل بن صعب، روى عن: عدي بن دينار، وزيد بن وهب الجُهتيّ، وعنه: قيس بن الربيع، والحكم بن عتيبة، وسفيان الثوري، وغيرهم، قال ابن معين، والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، ووثقه أبو داود، وابن شاهين، وابن حبان، وعلي ابن المديني، ويعقوب بن سفيان، وأحمد بن صالح، وابن القطان، والذهبي، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وصحح حديثه ابن القطان، وقال عقيّه: لا أعلم له علة، وثابت ثقة، ولا أعلم أحداً ضعفه غير الدارقطني^(٣).

-
- (١) الطبقات الكبرى: ٦ / ٤٠٠، ومعرفة الثقات: ٢ / ٢٠٥، والجرح والتعديل: ٧ / ٦١
(٢) ينظر ترجمته في: الطبقات الكبرى: ٦ / ٣٧٧، والضعفاء الصغیر: ١ / ٩٩، ومعرفة الثقات: ٢ / ٢٢٠، والجرح والتعديل: ٧ / ٩٦، والكامل لابن عدي: ٦ / ٣٩، والمجروحين: ٢ / ٢١٦، وتاريخ بغداد: ١٢ / ٤٥٦، وتذكرة الحفاظ: ١ / ٢٢٦، والكاشف: ٢ / ١٣٩، وتهذيب الكمال: ٢٤ / ٢٥، وتقريب التهذيب: ٢ / ٣٣، والكواكب النيرات: ١ / ٤٩٢.
(٣) «الطبقات الكبير» (٨ / ٤٤٦)، وتاريخ يحيى برواية الدوري ٢ / ٧٠، وتاريخ البخاري الكبير: ٢ / ١٧١، والجرح والتعديل ٢ / ٤٥٩، وثقات ابن حبان ١ / ٦١، و«تهذيب الكمال» (٤ / ٣٨٠)، وإكمال مغلطاي: ٢ / ٤٢، وتهذيب ابن حجر: ٢ / ١٧.

عدي بن دينار المدني مولى أم قيس بنت محصن: روى عن مولاته، وأبي سفيان بن محصن، وعنه أبو المقدم ثابت بن هرمز الحداد، وصالح مولى التوأمة، قال النسائي وابن حجر: ثقة، وقال الذهبي: وثق، وذكره ابن حبان في الثقات، روى له أبو داود، والنسائي، وابن ماجة حديثاً واحداً^(١).
أم قيس بنت محصن بن حريش الأسدية: أخت عكاشة بن محصن، أسلمت بمكة قديماً، وبايعت النبي ﷺ، وهاجرت إلى المدينة، روى عنها من الصحابة: وابصة بن معبد، وروى عنها مولاها عدي بن دينار، ومولاها أبو الحسن، لها عن رسول الله ﷺ أربعة وعشرون حديثاً، انفقا منها على حديثين، روى لها الجماعة^(٢).

زينب بنت جحش: أم المؤمنين ﷺ سبق التعريف بها

ثالثاً: الحكم

ضعيف؛ فمداره على قيس بن الربيع وهو ضعيف وقد انفرد ولا متابع له.

رابعاً: التعليق

هذا الحديث فيه إشارة إلى فزع رسول الله ﷺ من اقتراب الفتن، ولعله يرجع إلى معنى الحديث الأول، ولولا أن الطبراني والعقيلي ساقاه بإسناد مختلف لجعلناه في الحديث الأول، لكنه مختلف سنداً وممتناً، إضافة إلى نكارة تتعلق في منته، وهو ضرب النبي ﷺ لزينب بنت جحش على ذنب لم تقتصره، وهي من هي؛ زهداً وورعاً، وعبادة وتقوى كما تقدم في ترجمتها، كما هو مخالف لهدى النبي ﷺ في عدم ضربه للنساء؛ فعن عائشة ﷺ قَالَتْ: مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئاً قَطُّ بِيَدِهِ، وَلَا امْرَأَةً وَلَا خَادِمًا، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمَا نِيلَ مِنْهُ شَيْءٌ قَطُّ فَيَنْتَقِمَ مِنْ صَاحِبِهِ؛ إِلَّا أَنْ يُنْتَهَكَ شَيْءٌ مِنْ مَحَارِمِ اللَّهِ؛ فَيَنْتَقِمَ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ^(٣).

(١) «التاريخ الكبير» (٨٦ / ٨)، و«الجرح والتعديل» (٣ / ٧)، و«الثقات لابن حبان» (٥ / ٢٧٠)، و«تهذيب الكمال» (١٩ / ٥٣١)، و«الكاشف» (٢ / ١٦)، و«تقريب التهذيب» (ص ٣٨٨).

(٢) «معرفه الصحابة لأبي نعيم» (٦ / ٣٥٤٦)، و«الاستيعاب» (٤ / ١٩٥١)، و«الكمال في أسماء الرجال» (٢ / ٩٤)، و«الإصابة» (٨ / ٤٥٣).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الفضائل، باب مَبَا عَدَيْهِ ﷺ لِإِثْمٍ وَاخْتِيَارِهِ مِنَ الْمُبَاحِ أَسْهَلُهُ، وَائْتِقَامِهِ لِلَّهِ عِنْدَ انْتِهَاكِ حُرْمَاتِهِ، «صحيح مسلم» (٧ / ٨٠) رقم «٢٣٢٨»

قال النووي: فِيهِ أَنَّ ضَرْبَ الزَّوْجَةِ، وَالْخَادِمِ وَالْدَّابَّةِ وَإِنْ كَانَ مُبَاحًا لِلْأَدَبِ؛ فَتَرْكُهُ أَفْضَلُ (١).

وقال ابن رسلان: أما ضرب الزوجة فهو مباح في حق نفسه كمنشوز المرأة ونحوه، وأما ضربها لحق الله ﷻ كترك الصلاة، وشرب الخمر ونحو ذلك فليس له ذلك، بل هو للإمام، وأما ضرب السيد فله التعزير به من مملوكه في حق نفسه، وكذا في حق الله ﷻ؛ لأن ملكه وسلطنته فوق سلطنة الزوج على زوجته

وقوله (ولا) ضرب النبي ﷺ بيده (امراة قط) لا لحق نفسه ولا لحق الله ﷻ، ولأزواجه أكرم على الله من أن يصدر منهن ما يوجب حقاً لله تعالى (٢).

الحديث الثاني عشر: يا ابنتي؛ مالي أراك خبيثة النفس؟

قال الحاكم النيسابوري ؒ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عُبَيْدِ الْأَسَدِيِّ بِهَمْدَانَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا بَكِيرُ بْنُ وَادِعٍ الْحَضْرَمِيُّ، عَنْ أَبِي الْغَصَنِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ التَّمَارِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ ؓ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى فَاطِمَةَ ؓ غَدَاةً مِنَ الْغَدَوَاتِ، وَهِيَ خَبِيثَةُ النَّفْسِ (٣)، فَقَالَ لَهَا: يَا ابْنَتِي؛ مَالِي أَرَاكَ خَبِيثَةَ النَّفْسِ؟ قَالَتْ: يَا أَبَتَاهُ قَدْ أَصْبَحْنَا، وَلَيْسَ عِنْدَنَا شَيْءٌ، وَحَسَنٌ، وَحُسَيْنٌ ؓ بَيْنَ أَيْدِينَا قَائِمِينَ، وَعَلَيَّ جِاثٌ، فَحَمِدَ اللَّهُ، ثُمَّ قَالَ: أَيْقُظِيهِمْ؛ فَجَلَسُوا، فَقَالَ: هَاتِي ذَاكَ الطَّرِيانَ (٤)؛ فَالْتَقَمْتُ، فَإِذَا طَرِيانٌ خَلْفَهَا، قَالَ: ضَعِيهِ، فَوَضَعَتْهُ، ثُمَّ قَالَ: كُلُوا بِسْمِ اللَّهِ، فَبَيْنَا هُمْ يَأْكُلُونَ، إِذْ جَاءَ سَائِلٌ، فَقَامَ عَلَى الْبَابِ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ أَطْعَمُونَا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ، فَرَدَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ: يَطْعَمُكَ اللَّهُ يَا عَبْدَ اللَّهِ، فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ ذَهَبَ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَتْ فَاطِمَةُ ؓ: يَا أَبَتَاهُ؛ سَائِلٌ! فَقَالَ: يَا ابْنَتِي؛ هَذَا الشَّيْطَانُ؛ جَاءَ لِأَكْلٍ مِنْ هَذَا الطَّعَامِ، وَلَمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَطْعَمَهُ مِنْ طَعَامِ الْجَنَّةِ.

(١) «شرح النووي على مسلم» (١٥ / ٨٤).

(٢) «شرح سنن أبي داود لابن رسلان» (١٨ / ٤٤٠).

(٣) خَبِيثَةُ النَّفْسِ: أَيُ تَقِيلُهَا كَرِيهُةُ الْحَالِ، «النهاية في غريب الحديث والأثر» (٢ / ٥).

(٤) لعل المراد: الطريان، والذي في الأعلى تصحيف، والطريان: قَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ: هُوَ الَّذِي يُؤْكَلُ عَلَيْهِ، النهاية (٣ / ١٢٣).

أولاً: التخریج

أخرجه الحاكم النيسابوري في كتاب فضائل فاطمة عليها السلام، باب: ذكر معجزة أخرى من دلائل النبوة خص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بها فاطمة عليها السلام دون غيرها (ص ٦٦) رقم (٦٧).

ولم أقف عليه إلا في كتب الشيعة؛ فقد نقله المجلسي في بحار الأنوار (١٢٠/٣٩)، ومحمد بن شهر آشوب المازندراني في المناقب (٣٧٦/٣).

ثانياً: دراسة الإسناد

أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْأَسَدِيِّ الْهَمْدَانِيِّ: رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ، وَمُحَمَّدَ بْنِ الضَّرِيرِ، وَعَلِيَّ بْنِ الْجُنَيْدِ، وَعَنْهُ: ابْنُ مَنْدَةَ، وَالْحَاكِمُ، وَأَبُو عَلِيٍّ بْنُ شاذَانَ، قَالَ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ الْحَافِظُ: ضَعِيفٌ، ادَّعَى الرَّوَايَةَ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ، فَذَهَبَ عِلْمُهُ، وَكَتَبَتْ عَنْهُ أَيَّامَ السَّلَامَةِ أَحَادِيثٌ، وَلَمْ يَدَّعِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ ادَّعَى، وَرَوَى أَحَادِيثَ مَعْرُوفَةً، كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَسْأَلُ عَنْهَا، وَيَسْتَعْرِبُ، فَجَوَزْنَا أَنْ أَبَاهُ سَمِعَهُ تِلْكَ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ ابْنُ عَمِّهِ أَبُو جَعْفَرٍ، وَالْقَاسِمُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، فَسَكَتَ حَتَّى مَاتُوا، ثُمَّ ادَّعَى الْمَصْنُفَاتِ وَالنَّفَاسِيرَ، مِمَّا بَلَّغْنَا أَنَّ إِبْرَاهِيمَ قَرَأَهُ قَبْلَ سَنَةِ سَبْعِينَ، وَهُوَ فَقَالَ لِي: إِنَّ مَوْلِدَهُ سَنَةَ سَبْعِينَ، وَسَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُكْذِبُهُ، هَذَا مَعَ دَخُولِهِ فِي أَعْمَالِ الظُّلْمَةِ، وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ: يَكْذِبُ، وَقَالَ أَبُو يَعْقُوبَ بْنُ الدَّخِيلِ: لَمْ يَحْمَدُوا أَمْرَهُ ^(١).

إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ مَهْرَانَ بْنِ دِينَارٍ الْكِسَائِي الْهَمْدَانِي: سَمِعَ: أَبَا نُعَيْمٍ، وَأَبَا مُسْهَرٍ، وَمُسْلِمَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، وَحَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو عَوَّانَةَ، وَأَحْمَدُ بْنُ هَارُونَ الْبَرْدِجِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَرْوَانَ، وَعُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الْمُسْتَمْلِيُّ، قَالَ الْحَاكِمُ: هُوَ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ، وَقَالَ ابْنُ خَرَّاشٍ: صَدُوقُ اللَّهِجَةِ، وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: إِلَيْهِ الْمُنتَهَى فِي الْإِتْقَانِ، رَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا كَانَ كِتَابِي بِيَدِي، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ يَمِينِي، وَيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ عَنْ شِمَالِي، مَا أَبَالِي -يَعْنِي: لِيَضْبُطَ كُتُبُهُ-، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: مَا رَأَيْتُ، وَلَا بَلَغَنِي عَنْهُ إِلَّا صِدْقٌ وَخَيْرٌ، وَذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ: مَا عَلِمْتُ أَحَدًا طَعَنَ فِيهِ حَتَّى وَقَفْتُ فِي جَلَاءِ الْإِفْهَامِ لِابْنِ الْقِيمِ -تَلْمِيزُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ- وَذَكَرَ إِبْرَاهِيمَ هَذَا، فَقَالَ: إِنَّهُ ضَعِيفٌ مُتَكَلِّمٌ فِيهِ، وَمَا أَظُنُّهُ إِلَّا التَّبَسُّ عَلَيْهِ بَغْيَرُهُ، وَإِلَّا فَا نَ إِبْرَاهِيمَ الْمَذْكُورَ

(١) «سير أعلام النبلاء» (١٢ / ١٣٤)، و«لسان الميزان» (٩٦ / ٥).

من كبار الحفاظ، مات سنة إحدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ^(١). وعبد الرحمن بن صالح: لم أقف عليه

بكير بن وادع: لم أقف عليه، ولعله بكير بن واصل؛ ذكره ابن حجر في اللسان، فقال: بكير بن واصل البرجمي الكوفي؛ ذكره الطوسي في رجال الشيعة من الرواة عن جعفر رحمه الله تعالى^(٢).

أبو الغصن: ثابت بن قيس الغفاري مولاهم: المدني، روى عن: أنس، ونافع بن جببر بن مطعم، وسعيد المقبري، وعنه: ابن مهدي، وزيد بن الحباب، وإسماعيل بن أبي أويس، قال أبو طالب عن أحمد: ثقة، وقال عباس عن ابن معين: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: حديثه ليس بذاك، وهو صالح، وقال النسائي ليس به بأس، وقال ابن سعد: مات سنة ثمان وستين ومائة، وهو يومئذ ابن مائة سنة، وكان قديماً قد رأى الناس، وهو شيخ قليل الحديث، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، وقال الآجري عن أبي داود: ليس حديثه بذاك، وقال الحاكم: ليس بحافظ، ولا ضابط، وقال ابن حبان المجروحين: كان قليل الحديث كثير الوهم فيما يرويه، ولا يحتج بخبره إذا لم يتابعه عليه غيره، وأعاده في الثقات، وقال ابن حجر: صدوق يهم^(٣).

عبيد الله التمار: لم أقف عليه في شيوخ ثابت، ولا في تلاميذ زينب بنت جحش.

زينب بنت جحش: أم المؤمنين؛ سبق التعريف بها.

ثالثاً: الحكم

ضعيف جداً؛ فيه أبو القاسم عبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ: ادَّعى الرَّوَايَةَ عَنْ إِبْنِ دُرَيْلٍ، كما أن ثابت بن قيس: لا يحتج بخبره إذا لم يتابعه عليه غيره، وقد انفرد ولا متابع له، إضافة إلى المجاهيل الموجودين في السند؛ ولولا أنني فتشت في كتب الموضوعات لأعثر على هذا الحديث؛ لحكمت عليه بالوضع؛

(١) «الثقات لابن حبان» (٨ / ٨٦)، و «بغية الطلب» (١١ / ٤٩٩٧)، و «طبقات علماء

الحديث» (٢ / ٣٠٨)، و «سير أعلام النبلاء» (١٣ / ١٨٤)، و «لسان الميزان» (١ / ٤٨).

(٢) «لسان الميزان» (٢ / ٦٢).

(٣) «الطبقات الكبير» (٧ / ٥٦٨)، «تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز» (١ / ٥٨)، و «الجرح

والتعديل» (٢ / ٤٥٦)، و «المجروحين لابن حبان» (١ / ٢٣٩)، و «الثقات لابن حبان» (٤ /

٩٠)، و «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢ / ٢٩٢)، و «سير أعلام النبلاء» (٧ / ٢٥)،

و «ميزان الاعتدال» (١ / ٣٦٦)، و «تقريب التهذيب» (ص ١٣٣).

فسمّة الوضع ظاهرة عليه، لكنني لم أجده فيها مع كثرة بحثي وتفتيشي؛ ولذا اكتفيت بالحكم عليه بالضعف الشديد.

رابعاً: التعليق

هذا الحديث انفرد بإخراجه الحاكم، ولا أدري هل هذا الكتاب من تأليفه أم دُسَّ عليه، فقد طالعت كثيراً من الأحاديث الواردة فيه، وسمّة النكارة على متونها واضحة جلية (١)، ومنها حديثنا هذا؛ ففيه مخالفات شرعية؛ منها: استئذان الشيطان للدخول على رسول الله ﷺ مع أمر النبي ﷺ لهم بالتسمية، وهي حصن منيع؛ فقد أخرج مسلم في صحيحه، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ إِذَا دَخَلَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَذَكَرَ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ وَعِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: لَا مَبِيتَ لَكُمْ وَلَا عَشَاءَ. وَإِذَا دَخَلَ فَلَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ دُخُولِهِ، قَالَ الشَّيْطَانُ: أَدْرَكْتُمُ الْمَبِيتَ. وَإِذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ عِنْدَ طَعَامِهِ، قَالَ: أَدْرَكْتُمُ الْعَشَاءَ (٢).

ومن الغريب والمستنكر فيه: تسليم الشيطان على رسول الله ﷺ، ومنها أيضاً قوله: لم يكن ليطعمه من طعام الجنة؛ وقد رأي النبي ﷺ الجنة والنار في صلاة الكسوف، وهم أن يتناول عنقوداً من الجنة، ثم تركه؛ فقال "إني رأيت الجنة، فتناولت منها عنقوداً، وَلَوْ أَخَذْتُهُ لَأَكَلْتُمْ مِنْهُ مَا بَقِيََتِ الدُّنْيَا" (٣)، ولم يثبت أن النبي ﷺ أكل من طعام الجنة قط، والله أعلم.

انتهت الأحاديث المسندة لأم المؤمنين زينب بنت جحش ؓ.

(١) ممن نسب الكتاب للحاكم، واطلع عليه، ونقل منه: ابن قرقول في «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» (١٥٧/٦)، وابن الملقن في «التوضيح» (٣٦٧/٢٠)، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» (١٣٢/٢٨) وهو يعلق على كتاب المستدرك للحاكم: وفيه أشياء موضوعة نعوذ بالله من الخذلان، قَالَ ابن طاهر: ورأيتُ أنا حديث الطَّيْر، جمع الحاكم، في جزء ضخم بخطه فكتبته للتَّعْجُب، قلت - الذهبي - : وللحاكم «جزء في فضائل فاطمة ؓ».

(٢) أخرجه مسلم، كِتَاب الْأَشْرِيَّة، بَاب: آدَابِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَأَحْكَامُهُمَا، (١٥٩٨/٣) رقم «٢٠١٨».

(٣) جزء من حديث أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الكسوف، بَاب مَا عُرِضَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاةِ الْكُسُوفِ مِنْ أَمْرِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، (٦٢٦/٢) رقم «٩٠٧»، من حديث ابن عباس ؓ

الخاتمة

- أحمد الله أن وفقني لإتمام هذا البحث، فله الحمد والمنة، وبعد؛ فمن خلال هذه الدراسة يطيب لي في ختامها أن أسجل بعض الأمور:-
- أم المؤمنين زينب بنت جحش ؓ كانت تُسمّى برة، وغير رسول الله ﷺ اسمها لزينب.
 - أم المؤمنين زينب ؓ ابنة عمّة رسول الله ﷺ أميمة بنت عبد المطلب.
 - لأم المؤمنين زينب بنت جحش ؓ أربعة إخوة صحابة؛ عبد الله، وأبو أحمد، وحمنة، وحبيبة ؓ، ولها أخ تنصّر بالحشّة؛ عبيد الله، ومات على نصرانيته؛ نسأل الله العافية، وكانت تحته أم المؤمنين أم حبيبة ؓ، فأبت أن تنتصّر فكافأها الله ﷻ بأن تكون زوجة سيد العالمين ﷺ.
 - تزوجت أم المؤمنين زينب ؓ من زيد بن حارثة ؓ مولى رسول الله ﷺ، وكان يُدعى زيد بن محمد، ثم استحالت العشرة بينهما؛ فطلقت منه، وتزوجها رسول الله ﷺ لحكمة أرادها الله ﷻ: وهي تحريم التبني وإبطاله؛ بإبطال الآثار المترتبة عليه، من إباحة نكاح زوجة المُتبنّى؛ ليكون أدعى للقبول؛ لوقوعه بأمر من المُشرّع لرسوله ﷺ.
 - بنى رسول الله ﷺ بزينب بنت جحش ؓ سنة خمسٍ على الأرجح من كلام أهل العلم، وأقام لها وليمة عرس، ودعى الصحابة للأكل منها، ونزلت آية الحجاب في بيتها.
 - الصحيح الذي عليه الجماهير، والذي تؤيده النصوص أن آية التحريم نزلت في شأن تحريم العسل، وليس في شأن تحريم مارية ؓ؛ فلم يأت خبرٌ تحريم مارية من طريق صحيح.
 - قصة العسل وردت في حق زينب ؓ، وفي حق حفصة ؓ، وكلا الخبرين صحيح، والحمل على التعدد أولى من إعمال واحد دون الآخر، على أن من سلك طريق الترجيح جعلها في حق زينب ؓ.
 - تعددت مناقب زينب ؓ، فقد كانت كثيرة الصدقة في سبيل الله، ورعة، تقية، صادقة، وصولاً للرحم، وكيف لا، وهى زوجة رسول الله ﷺ، واختارها الله له!
 - لزمّت زينب ؓ بيتها بعد وفاة رسول الله ﷺ، فلم تخرج منه حتى لحج التطوع؛ امتثالاً لأمر الله، ورسوله.
 - روت أم المؤمنين زينب ؓ عن رسول الله ﷺ اثني عشر حديثاً، كما وضّحته هذه الدراسة؛ وتفصيلها كالاتي:- حديثها: الأول: وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قِدِ افْتَرَبَ، والثاني: لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تُحْدِ عَلَى

مَيِّتٌ فَوْقَ ثَلَاثٍ؛ متفق على صحتها، وحديثها الثالث: يُنْضَحُ بَوْلُ الْعَلَامِ، وَيُغْسَلُ بَوْلُ الْجَارِيَةِ: ضعيف؛ فمداره على ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف الحديث، كما أن حذمر: ليس بمقنع كما قال الذهبي، والشواهد ترقية إلى الصحيح، وحديثها الرابع: كنت أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مِخْضَبٍ مِنْ صُفْرِ: ضعيف؛ فمداره على عبد الله بن عمر العمري وهو ضعيف الحديث، والمتابعات الواقعة لعبد الله لا تصح، على أن وضوء النبي ﷺ في إناء من صفر قد صح من حديث عبد الله بن زيد رضي الله عنه؛ وعليه فنقول وضوء النبي ﷺ في إناء من صفر لم يصح من مسند زينب، وإن صح من مسانيد غيرها من الصحابة، وحديثها الخامس: لَوْلَا أَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمِّتِي لَأَمَرْتُهُمْ بِالسَّوَاكِ: إسناده حسن لحال محمد بن إسحاق: صدوق، وبقية رجاله ثقات، والشواهد ترقية إلى الصحيح، وحديثها السادس: إِنَّهَا مُسْتَحَاضَةٌ فَقَالَ ﷺ: تَجْلِسُ أَيَّامَ أَقْرَانِهَا: ضعيف؛ فابن القاسم لم يدرك زينب، فهو منقطع، إضافة إلى اضطراب واقع فيه كما قال ابن عبد البر وغيره، وحديثها السابع: اللَّهُ الْمُرْجُوحُ وَجَبْرِيلُ الشَّاهِدُ، ضعيف جداً؛ فمداره على ابن أبي السري، وهو شديد الضعف، إضافته إلى ضعف حفص بن سليمان، كما أن الكمي: لم يذكر بجرح ولا تعديل، وحديثها الثامن: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَرَثَ النِّسَاءِ خِطَطَهُنَّ: حسن؛ فمداره على كلثوم بن علقمة، وهو صدوق حسن الحديث، وبقية رجاله ثقات عدا شريك؛ سيئ الحفظ، إلا أنه تابعه عبد الواحد بن زياد عن الأعمش؛ وهو ثقة، وحديثها التاسع: اقبلوا الكرامة، وأفضل الكرامة الطيب، ضعيف؛ لحال بشر بن عبيس: لا يعتمد عليه إذا انفرد، وقد انفرد ولا متابع له، إضافة إلى أنه روى عن نافع بن خازجة، وهو مجهول، وحديثها العاشر: إِنَّ طَهُورَ الْأَدِيمِ دِبَاغُهُ: ضعيف؛ فمداره على أبي قيس الأودي، ومثله لا يحتاج بحديثه إذا انفرد، لكنه يرتقي بشواهد إلى الصحيح، وحديثها الحادي عشر: هَذَا وَاللَّهِ أَوْأَنَّ نَزَلَتِ الْفِتْنُ الْعِظَامُ: ضعيف؛ فمداره على قيس بن الربيع وهو ضعيف وقد انفرد ولا متابع له، وحديثها الثاني عشر: يَا ابْنَتِي؛ هَذَا الشَّيْطَانُ؛ جَاءَ لِيَأْكُلَ مِنْ هَذَا الطَّعَامِ، ولم يكن الله ليطعمه من طعام الجنة، ضعيف جداً؛ فيه أبو القاسم عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَسَنِ: ادَّعَى الرَّوَايَةَ عَنْ ابْنِ دِزْجِيلَ، كما أن ثابت بن قيس: لا يحتاج بخبره إذا لم يتابعه عليه غيره، وقد انفرد ولا متابع له، إضافة إلى المجاهيل الموجودين في السند، على نكارة متعلقة بمتنه.

- توفيت زينب رضي الله عنها سنة عشرين في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وصلى عليها عمر، وأمر بأن ينزلها قبرها أحد محارمها.

التوصيات

- أوصي الباحثين بالدراسات الاستقرائية؛ للوصول إلى نتائج دقيقة في البحث العلمي.
- الاعتناء بأحاديث المقلّين من الرواية؛ لمعرفة ما صح منها وما لم يصح.
- جمع مسانيد أمهات المؤمنين ودراسة أحاديثهم؛ فلم أقف على دراسة وافية لأمّ المؤمنين جويرية بنت الحارث عليها السلام.
- وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد، وسلّم تسليمًا كثيرًا.



ثبت بأهم المصادر التي رجعت إليها في البحث مرتباً على حروف الهجاء.

- القرآن الكريم.
- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري (٨٤٠هـ)، الوطن، الرياض.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطاني (٩٢٣هـ)، المطبعة الأميرية، مصر.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير (٦٣٠ هـ)، إحياء التراث العربي . بيروت.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض (٥٤٤هـ)، دار الوفاء، مصر.
- الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم (٢٨٧هـ) ، دار الراية . الرياض.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لابن عبد البر (٤٦٣ هـ)، دار الجيل، بيروت .
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، دار الجيل، بيروت.
- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا (٤٧٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- البداية والنهاية، لابن كثير (٧٧٤ هـ)، دار هجر، الرياض.
- التاريخ الكبير للبخاري (٢٦٥هـ)، دائرة المعارف، حيدر آباد.
- التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة (٢٧٩)، الفاروق الحديثة، القاهرة.
- التفسير الوسيط، محمد سيد طنطاوي (١٤٣١هـ)، دار نهضة مصر القاهرة.
- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (٨٠٤ هـ)، دار النوادر، سوريا.
- الثقات، لابن حبان البستي (٣٥٤ هـ)، دار الفكر. بيروت.
- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٣٢٧ هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.

- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن النَّسَائِي (٣٠٣ هـ)، الكتب العلمية . بيروت.
- الضعفاء الكبير، أبو جعفر العقيلي (٣٢٢ هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
- الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد بن مَنيع (٢٣٠ هـ)، دار صادر، بيروت
- الفائق في غريب الحديث والأثر، للزمخشري (٥٣٨ هـ)، دار المعرفة - لبنان.
- الكمال في أسماء الرجال، لعبد الغني المقدسي (٦٠٠ هـ)، غراس، الكويت.
- الكواكب الدار في شرح البخاري، للكرماني (٧٨٦ هـ)، إحياء التراث، بيروت.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن جِبَّان (٣٥٤ هـ)، الوعي حلب.
- المستدرک على الصحيحين، للحاكم النَّيْسَابُورِي (٤٠٥ هـ) ، دار الكتب، بيروت.
- المصنف، لعبد الرزاق بن هَمَّام الصَّنَّاعِي (٢١١ هـ)، المكتب الإسلامي . بيروت.
- المعجم الكبير، لأبي القاسم الطَّبْرَانِي (٣٦٠ هـ) ، مكتبة الزهراء . الموصل.
- المُعْلَم بفوائد مسلم، لأبي عبد الله المازري (٥٣٦ هـ)، دار التونسية للنشر.
- المُفْهَم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس القرطبي (٦٥٦ هـ)، دار ابن كثير، دمشق.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٦٠٦ هـ) المكتبة العلمية بيروت.
- تاريخ الرسل والملوك، أبو جعفر الطبري (٣١٠ هـ)، دار المعارف بمصر.
- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، (٣٢٧ هـ)، مكتبة نزار، السعودية.
- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، دار الرشيد، سوريا.

- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لأبي جعفر الطبري (٣١٠ هـ)، دار الفكر بيروت.
- خلاصة تذهيب تذهيب الكمال، للخزرجي (٩٢٣ هـ)، دار البشائر حلب.
- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (٥٩٧ هـ)، دار الكتاب، بيروت.
- سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، (٢٧٣ هـ)، دار الفكر بيروت.
- سنن أبي داود، لسليمان بن الأشعث السجستاني (٢٧٥ هـ)، دار الفكر بيروت .
- سنن الترمذي، لأبي عيسى الترمذي (٢٧٩ هـ)، دار إحياء التراث بيروت .
- سنن النسائي (المجتبى) (٣٠٣ هـ)، مكتب المطبوعات، حلب.
- سنن سعيد بن منصور (٢٢٧ هـ) الدار السلفية، الهند.
- شرح النووي على مسلم، لأبي زكريا النووي (٦٧٦ هـ)، دار إحياء التراث بيروت.
- شرح صحيح البخاري، لابن بطال (٤٤٩ هـ)، مكتبة الرشد، السعودية.
- صحيح ابن حبان، المسمى بالتقاسيم والأنواع للبستي (٣٥٤ هـ)، مؤسسة الرسالة.
- صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (٢٥٦ هـ)، دار ابن كثير. بيروت.
- صحيح مسلم، لمسلم بن الحجاج (٢٦١ هـ)، دار إحياء التراث . بيروت.
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني (٨٥٥ هـ)، دار إحياء التراث، بيروت.
- غريب الحديث، لأبي عبيد (٢٢٤ هـ)، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، دار المعرفة بيروت.

- فضائل فاطمة الزهراء، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (٤٠٥هـ)، دار الفرقان.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي (٥٩٧هـ)، دار الوطن الرياض.
- مسند أبي يعلى الموصلي (٣٠٧هـ)، دار المأمون، دمشق.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، مؤسسة الرسالة.
- مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير (٢١٩هـ)، دار السقا، سوريا.
- مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لابن قرقول (٥٦٩هـ)، وزارة الأوقاف، قطر.
- معالم السنن، أبو سليمان الخطابي (٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية - حلب.
- معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد (٣٤٠هـ)، دار ابن الجوزي، السعودية.
- معرفة السنن والآثار، أبو بكر البيهقي (٤٥٨هـ)، دار الوعي، دمشق.
- أحوال الرجال، لأبي إسحاق الجوزجاني (٢٥٩هـ)، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي (٤٤٦هـ)، مكتبة الرشد الرياض.
- الإفصاح عن معاني الصحاح، لابن هُبَيْرَة (٥٦٠هـ)، دار الوطن.
- الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي (٣٦٥هـ)، الكتب العلمية بيروت.
- الكنى والأسماء، مُسْلِم بن الحَجَّاج (٢٦١هـ)، الجامعة الإسلامية المدينة المنورة.
- الوافي بالوفيات، لصلاح الدين الصفدي (٧٦٤هـ)، إحياء التراث، بيروت.
- تاريخ الإسلام، لشمس الدين الذهبي (٧٤٨هـ)، الكتاب العربي، بيروت.
- تاريخ مدينة دمشق، لأبي القاسم ابن عسَّاکِر (٥٧١هـ)، دار الفكر، بيروت.

- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني (٨٥٢ هـ)، دار الفكر، بيروت.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي (٧٤٢ هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- لسان الميزان ، لابن حجر (٨٥٢ هـ) ، مؤسسة الأعلمي بيروت .